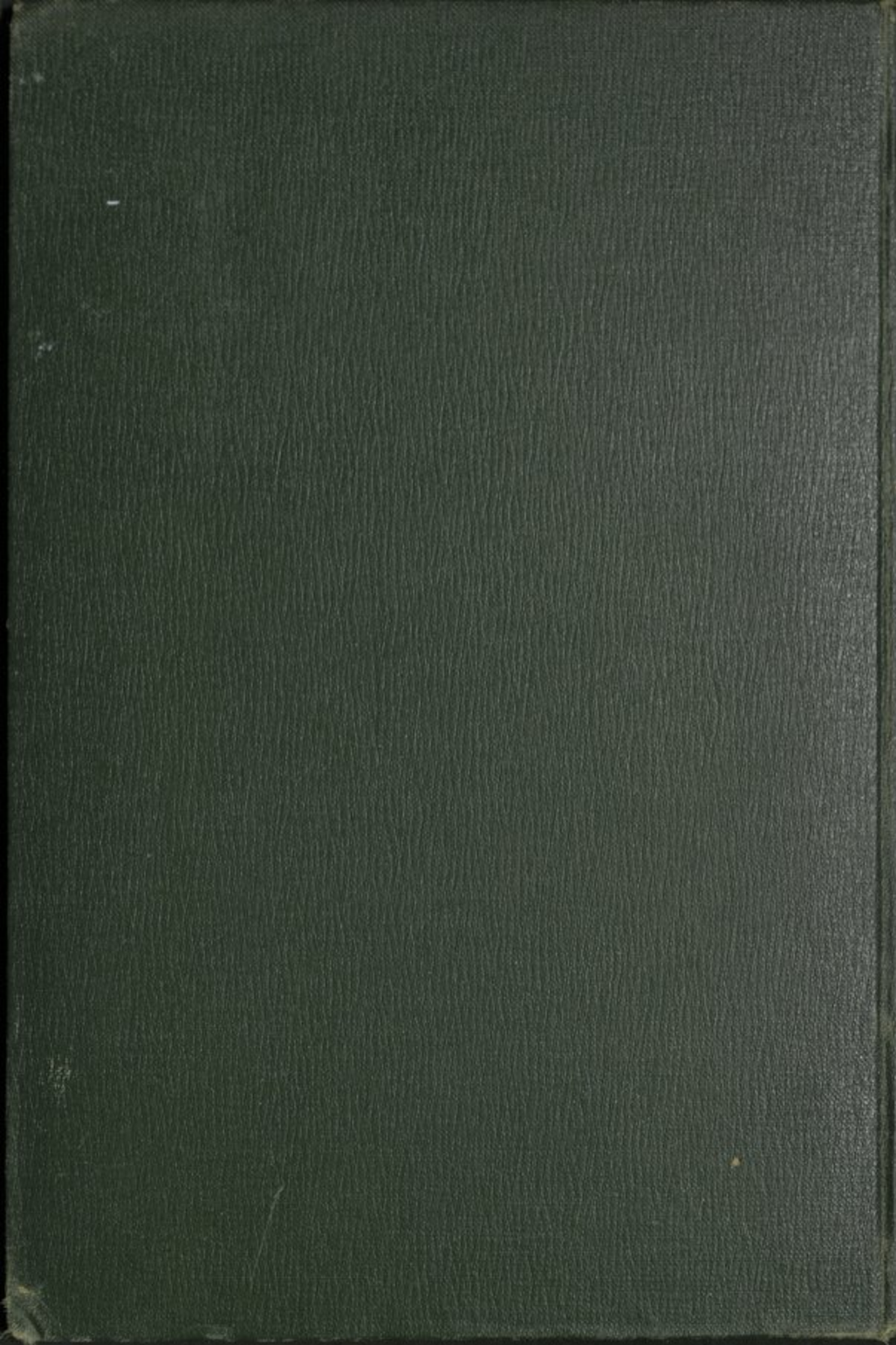
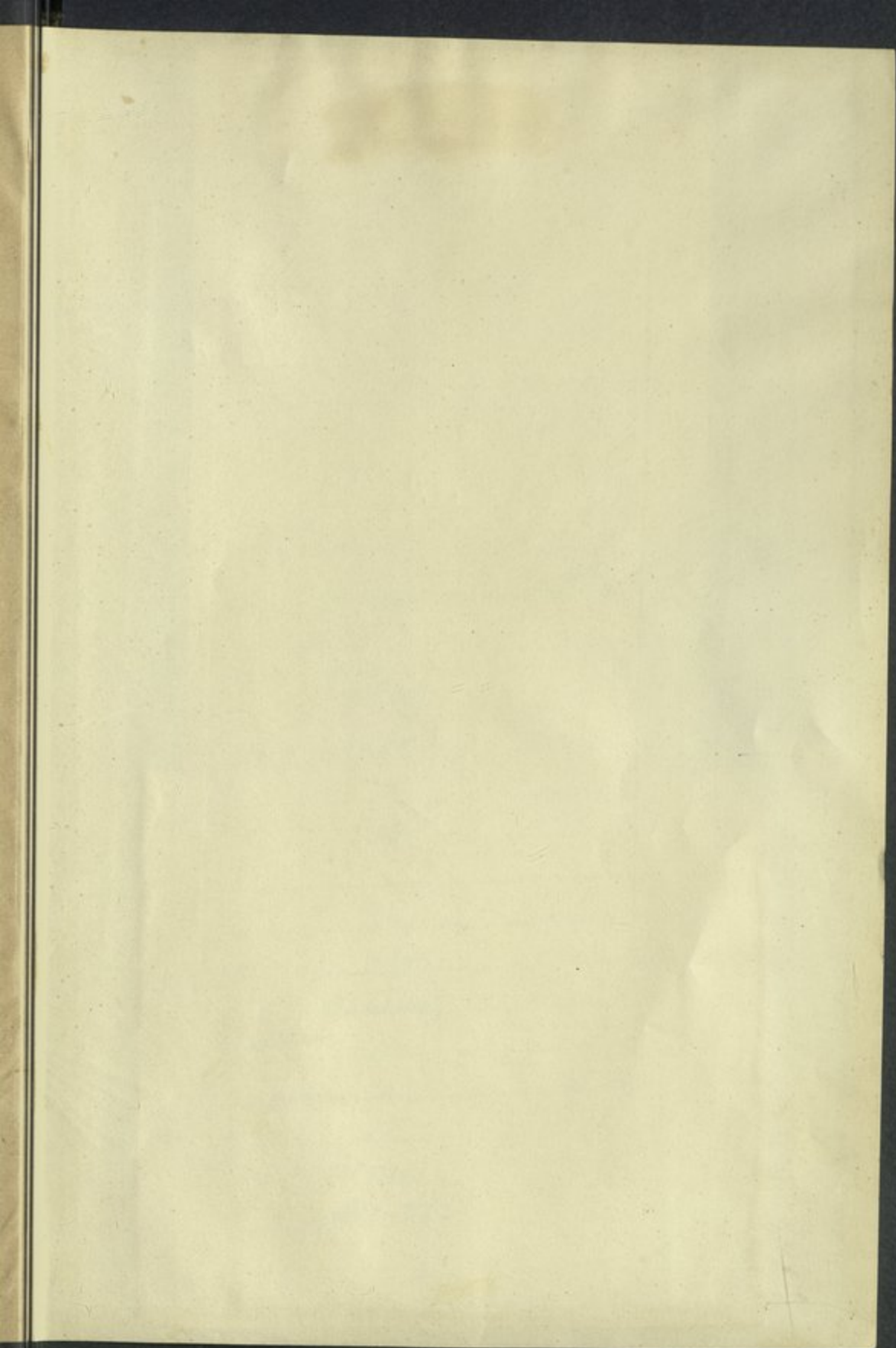




مجلد
صالح القنبر
بيروت - المزرعة



964
A ن 261 J

الاستعمار الفرنسي في :

مراكشي

مختارة

(المغرب الأقصى)

(يحتوي على فصل في حالة أوروبا في القرن التاسع عشر)

تأليف

محمد بن عبد الله بن محمد

بالإدارة العامة للثقافة

« حقوق الطبع محفوظة لل المؤلف »

ملتزمة التوزيع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة



مُقَدِّمَةٌ

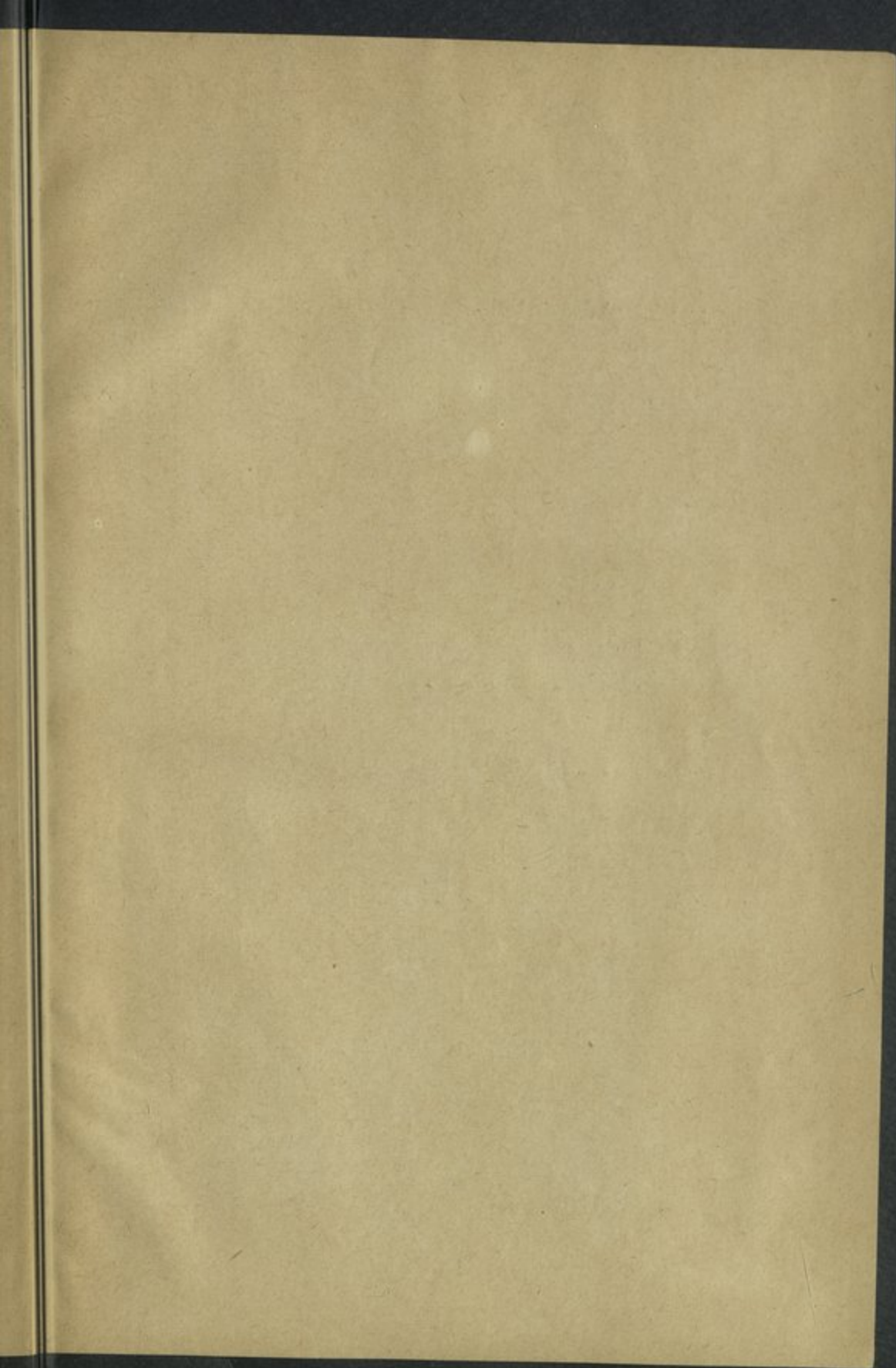
إن هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم يشرح لقراء العربية قضية مراکش وأسايب السياسة الاستعمارية التى تنهجها فرنسا فيها ، والكفاح العظيم الذى يقوم به الشعب المغربى فى مقاومة الاستعمار والعمل على تحقيق ما يصبو إليه من حرية واستقلال .

وقيام الأستاذ المحترم السيد عبد العاطى جلال بتأليف هذا الكتاب بدافع عربى خالص خير دليل على اهتمام الرأى العام فى مصر والبلاد العربية بقضية بلاد المغرب وتتبع كفاح أبنائها بكل ما يتطلبه ذلك من عناية .

ونحن الذين باشرنا الدعوة لقضية بلادنا فى المشرق العربى وبلونا من جهل الكثير من اخواننا بحقيقة وطننا وقضيته نعتبر صدور هذا الكتاب بمثابة نجاح لعملنا ونضج لثمرة جهودنا ، بل اننى أعتبر هذا المؤلف بمثابة الأطروحة التى تتقدم بها نحن للتدليل على أن ما كانت تصدره دار المغرب العربى من كتب ونشرات وتنظيمه من محاضرات وتردده من أصداء للكفاح الداخلى قد أثار الانتباه ووجه أنظار الدارسين من اخواننا فأصبحوا يكتبون متفقيين مع مصادرهم الخاصة ما يعرف من بقى من الجاهلين بالمغرب وحركته .

وان معرفة العرب بقضاياهم وبهذه الأجزاء التى تكون وطنهم خير سبيل لتحقيق ما يعمل له العرب جميعاً من وحدة فى العمل لبناء كيان عربى متين .

أهنى الأستاذ جلال واعبر له عن اعترافنا نحن المغاربة بحمليه وأرجو أن يكثر الله من أمثاله الذين لا يقصرون فى أداء واجبهم نحو كل جزء من أجزاء الوطن العربى الكبير .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن فكرة الكتابة عن المشكلة المراكشية ، بل والمشاكل الأفريقية كلها كانت تراودني منذ زمن بعيد ، وخاصة في المناطق التي اتسمت بالحركات الثورية ضد الاستعمار الأوروبي ؛ كالجزائر وتونس وكينيا والحبشة وغيرهما . ولقد كان من العوامل التي حفزتني على إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود تلك الثورة الأخيرة التي احتدم أوارها في مراكش منذ عام ١٩٥٣ ضد الاستعمار الفرنسي الذي جثم على صدر هذا القطر منذ عام ١٩١٢ ، والذي وصل إلى أعلى مراتبه في هذه الأيام الأخيرة ؛ فكشفت فرنسا القناع عن نواياها التي تتلخص في تطبيق الحكم المباشر ومحو سيادة البلاد وربط مراكش نهائياً بعجلة الاستعمار الفرنسي . فعزلت سلطان البلاد الشرعي عن عرشه وبدأت في تطبيق الإصلاحات التي بواسطتها يمكن لهذه الدولة أن تسيطر على موارد البلاد وتقبض على أزمة الأمور فيها بما أوضحتها توضيحاً تاماً في فصول هذا الكتاب .

وقد تناولت في كتابي جغرافية هذه البلاد الإقليمية والسياسية والاقتصادية ، حتى أكوّن لدى القارئ فكرة واضحة عن منابع الثروة ومناطق الإنتاج . ثم عرضت لتاريخ هذه البلاد منذ الفتح الإسلامي حتى أوائل هذا القرن وتوخيت الإيجاز بقدر المستطاع حتى لا أضيع على القارئ الكريم الغرض الأساسي الذي نهدف ويهدف إليه ، ألا وهو الحصول على صورة واضحة المعالم عما قامت به فرنسا منذ أعلنت حمايتها في ٣٠ مارس عام ١٩١٢ ، وما استتبع إعلان تلك الحماية من تغيير في نظام الحكم وتطبيق للسياسة الاستعمارية الفرنسية والاسبانية . وتعرضت بعد ذلك إلى الحركة الوطنية التي أوليتها جل عنايتي حتى لم يفوتني أن أذكر الأشخاص بأسمائهم

لسكى يأخذ كل ذى حق حقه ولسكى أبجل على صفحات التاريخ تلك الأسماء التى تألقت فى سماء الحرية ، ونادت بنبذ الاستعمار وأعوانه فلقيت كثيراً من صنوف العذاب والخسف .

وأفردت فى كتابي فصلاً عن قيام الثورة المراكشية الكبرى التى بدأت منذ أغسطس عام ١٩٥٣ وما زالت مستمرة حتى هذه اللحظات ؛ فذكرت المدن التى كانت مسرحاً للأحداث والمظاهرات ، وأحصيت بقدر الإمكان عدد الذين استشهدوا فى هذه الثورة ، وكذلك الذين أصيبوا ، والمعتقلين والمبعدة وغيرهم ممن يسامون أشد أنواع الخسف والجور .

ولما كنت من المتبعين لسير القضية المراكشية فى أروقة هيئة الأمم المتحدة فقد تمكنت من سرد الأطوار التى مرت بها منذ سبتمبر عام ١٩٥٢ حتى آخر جلسة من جلسات الهيئة السياسية للجمعية العامة فى تلك الدورة . وقد حرصت على إيراد جميع الكلمات التى ألقاها مندوبو وفود دول الكتلة الآسيوية الأفريقية ، حتى لا نغبط أحداً حقه وحتى نبرز للقارىء المواقف المشرفة التى وقفها هذه الدول من القضية .

وأخيراً أوضحت للقارىء الكريم الأصداء التى ترددت فى بعض الدول من جراء الأحداث المثيرة التى انتابت مراكش فى السنتين الأخيرتين . لقد حاولت بقدر المستطاع أن أوفى مراكش حقها وأن لا أترك شيئاً دون أن أعرض له ، وما قصدت من ذلك كله إلا الكمال الذى هو من صفات الله عز وجل ، والذى ما أنا ببالغه . فإن لم يحالفنى التوفيق فى شئ مما أوردت فإن معذرتى هى الاعتراف بذنبي والله المستعان .

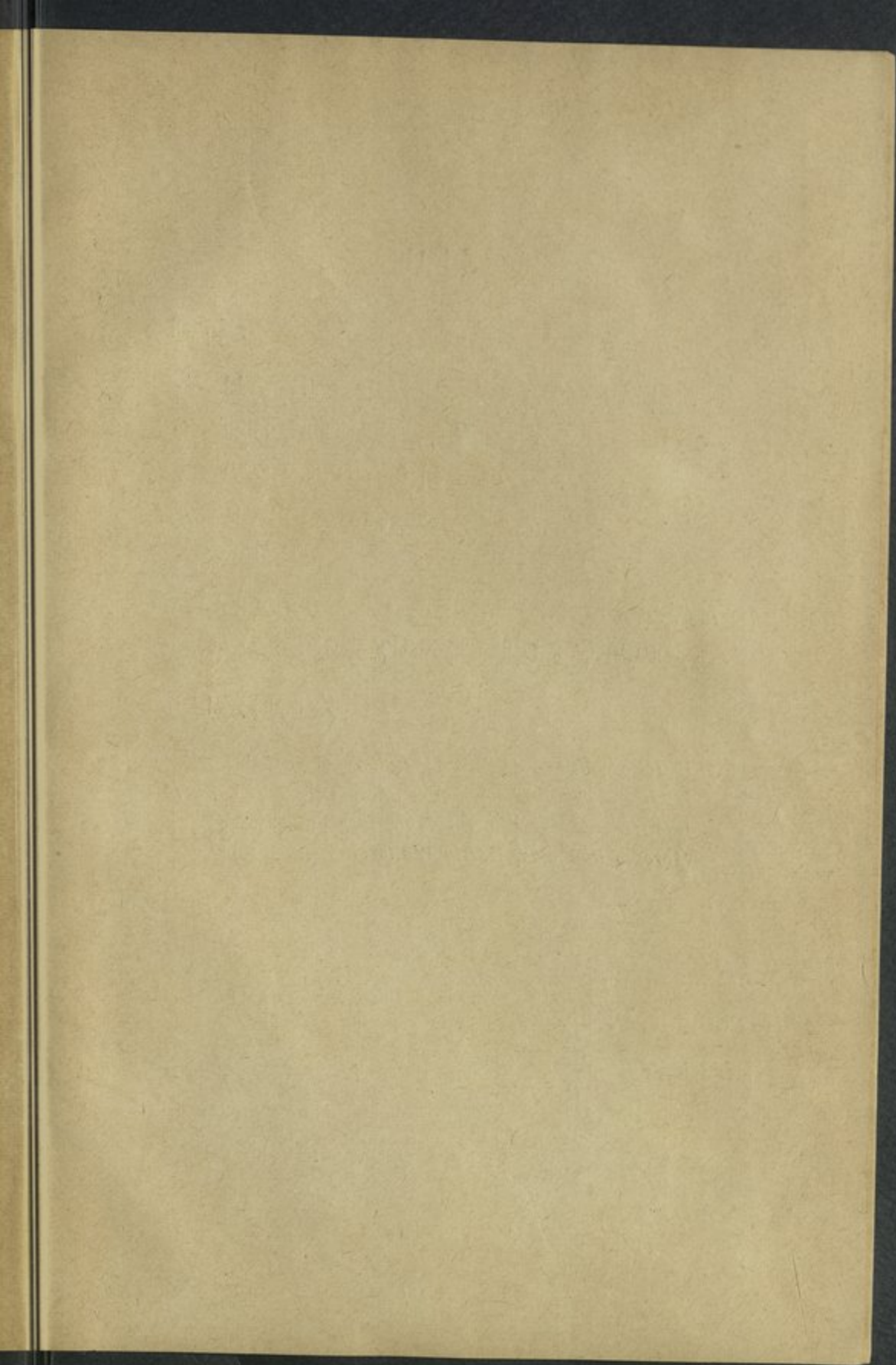
المراجع

العربية :

- ١ — الحركات الاستقلالية في المغرب العربي — علال الفاسي .
- ٢ — التيارات السياسية في البحر الأبيض المتوسط — محمد رفعت .
- ٣ — الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا — احمد رمزي .
- ٤ — هذه مراکش — عبد المجيد بن جلون .
- ٥ — مأساة سلطان مراکش — عبد المجيد بن جلون .
- ٦ — سلطان مراکش — روم لاندو — ترجمة عبد المجيد بن جلون .
- ٧ — محاضرات في التاريخ المعاصر — الدكتور عبد الحميد البطريق .

الانجليزية والفرنسية :

1. — *Histoire politique de l'Europe contemporaine*, Ch. Seinobos.
2. — *L'Afrique du Nord en marche*, Ch. Julien.
3. — *International Conciliation Morocco*, Rom. Landau.
4. — *Morocco that was*, Harrio Walter.



جغرافية مراكش

تقع في الشمال الغربي من قارة أفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا الصحراء المراكشية التي تكون جزءاً من الصحراء الكبرى وشرقا الجزائر أو المغرب الأوسط . وتبلغ مساحتها ٦٠٠ ألف كيلو متراً مربعاً . وتنقسم من حيث السطح إلى ثلاث مناطق .

١ - المنطقة الساحلية

على البحر الأبيض المتوسط وأغلبها صخري لا يصلح لرسو السفن ويبلغ طولها ٤٧٥ كيلو متراً ثم المنطقة الساحلية الواقعة على شاطئ المحيط الأطلسي ويبلغ طول شواطئها ١٦٦٠ كيلو متراً ومعظم مدنها الساحلية صالحة لرسو السفن وخاصة الدار البيضاء التي تعتبر أكبر ميناء تجاري للبلاد على هذا الشاطئ . ، هذا زيادة على بعض المدن الساحلية التي لا تفيد الملاحة في شيء .

٢ - المنطقة الجبلية

١ - سلسلة جبال الريف وهي متوسطة الارتفاع وتمتد في شبه قوس بين طنجة ومليية يحصر بينه أرضاً سهلة يطلق عليها اسم الريف المراكشي وتبلغ هذه الجبال أقصى ارتفاعها عند جبل تدغين الذي يبلغ ارتفاعه ٢٥٠٠ متراً فوق سطح البحر .

ب - سلسلة جبال الأطلس التي يفصلها عن سلسلة جبال الريف بمرتبة تازة . وتتكون هذه الجبال من ثلاث سلاسل تمتد شرقاً وغرباً حتى شاطئ .

المحيط الأطلس أولها سلسلة جبال الأطلس العظمى وتمتد من الجنوب الغربى إلى الشمال الغربى ويبلغ ارتفاعها ٤٥٠٠ متراً فوق سطح البحر وثانيهما سلسلة جبال الأطلس الوسطى وتسير محاذية لأطلس العظمى ويبلغ ارتفاعها ٤٠٠٠ متراً وثالثهما الأطلس الصغرى التى تسير حتى الساحل الأطلسى فى الجنوب الغربى ويبلغ ارتفاعها ٣٣٠٠ متراً .

٣ - المنطقة الصحراوية

فى أقصى الجنوب وتمتد جنوباً حتى نهر النيجر . وبجانب هذه الأقسام الثلاث توجد بعض الوديان التى تروىها النهرات والمجارى المائية وأهمها نهر سبو وينبع من جبال أطلس ويمر بمدينة فاس ونهر أم الربيع والسوس ودرعة .

المناخ : مناخها بحر أبيض متوسط ، وتسقط الأمطار عليها فى فصل الشتاء مع اعتدال فى حرارة الجو ، أما فى فصل الصيف فهو حار جاف ولا يسقط المطر إلا قليلاً جداً بل يصل إلى حد الندرة وعلى وجه العموم يسقط المطر غزيراً كلما اتجهنا نحو الساحل سواء فى الشمال أو الغرب . والرياح التى تهب على مراكش فى الشتاء هى رياح عكسية محملة بالأمطار ، أما فى الحريف فتهب عليها الرياح الشمالية التى تمر على البحر الأبيض المتوسط .

الموارد الاقتصادية : المحاصيل الزراعية :

يوجد بها ما يقرب من ٥ ملايين هكتاراً من الأراضى الصالحة للزراعة يستحوذ الفرنسيون والأوروبيون على ما يعادل ثلثها ، وأهم ما تنتجه هذه الأراضى الحبوب كالقمح والذرة والشعير والفول والحبص والحلبة والزيتون والمواالح والعنب .

وقد بلغ محصول القمح فى سنة ١٩٥٠ ما يساوى ٦٦٥ ألف طن والذرة ١١٦ ألف طن والشعير ٩٩٢ ألف طن والعنب ١١٠ ألف طن

والبرتقال ١٣٦ ألف طن .

والجدول الآتي يبين الكمية المنتجة من هذه المحاصيل منذ سنة ١٩٣٤ حتى سنة ١٩٥٠ مقدراً بآلاف الأطنان المترية :

المحصول	١٩٣٤ - ٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠
القمح	٦٣١	٦٣٨	٦٦٥
الذرة	٢١٣	٤٠٠	١١٦
الشعير	١١٤٨	١٣٦٨	٩٩٢
العنب	٩١	٨٠	١١٠
البرتقال	٣٨	١٣٢	١٣٦

وأهم الأقاليم التي تزرع بها الحبوب هي مناطق الشاوية ودكالة وعبيده ومناطق الغرب ومكناس وفاس وتادله والحوز ومنطقة الشرق .

وتنتشر زراعة الزيتون في شمال مراکش في منطقة جباله وحول مدينة طنجة وفاس ومكناس ووزان ومدينة مراکش ومنطقة السوس .

وقد أدخلت أخيراً زراعة القطن في مراکش منذ سنة ١٩٣٩ في مناطق محدودة ، ووصل إنتاجه حتى سنة ١٩٤٧ إلى ثلاثة آلاف طن .

وتزرع أشجار الفاكهة على مساحة تزيد على ٤٧ ألف هكتار منها ١٥ ألفاً في أيدي الفرنسيين .

ويعتبر العنب من أهم منتجات مراکش وتشتهر بزراعته فاس ووزان ومدينة مراکش وسوس .

المواد المعدنية : توجد بالبلاد ثروة معدنية هامة حيث يستخرج الفوسفات والحديد والمنجنيز والرصاص والزنك والكوبلت والملح والبتروول والانتيموني والفحم الحجري ، بجانب كميات قليلة من الجرافيت والرغام والجبس والكبريت والزئبق والذهب والفضة والباريوم والجرانيت

والجدير يكلف استغلالها كثيرا من المال دون الاستفادة منها فائدة تامة .
والجدول الآتي يبين تدرج الصادر من المعادن حتى سنة ١٩٥٠ مقدراً
بآلاف الأطنان المترية :

المعدن	١٩٣٥	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	نسبة الصادر منه عام ١٩٥٠
فوسفات	١١٥٢	١٤٨٧	٣٦٢٦	٤١٣٢	١٠٠
سوبر فوسفات	١٢	٤٥	٥٥	—	—
ملح	٤,٢	١٩,٣	٤٠	٦٠	—
مانجنيز	٧,٤	٣٠	٩٨,١	١١٥,٢	١٠٠
حديد	—	١٣١	١٦١	١٤٦	١٠٠
رصاص	١	١٨,٧	٣٧,٢	٤٥	١٠٠
زنك	—	٢,٨	٢,٨	١٠,٦	٦٨
أنثيموني	١٩٧	١٣٧	٧٠٠	٧٠٦	٩٢
فضة	١	٧,٨	٢٢,٩	٣٤,١	—
فحم حجري	٥٣	٣٤١	٣٤١	٣٦٨	٤٠
بترو	١	٣,٢	١٧,٥	٣٩,٣	—

ويحتل الإنتاج المعدني المرتبة الثانية في اقتصاديات البلاد ، ولا يزال
استغلال هذه المعادن في بدايته ، وما تزال مراكش حقلاً خاماً لكثير من
المواد التي تزخر بها تربة البلاد ولا سيما وأن البترول لا يزيد عمقه عن سطح
الأرض أكثر من ثلاثين متراً في بعض المناطق . ويوجد البترول في المنطقة
الجنوبية المجاورة لسلسلة جبال الريف ممتدة من مدينة العرائس إلى مدينة
تازة ، وقد بدأت الشركات الفرنسية في استغلاله في سنة ١٩٤٥ .

وأهم مناطق الفحم الحجري منطقة جريدة التي يوجد بها أكبر منجم
للفحم في المغرب كله . أما الرصاص والزنك فيوجدان في مناطق الأطلس .

وتوجد مناجم الحديد في خنيفرة والسوس وتيفلت والسهل الغربى ومناطق الشرق وأهمها مناجم آيت عمار .

ويعتبر الفوسفات من أهم معادن مراکش الاقتصادية وقد عرفته البلاد منذ سنة ١٩٠٢ وبدى فى استغلاله سنة ١٩١٩ . وأهم مناجمه توجد فى خريبجة ووادى زم والبروج .

ونظراً للتطور الذى أصابته البلاد بعد الحرب العالمية الثانية نجد تقدماً سريعاً فى الصناعة بنوعها الخفيفة والثقيلة ، كصناعة الصلب والحديد اللذين أستخدمتا فى إصلاح السفن ، وكذلك القوة الكهربائية ، كما توجد مصانع الأسمنت والجلود ومعامل تكرير السكر والأغذية المجففة . وبجانب هذه الصناعات توجد صناعات أخرى خفيفة كالمصنوعات الجلدية والسجاد والأواني الفخارية والمنسوجات اليدوية .

وإلى جانب كل هذا توجد الغابات التى تقطع منها الأخشاب ، وأهم أشجارها السنديان والبلوط والأرز والصنوبر والسرو والسندروس وغيرها وتستعمل أخشابها فى الإنتاج المحلى وخاصة الأدوات الزراعية والأنوال وغيرها مما يستعمل فى الاستهلاك الأهلى . وتقدر مساحة الأراضى المغطاة بهذه الغابات بأربعة ملايين هكتاراً ، منها مليون ونصف فى منطقة النفوذ الأسباني .

الثروة الحيوانية : تحتل الثروة الحيوانية مكاناً لا بأس به فى الاقتصاد المراكشى ، فتقوم فيها تربية الدواجن والمواشى كالضأن والماعز والأبقار والخيول . وأغلب هذه الثروة بيد الأهالى ، وتصدر منها كميات وفيرة إلى المناطق المجاورة كالجزائر . كما تشتهر الخيول المراكشية باستخدامها فى الحروب والمعارك لأن لديها قدرة احتمال تفوق الخيول الأوربية . وتزدهر شيئاً فشيئاً مصادن الأسماك التى تجدد سوقاً رائجة داخل البلاد . وتكثر

الأسماك في خليج أغادير وعلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي . وأغلب الأسماك الموجودة من نوع السردين .

التجارة : مراکش إقليم يعتمد كثيراً على سقوط الأمطار وغازاتها ولذلك فإن زراعاته تتأثر طردياً بهطول الأمطار ، فكما كانت غزيرة كلما انتعش المحصول والعكس . وتتكون صادراتها من الحبوب والصناعة والمواد الخام المعدنية التي تدخل في الصناعة كالفوسفات والمنجنيز والحديد وغيرها .

وتسيطر فرنسا وأسبانيا على حركة الصادرات والواردات وذلك بواسطة قوانين النقد التي وضعتها هاتان الدولتان حتى يمكنهما التحكم في الواردات التي تتكون من الشاي والسكر والمنسوجات القطنية والحربية والآلات وسائر المصنوعات . أما الصادرات فسيطرتهما عليها أشد ، وذلك لتمكنهما من التحكم فيها في الداخل . ولقد كان لرؤوس الأموال الفرنسية والأسبانية أكبر الأثر في السيطرة على التجارة بواسطة الشركات والبنوك التي أسستها الدولتان لتحقيق المصالح الاستعمارية وحماية الإنتاج من أهالي البلاد الوطنيين .

وتحتل تجارة المواشي في المنطقة الأسبانية المسكان الأول .

ووفقاً للسياسة الاقتصادية التي تسير عليها الإقامة الفرنسية في مراکش الفرنسية أدخلت تحسينات كثيرة على الزراعة والإنتاج المعدني لكي تتمكن فرنسا من الحصول على المواد اللازمة للصناعة من جهة ، ومن جهة أخرى لكي تظل الصناعة اليدوية مقصورة على المراكشيين الذين يضطرون إلى الاحتياج دائماً إلى المنتجات التي تزيد عن حاجة فرنسا فتسد بها حاجة مراکش . وفي مقدمة مشروع السنوات الأربع ١٩٤٩ - ١٩٥٢ ، والذي نشرته الإقامة الفرنسية جاء ما يأتي :

« ستقوم مراکش بنصيب كبير في إنعاش فرنسا وذلك باستغلال المانجنيز والكوبلت والرصاص والمواد المحفوظة ، والمنتجات الزراعية حتى يتمكن

الاتحاد الفرنسي من الاعتماد على موارده الخاصة كل ما أمكن ذلك... وسوف تجد فرنسا من مراكش سوقاً لتصريف منتجاتها وخاصة المنسوجات والآلات المصنوعة من الصلب.

في الواقع أن فرنسا منذ سنة ١٩١٢ حرمت البلاد من التعامل مع الدول الأجنبية وخاصة في الصادرات إذ جندت البلاد لمصلحتها ومصلحة الاقتصاد الفرنسي دون ما مراعاة لمصلحة المراكشيين. وبالرغم من إزدياد حركة الصادرات والواردات إلى فرنسا ومنها إلى إنجلترا بوجه خاص فإن مستوى معيشة الأهالي ما زال منحطاً كما كان عليه في سنة ١٩١٢. ولقد ازدادت قيمة الدخل من الدولارات والاسترليني الذي دائماً يعرف طريقه إلى خزانة المستعمر.

والجدول الآتي يبين قيمة الصادرات والواردات ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٥٠ بين مراكش والدول الأخرى مقدراً بملايين الفرنكات^(١).

المنطقة	١٩٣٨				١٩٥٠			
	الوارد	النسبة المئوية	الصادر	النسبة المئوية	الوارد	النسبة المئوية	المصادر	النسبة المئوية
الفرنك	٧٧٠	٣٥,٢٪	٩٠٧	٦٠٪	٧٨,٤٦٣	٦٨,١٪	٣٠,٨٨٦	٤٦,٥٪
فرنسا	٧٣٣	٣٣,٥٪	٦٧٧	٤٤,٧٪	٦٩,٩٠٢	٦٠,٦٪	٢٤,٢٧٤	٣٦,٥٪
الدولار	٣٩٧	١٨,٢٪	٣١	٢٪	٢٠,١٩١	١٧,٢٪	١,٣٩٣	٢,١٪
الاسترليني	٩٢	٤,٢٪	١٣٦	٩٪	٢,٤٣٧	٢,١٪	١١,٢٥٩	١٧٪
مناطق أخرى	٩٢٦	٤٢,٤٪	٤٣٨	٢٩٪	١٤,١٤٢	١٢,٢٪	٢٢,٨٧٤	٣٤,٤٪
المجموع	١,٤١٥	٦٤,٨٪	٦٠٥	٤٠٪	٣٦,٧٧٠	٣١,٩٪	٣٥,٥٢٦	٥٣,٥٪
المجموع الكلي	٢,١٨٥	١٠٠٪	١,٥١٢	١٠٠٪	١١٥,٢٣٣	١٠٠٪	٦٦,٢٠٢	١٠٠٪

وقد زادت قيمة الصادرات بعد الحرب العالمية الثانية بمقدار ٥٩ مرة

(١) مأخوذ عن الإحصائية السنوية لمراكش سنة ١٩٣٨.

عنها قبل الحرب الأولى وقفزت قيمة الصادرات إلى منطقتي الاسترليني والدولار بمقدار ٥٤٪ زيادة عما كانت عليه منذ سنة ١٩٣٨ حيث كانت تقدر بنسبة ٤٠٪ .

الصناعة : تنقسم إلى قسمين صناعة يدوية يقوم بها الأهالي وأهمها المنسوجات ، وصناعة ثقيلة تتركز في أيدي الفرنسيين والأسبان وتعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية وأهم المصانع المراكشية المطاحن والأغذية المحفوظة والسكر والقوة الكهربائية ومصانع الصابون والشمع والزجاج ومواد البناء ومصانع نسيج القطن والصوف ومصانع الورق والجلود .

المدن الهامة : العاصمة الرباط وتقع بالقرب من ساحل المحيط الأطلسي وتعتبر مدينة طنجة من أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط وتليها في الأهمية مدينة الدار البيضاء على ساحل المحيط الأطلسي وهي الميناء التجاري الهام للتجارة المراكشية . أما مدينة فاس فهي عاصمة البلاد الروحية والفكرية ومنها انبعثت الحركة الوطنية في مراكش . وتعتبر مدينة سبتة على الساحل الشمالي من أقدم المدن ، ويبلغ تعدادها ٤ آلاف نسمة ، كما تكون هي ومدينة طنجة موقعاً حروباً هاماً على الساحل . ومن المدن الهامة أيضاً مراكش ومكناس .

السكان : يبلغ مجموع السكان حسب تعداد سنة ١٩٥٢ — ٨,٥٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ٥٥٠,٠٠٠ من الأوربيين . وبضطراد ازدياد عدد الوطنيين بالرغم من كثرة عدد الوفيات في الحروب والثورات الوطنية بمقدار ١٥٠,٠٠٠ نسمة سنوياً . وقد ازداد عدد المهاجرين الوافدين على البلاد في السنوات الأخيرة بدرجة أزجحت الدوائر الوطنية .

ويشتغل معظم الأهالي بالزراعة والصناعات الوطنية والرعي ، كما تضم المصانع عدداً من العمال يبلغ أكثر من ٣٠٠ ألف عامل . وما يزال مستوى العائلة المراكشية منخفضاً نظراً للظروف الاستعمارية التي يعيش فيها الأهليون

وسكان مراکش يمتازون ببياض البشرة والشعر الأشقر في بعض الأحيان وبعضهم ذو عيون زرقاء وهم أصلاً من البربر الذين امتزجوا بالعرب بعد الفتح الإسلامي وكونوا عنصراً جديداً هم السكان الحاليون الذين تغلب عليهم الثقافة العربية ويدينون بالدين الإسلامي وليس هناك ، ما يزعمه البعض ، عرب وبربر وهم شعب قوى على جانب كبير من الشجاعة والإقدام .

وتنقسم مراکش الآن إلى أربع مناطق نفوذ تمخضت عنها معاهدة الحماية التي فرضت على البلاد في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ وهي :

- ١ — منطقة تحت الحماية الفرنسية وعاصمتها الرباط .
- ٢ — منطقة تحت النفوذ الإسباني وعاصمتها تطوان .
- ٣ — منطقة دولية هي (طنجة) .
- ٤ — منطقة تحت النفوذ الإسباني في أقصى الجنوب وهي (يفي) وملحقاتها .

مراكش منذ الفتح الإسلامي حتى أواخر القرن الثامن عشر

مقدمة : لقد اجتاح الفينيقيون والقرطاجيون السواحل الأفريقية منذ ثلاثة آلاف سنة تقريباً دون أن يتوغلوا في داخل البلاد التي تقع وراء هذه السواحل ، بل اكتفوا بتأسيس مراكز بحرية يستخدمونها كمواقع حربية ضد الأعداء . أما مملكة قرطاجة التي أسسها الفينيقيون في القرن السابع قبل الميلاد ، ووصل نفوذها حتى أسبانيا غرباً فلم تتمكن من التأثير على سكان شمال إفريقيا تأثيراً مباشراً في الدم أو في العادات بل ظلت حالتهم البدوية التي تميل إلى الحرية كما هي .

ولما بلغت مقدونيا أوج عظمتها وأسس الاسكندر الأكبر الامبراطورية الأغريقية لم يحاول أن يغزو هذا الجزء ويضمه نهائياً إلى الامبراطورية بل أن الأغريق كانوا يتغنون بجمال بلاد المغرب ويعتبرونها جنة فيحاء في شمال إفريقيا .

أما الاستعمار الروماني الذي شمل معظم أوروبا وسواحل البحر الأبيض وشمال أفريقيا وجزءاً كبيراً من آسيا الصغرى ، فلم يترك أثراً كبيراً في بلاد المغرب وذلك لوعورة البلاد الداخلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لعدم إمكان إدماج الشعب المغربي في غيره من الشعوب لأنه شعب احتفظ بخصائصه وصفاته قبل الميلاد وذلك لانتشار حالة البداوة وعدم سهولة إدماج السكان في غيرهم من الشعوب الغازية .

ثم يأتي بعد ذلك الوندال الذين لم يتركوا أي أثر لهم في البلاد .

الفتح الإسلامي : فتح المسلمون العرب بلاد المغرب في عام ٧٠٩ ميلادية

بفضل القائد العربي موسى بن نصير ودخل المغاربة في الإسلام وامتزجوا بالعرب امتزاجاً قوياً . ولما استتب لهم الأمر في هذه البلاد فكروا في غزو أسبانيا وكونوا جيشاً قوياً بقيادة أحد المغاربة هو طارق بن زياد الذي تمكن من فتحها وتوغل في أوروبا حتى جنوب فرنسا . وكان للمجندين المغاربة فضل كبير في إحراز هذه الانتصارات المتتالية ، وذلك لقوة إيمانهم بالدين الإسلامي الذي وجد أرضاً خصبة في هذه البلاد وجواً يلائم الثقافة الإسلامية .

دولة الأدارسة : وعندما استولى العباسيون على الخلافة في القرن الثامن الميلادي استقل المسلمون في أسبانيا عن سلطة الخليفة العباسي في بغداد والتفوا حول الخليفة الأموي في قرطبة . وسيطر الأدارسة على مراكش عندما نزل مولاي إدريس في طنجة سنة ٧٨٨م بعد أن فر من وجه الخليفة العباسي واستقر به المطاف بمدينة ويلي . وغزا الأدارسة مناطق واسعة في مراكش كانت كلها تدين بالمسيحية أو اليهودية أو الوثنية وما لبثت أن دخلت تحت راية الإسلام . وفي سنة ٧٩٣م قتل مولاي إدريس بإيعاز من الخليفة هارون الرشيد وخلفه ابنه إدريس الثاني الذي أسس مدينة فاس سنة ٨٠٨ التي أصبحت منذ ذلك التاريخ عاصمة البلاد الروحية ومنها انتشرت الثقافة الإسلامية إلى جميع بلاد المغرب .

دولة المرابطين : أسسها يوسف بن تاشفين الذي ينتسب إلى قبيلة تفتن قلب الصحراء وتتمسك بتعاليم الإسلام تمسكاً قوياً . تمكن يوسف هذا من تكوين جماعة قوية من رجال القبائل الصحراوية والجبلية واستولى على مراكش . وفي سنة ١٠٦٢م أسس مدينة مراكش على أن تكون قاعدة عسكرية ومركزاً للقيادة يمكنه من شن هجماته على أجزاء المغرب كله . وفعلاً بلغت غزواته الجزائر إلا أنه ارتد على عقبيه عند ما استغاثت به الطوائف الإسلامية في الأندلس ضد ألفونسو السادس ملك قشتالة الذي ما لبث أن

أوقع به الهزيمة في سنة ١٠٨٦ . وعند ما عاد إلى المغرب استقر في فاس وجعلها عاصمة ملكه الذي اتسع ، وامتدت حدوده من السنغال جنوباً إلى نهر الأيبر شمالاً ومن المحيط الأطلسي غرباً إلى الجزائر شرقاً . وتوفي يوسف سنة ١١٠٦ وخلفه ابنه الذي فتن بالحضارة الأندلسية والمغربية وأعجب بها فشيّد مبان نفخة في مدينة فاس ومراكش وتلسان تعد من روائع الفن الإسلامي . وانهارت دولة المرابطين سريعاً حوالى ١١٢١ ميلادية .

دولة الموحدين : قام بتأسيسها المهدي بن تومرت الذي يعد من كبار المصلحين الدينيين وأكثرهم غيرة على الإسلام . إغترف من نبع الثقافة الإسلامية في الأندلس والشرق العربي ورجع إلى المغرب مملوءاً غيرة على الإسلام وألف جماعة يدينون له بالطاعة ويعتقون مبادئه . ولكن الموت لم يمهّل ابن تومرت فقد توفي سنة ١١٣٠ وخلفه في الزعامة تليذه عبد المؤمن الذي اشتهر بذكائه وشجاعته . وتمكن الزعيم التليذ في سنوات قليلة أن يبسط سلطانه على جميع أنحاء مراكش . ولما استتب له الأمر بها غزا قرطبة وغرناطة بل غزا الجزائر وبسط نفوذه على تونس وبرقة وتمكن من طرد النورماندين فيها سنة ١١٥٩ . وعند ما تمت له الغلبة والسيطرة من الأندلس إلى برقة بدأ في تنظيم مملكته .

وبلغت دولة الموحدين أقصى ما تبلغه دولة فنية في ذلك التاريخ إذا هم المنصور خليفة الموحدين بتشجيع العلماء والصناع ، مما أنعش جميع موارد البلاد وازدهرت في عهده مدن مراكش ، وشيدت بها القصور والمعابر ووصلت تجارتها إلى شواطئ إيطاليا ومرسيليا . وقد أسست مدينة الرباط في عهدهم .

دولة المرينيين : أصل مؤسسها من المغرب الشرقي (تونس) من بني مرين . ولم تدم دولتهم طويلاً إذ تأسست في القرن الثالث عشر وانهارت في القرن السادس عشر وذلك بسبب حروبهم الطويلة مع أمراء تلسان

وتونس ، وفي عهدهم استطاع الأسبان أن يستولوا على آخر معقل من معاقل المسلمين في أسبانيا وذلك بأن احتلوا غرناطة سنة ١٤٩٢ م ، بل تمكن البرتغاليون والأسبانيون من احتلال بعض المراكز الساحلية على شواطئ المغرب .

دولة السعديين : تأسست خلال القرن السادس عشر وتمكنت مراکش في عهدهم من التحالف مع الأتراك ضد البرتغاليين الذين أرادوا التوسع والاستيلاء على بلاد المغرب . كما أن مراکش لم تحاول غزو أى بلد مجاور لها في عهدهم بل انطوت على نفسها واكتفت بصد هجمات المهاجمين من الأسبان والبرتغاليين ، كما أنها كانت تعد العدة لصد الأتراك الذين غزوا تونس والجزائر واستولوا عليهما . وقد استقرت الأحوال نوعاً ما في عهد السعديين وانصرف همهم إلى البناء والعارة وقد كان هذا الاستقرار بداية للازدهار الذى ستصيبه البلاد في عهد العلويين .

دولة العلويين : توطدت دعائم هذه الدولة منذ القرن السابع عشر الميلادى حتى الآن وعم البلاد الرخاء والهدوء النسبي نظراً لانصراف الدول الأوروبية إلى ميدان الصراع الأوروبى فى القارة نفسها فقد قامت حركة الإصلاح الدينى بها على يدى مارتن لوتر وكلفن وغيرهما . كذلك قامت الثورة الفرنسية التى حملت مبادئ الحرية والأخاء والمساواة وكانت شيئاً جديداً بالنسبة للأوروبيين فغيرت كثيراً من الدساتير والنظم الموضوعة بالملوك المختلفة قبل سنة ١٧٨٩ .

وقد وطم السلطان اسماعيل دعائم هذه الدولة واستمر خلفاؤه من بعده ينسجون على هذا المنوال ، وقد امتاز هذا السلطان بقوة جسمانية وشدة بأس وشجاعة أكسبته هبة بين رعاياه . وانصرف همه إلى تأمين دولته ضد غارات المغيرين ، فنجده يشيد كثيراً من المعاقل والحاميات والمراكز الاستراتيجية بل أنه تمكن من أن يطرد الإنجليز من طنجة ويطرد الأسبان

من المراكز التي كانوا يحتلونها وتأسست مدينة مكناس في عهده وتمكن قبل وفاته بقليل من طرد البرتغاليين من مدينته الجديدة .

وفي عهده تمكنت مراکش من عقد عدة معاهدات صداقة وتحالف بينها وبين الدول الأوروبية مثل الدنمارك وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا وإيطاليا والبرتغال والسويد . وكان السلطان يهدف من عقد هذه المعاهدات إلى إقامة سلم دائم مع هذه الدول وإنعاش التجارة بين بلاده وبينها لأنه كان يحاول ما وسعه التقدم بالمغرب وجعله في مصاف الدول الأوروبية .

أوروبا في القرن التاسع عشر

الثورة الفرنسية : لقد جاءت الثورة الفرنسية بمبادئ جديدة في أواخر القرن الثامن عشر ، أثرت على الأفكار والمذاهب السياسية لا في أوروبا وحدها ، بل في العالم كله فتغيرت علاقات الدول بعضها ببعض وأصبحت هذه الدول تهدف إلى النظام الديمقراطي الذي بعثته الحرية ، ذلك النظام الذي يعتمد على النظام البرلماني ممثلاً فيه الشعب تمثيلاً يمنع افتئات السلطة التنفيذية ويوقفها عند حدها إذا تنكبت الطريق السوي . ولقد بعثت هذه المبادئ في نفوس الشعوب المغلوبة على أمرها روحاً جديداً يهدف إلى تكوين القوميات وتستقل عن بقية الدول المسيطرة التي سلبتها استقلالها وهددت كيائها الخاص إذ كانت الإمبراطوريات التي تحكم هذه الشعوب لا تحفل مطلقاً بتجانسها أو انسجامها بل كانت تتسلط على شعوب صغيرة تختلف جنساً ولغة وديناً .

المذاهب الاشتراكية : لقد نادى كارل ماركس بهذه المبادئ وتطرف فيها حتى وصل إلى الشيوعية ، ولاقت هذه المبادئ أرضاً خصبة لدى الشعوب الصغيرة وفي الدول المسيطرة فيها ؛ إذ نادى هذه الشعوب بوجوب إشراكها في كل نواحي النشاط الدولي ، بل أن هذه المبادئ دعت إلى مشاركة الدول بعضها بعضاً في الإنتاج والاقتصاد .

كل هذا كان له أثر كبير في استقلال بعض الشعوب التي تجمعها رابطة الجنس أو اللغة وفي تكوين كيان خاص بها فتج عن ذلك الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية اللتان تمتا في أقل من ربع قرن من الزمان ، واستقلت

بعض الشعوب إستقلالاً تاماً فنشأت دولة بلجيكا وهولندا . حقيقة أن الوحدة الألمانية تفككت عراها بعض الوقت بسبب سياسة مترنخ ولكنها ما لبثت أن عادت مرة أخرى إلى الوجود بفضل زعامة بروسيا وسياسة بسمارك الذى كان له فضل كبير فى توحيد الجنس الألمانى وإخراج النمسا من العصبة الألمانية . وقد قاومت فرنسا بكل قوتها إتحاد ألمانيا لأنها كانت ترى فيها شيئاً يهدد استقلالها ، ثم تمكنت ألمانيا من هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠ واستولت على الألزاس واللورين وأعلن قوادها قيام الإمبراطورية الألمانية فى قصر فرساي بباريس . ولكى ينسى بسمارك فرنسا هذه الهزيمة يحاول أن يصرف همها إلى المستعمرات فى أفريقيا ويشجعها على انتهاز سياسة إحتلال شمال إفريقيا بوجه خاص . كان يرى بسمارك من ذلك إبعاد فرنسا عن التحالف مع أى دولة كبرى بين دول أوروبا .

وقد امتاز وزير ألمانيا الأول بشخصية قوية وعقل ناضج وحكمة واسعة مكنته من السيطرة على مقاليد الأمور فى ألمانيا خلال حكم الإمبراطور غليوم الأول فوجه همه بعد النصر إلى تدعيم ألمانيا وتقويتها عسكرياً ، وبناء أسطول ضخم ينافس به إنجلترا فى البحار ، وفى الوقت نفسه تحاشى الدخول فى أى حرب جديدة تضعف ألمانيا الناشئة . وقد ظلت هذه السياسة طوال حكم غليوم الأول لألمانيا . وعند ما توفى وخلفه الإمبراطور غليوم الثانى وكان شاباً طموحاً تغلغل فى الروح العسكرية البروسية بدأ ينفذ سياسته التى ترى إلى السيطرة ، وخوض ميادين الحرب ، فعزل سنة ١٨٩٠ بسمارك ووضع برنامجاً ضخماً يرمى إلى تسليح ألمانيا برأ وبحراً .

لقد أزعج غليوم الثانى ببرنامجه الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا التى كانت فى ذلك الوقت تملك السيطرة البحرية وتكتفى بمستعمراتها اكتفاء ذاتياً فبدأت هى الأخرى فى زيادة قطع أسطولها وإدخال وسائل جديدة عليه .

وعقدت ألمانيا مع النمسا محالفة عدم اعتداء سميت بالاتفاق الثنائي Dual alliance وطلبت إيطاليا الانضمام لهذا الحلف فعقدت معاهدة سرية مع الدولتين المتحالفتين . وتم بينها جميعاً حلفاً سمي بالحلف الثلاثي Triple alliance في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣ .

أصبحت فرنسا مهددة أمام هذا الحلف فاتجهت إلى روسيا التي أنهكتها الثورة الداخلية والحرب اليابانية ، وعقدت معها تحالفاً ودياً في البلقان تمخض عنه تحالف عسكري في يولييه سنة ١٨٩٢ . وبذلك اختل التوازن الدولي الأوروبي بالرغم من أن الأمم المتحالفة سواء في التحالف الثلاثي أو الروسي الفرنسي قد أعلنت أنها ما قامت بهذين التحالفين إلا رغبة منها في المحافظة على السلام .

وبدأ منذ ذلك الحين ما سمي بالسياسة الدولية التي أخرجت هذه الدول من نطاق أوروبا إلى نطاق الدولية العالمية . وتحولت الأنظار إلى آسيا وأفريقيا بقصد الحصول على موارد الثروة والمراكز الاستراتيجية . لقد كان من نتيجة هذه السياسة اصطدام المصالح الإنجليزية الفرنسية في إفريقيا وبوجه خاص في وادي النيل حيث حدثت الأزمة المعروفة بأزمة فاشودة والتي أدت إلى انسحاب الجيش الفرنسي أمام جيش كوشنر ، وذلك لأن سياسة ديلكاس وزير خارجية فرنسا كانت تهدف إلى الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا .

ولقد أدى موت الملكة فكتوريا في يناير سنة ١٩٠١ واستقالة اللورد سالسبري وسوء الحالة المالية في إنجلترا إلى تقريب وجهتي النظر الإنجليزية والفرنسية كما زاد تقرب إيطاليا من فرنسا وعقد معاهدة عدم اعتداء بينهما سنة ١٩٠٢ إلى زيادة هذا التقرب . وعقدت إنجلترا وفرنسا في ١٢ أبريل سنة ١٩٠٤ اتفاقاً أطلق عليه الاتفاق الودي Entente Cordiale يقضى بإطلاق يد فرنسا في مراكش نظير اعتراف فرنسا بمركز إنجلترا في مصر

وبهذا الاتفاق خرجت إنجلترا من عزلتها التقليدية ونزلت إلى ميدان الصراع الدولى .

لقد خرجت روسيا منهوكة القوى من حربها مع اليابان وأطلقت فرنسا يدها فى مراکش فأرادت ألمانيا أن تحبط سياسة فرنسا صديقة روسيا المهزومة ، فأعلن وزيرها الأول فى الريخستاغ بأن لألمانيا الحق فى منع أى محاولة تمس المصالح الألمانية فى مراکش كما نشرت الجرائد قائلة بأن رأى العام الألمانى سيقف ضد أى محاولة تقوم بها فرنسا ويكون من شأنها معاملة مراکش كما عوملت به تونس . وغادر غليوم الثانى ألمانيا فى ٣١ مارس سنة ١٩٠٥ قاصداً طنجة لزيارة سلطان مراکش الذى تعترف له ألمانيا بالسيادة التامة على بلاده . وهناك أبدى رغبته للسلطان بأن تتبع بلاده سياسة الباب المفتوح إزاء جميع الدول ذات المصالح ، دون تفضيل دولة على أخرى . كما صرح بأن الاتفاق الودى الذى عقده إنجلترا مع فرنسا لا تعترف به ألمانيا وأنها تطالب بعقد مؤتمر دولى لتسوية المسألة المراكشية .

لقد حملت هذه المظاهرة الألمانية أسلوباً تهديدياً أدخل الفرع فى قلوب الدول المعادية وخاصة فرنسا وإنجلترا . وانقسم البرلمان الفرنسى إلى فريقين أحدهما يرفض عقد أى مؤتمر وتزعم هذا الفريق ديلكاس ، والثانى يرى أنه من الحكمة إجابة ألمانيا لما تطلب . وفى تلك الأثناء بعثت ألمانيا بمندوب غير رسمى إلى باريس عقد مؤتمراً صحفياً أبان فيه سياسة إنجلترا التى ترمى إلى الزج بفرنسا فى أتون حرب جبارة لتخدم السياسة الانجليزية . وفى ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥ قبلت حكومة فرنسا عقد المؤتمر واستقال وزير الخارجية ديلكاس وقوبلت استقالته بارتياح عظيم فى ألمانيا .

وفى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وبعد مداولات طويلة أعلن عن المسائل التى سوف يناقشها المؤتمر إجابة لرغبة ألمانيا وأهم هذه المسائل هى مسألة سيادة مراکش وأنها بلد مستقل له مركزه الخاص ، وأن الدول يجب أن تكون

متساوية فيما يختص بالتجارة فيه . كما أعلن البرنامج مناقشة النظام البوليسى والنظام المالى والقضاء على تهريب الاسلحة وإنشاء بنك دولى .

انعقد المؤتمر منذ يناير سنة ١٩٠٦ حتى ابريل من نفس السنة فى الجزيرة وحضره مندوبو ثلاث عشرة دولة . وكان أهم ما ناقشه المؤتمر زيادة عما سبق ، إلغاء مسألة الامتيازات الفرنسية فى مرا كس ولكن لم تتمكن المانيا من إلغائها لأن نتيجة التصويت كانت ٣ إلى عشرة فى جانب فرنسا ، وعهد إلى أسبانيا وفرنسا مسألة تنظيم قوة البوليس ، كما طالب المؤتمر بتأسيس بنك دولى تشرف عليه فرنسا وانجلترا وألمانيا واسبانيا . واختصت فرنسا بشئون الجمارك ، وأسبانيا بالاشراف على منطقة الريف . وخرجت ألمانيا فاشلة من المؤتمر حتى أن إيطاليا حليفها فى الحلف الثلاثى لم تعط صوتها فى جانبها مما كان له أكبر الأثر فى تزعزع هذا الحلف .

وإذن فالدولة التى خرجت وفى جعبتها كثير من الامتيازات هى فرنسا التى تمكنت من التغلغل شيئاً فشيئاً فى مرا كس وشؤونها .

مراكش في القرن التاسع عشر

لقد كان للنسابق الاستعماري في القرن الثامن عشر أثر كبير على إفريقيا وأقاليمها التي أصبحت هدف هذه الدول الكبرى وذلك نتيجة للانقلاب الصناعي الذي أدى إلى كثرة الإنتاج ووجوب البحث عن أسواق لتصريف المنتجات . ولما تم نشوء بعض الدول الأوروبية وبلغت من القوة مبلغاً كبيراً وتكونت الأحلاف كما سبق القول خرج التفكير السياسي عن حيز القارة الأوروبية إلى ما عداها من القارات ، وخاصة في آسيا وفي إفريقيا . وأصبح هذا التفكير دولياً فراح كل دولة تبحث عن مراكز استراتيجية تستخدمها في الحرب . وقد وضحت هذه السياسة واكتملت معالمها حينما بدأت الدولة العثمانية في الانهيار وتقرر إعادة تنظيم أوروبا وجلاء جيوش الاحتلال الألمانية من فرنسا في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ واكس لا شابل سنة ١٨١٨ . تسابقت الدول نحو الميدان الاستعماري وتم توزيع المستعمرات في إفريقيا الوسطى وبدأت تتحول عيون المستعمرين إلى إفريقيا الشمالية فاحتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠ وتونس سنة ١٨٨١ . وكان من أكبر مشجعي فرنسا على هذا العمل ألمانيا التي أرادت أن تصرفها عن القارة الأوروبية وانجلترا التي رأت في فرنسا حليفة لها ضد عدوتها ألمانيا .

وليس أدل على تشجيع ألمانيا لفرنسا من قول بسمرك للسفير الفرنسي سنة ١٨٧٩ ، لقد أصبحت تونس الآن كالكثرى الناضجة آن الأوان لقطفها وليس الباي جديراً بقطفها فإذا لم تسارع إلى التقاطها قطفها يد أخرى . ولست أدري في الواقع ماذا تنوى فرنسا أن تفعله تجاهها ولكن

أكرر رغبتى فى إظهار حسن نية ألمانيا وأنه ليس لها أى مصلحة فى الوقوف
فى طريقكم إلى تونس .

أما انجلترا فقد وجدت فى الإتفاق الودى أكبر نصر أحرزته فى الميدان
الاستعمارى حيث أنه أراحها من معارضة فرنسا فى احتلالها لمصر فراحت
ترضى الفرنسيين على حساب مراکش بل وشمال إفريقيا كله .

وبذلك تعرض هذا الجزء من إفريقيا لمحنة قاسية بسبب هذا الاستعمار .

مراكش في القرن العشرين

لقد استفادت فرنسا فائدة كبرى من مركزها الذي حصلت عليه في مؤتمر الجزيرة فبدأت تتدخل في شئون مراكش الداخلية ولا سيما وأن أسبانيا كانت تساندها في هذا الإجراء .

وتعتبر مراكش من أكثر بلاد المغرب ثروة كما تعتبر أكثرها محافظة على التقاليد ذلك لأنها أكثر هذه البلاد عزلة عن المؤثرات الحضارية الأوروبية .

وفي الواقع أن الاستعمار بدأ يتجه إلى هذه البلاد منذ أواخر القرن الماضي وذلك حين استعان بعض السلاطين بالبعثات الفرنسية قصد إدخال تحسينات جديدة على البلاد وتنمية مواردها الاقتصادية وإصلاح جيشها وتدريبه تدريباً يتفق والنظم الحديثة التي أدخلت على الجيوش الأوروبية .

وفي عهد مولاي الحسن الذي حكم منذ سنة ١٨٧٣ استجلبت الحكومة عدداً من الضباط الفرنسيين لتدريب الجيش كما كانت ترسل في الوقت نفسه بعض البعثات إلى الخارج . ولم يكن في نية السلطان أن يمكن الفرنسيين من بلاده ولكنه كان رجلاً مصلحاً حتى أنه تمكن في فترة وجيزة من إدخال بعض الإصلاحات والأنظمة الحديثة ؛ كان جعل للوزارة ديواناً خاصاً بها وظهرت وزارات جديدة في حين الوجود كوزارة العدل والحرية والخارجية والبحرية والمالية .

وفي عهده أنشئت بعض المصانع الإنتاجية كمصنع السلاح والذخيرة

كما أنشأ محاكم جديدة تخضع للقانون المدني بعد أن كانت المحاكم الشرعية تنظر في جميع القضايا .

وبالرغم من أن سياسة مولاى الحسن وخلفائه كانت تسير على عدم تفضيل دولة على أخرى في مراکش إلا أن فرنسا كانت تسعى جاهدة للفوز بنصيب الأسد ، فزادها مثلاً في سنة ١٩٠٢ تنازل لإيطاليا عن ادعاءاتها في طرابلس على أن تنازل هي الأخرى عن أطاعها في مراکش ثم توجه إلى بريطانيا وتبرم معها الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ والذي كان له أكبر الأثر على الشرق العربى كله ، كما تتفق مع أسبانيا سنة ١٩٠٤ على أن يكون لها نفوذها في المنطقة الساحلية المراكشية على البحر الأبيض على أن تعترف أسبانيا من جانبها بمركز فرنسا في بقية مراکش ، وأخيراً تتفق مع روسيا وتتركها حرة التصرف في ولايات البلقان على أن لا تنافسها في سياستها الاستعمارية في المغرب . ويبدو ذلك واضحاً في تصريح وزير الخارجية الفرنسية الذى يقول فيه : « لو تركت فرنسا روسيا حرة في البلقان لتسكننا في النهاية من الوصول إلى اتفاق مع كل من إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا ولأمكننا أخيراً أن نلتقط الثمرة المراكشية الناضجة وسيكون مركزنا ثابتاً ومكسبنا عظيماً إذا حصلنا على تأييد روسيا » . أما ألمانيا التى كانت تناهضها في هذا الصدد فقد تنازلت لها عن مستعمراتها في الكونغو الأوسط نظير السكوت عليها في مراکش .

لقد خلا الجو لفرنسا من جميع الجهات وأعطاه مؤتمراً الجزيرة فرصة عظيمة للتدخل والسيطرة ولكن المراكشيين لم يقفوا مكتوفى الأيدي بل لجأوا إلى الثورة للتخلص من المستعمر ومن سلطانهم الذى تورط مندوبوه في المؤتمر ولم يتمكنوا من وقف غلواء المستعمر . وقام الشعب المراكشى يريد التخلص من العبودية وأطلق رجال الدين والمفكرين العنان لإقلامهم تحض على الثورة وتبعث روح الوطنية . فقام الشعب في قوة وعزيمة

ينادى بخلع السلطان عبد العزيز ومبايعة السلطان عبد الحفيظ على أساس شروط ست وهي :

- ١ — أن يعمل جاهداً لاسترجاع الجهات المقطوعة من حدود مراکش .
- ٢ — أن يبادر بطرد المحتلين .
- ٣ — إلغاء الامتيازات الأجنبية .
- ٤ — عدم أخذ رأى الأجانب فى الشؤون الداخلية .
- ٥ — أن يجتهد فى إلغاء معاهدة الجزيرة لأن الشعب لم يؤخذ رأيه فيها .
- ٦ — عدم عقد أى معاهدات مع الأجانب سواء فى حالة السلم أو الحرب . تعتبر هذه أول مرة يتربع فيها سلطان على عرش مراکش بمقتضى عقد أبرم بينه وبين الشعب وفى هذا دليل واضح على أن الشعب المراكشى قد اكتسب وعياً جديداً ومعرفة للأساليب الديمقراطية الحديثة ، كما أن هذا العقد المشروط أتى دليلاً قاطعاً على أن الأمة مصدر السلطات وأن الشعب هو صاحب السيادة ويجب أن يباشرها بنفسه .

بايع الشعب المولى عبد الحفيظ ولكن الفرنسيين لم يعترفوا به سلطاناً على البلاد وزاد تدخلهم فى شئون البلاد الداخلية فاضطر السلطان إلى اتباع سياسة لينية معهم لكي يعترفوا به وفى تلك الأثناء بلغ التوتر الدولى حداً كبيراً واتسعت شقة الخلاف بين ألمانيا وفرنسا وخاصة بعد مؤتمر الجزيرة الذى منيت ألمانيا فيه بالفشل وزاد فى مركز فرنسا دون الدول الأخرى فى البلاد المراكشية .

وكان لسياسة اللين التى اتبعها المولى عبد الحفيظ مع فرنسا أثر كبير على الشعب المراكشى والدول صاحبة الامتيازات الموقعة على المعاهدة إذ أصيب الكل بخيبة أمل فثار الشعب عليه فاستنجد بفرنسا التى وجدت الفرصة سانحة وأرسلت قوة فرنسية احتلت مدينة فاس وذلك فى سنة ١٩٠٩ .

١٩١١

واشتدت الأزمة بين ألمانيا وفرنسا بسبب هذا الغزو فأرسلت ألمانيا طراداً إلى أغادير على ساحل المحيط الأطلسي بحجة حماية المصالح الألمانية في مراکش ضد ثورة الأهالي ولكن السبب الحقيقي في هذا هو الاحتجاج على فرنسا والرد على أطماعها الاستعمارية فانزعجت كل من إيطاليا وفرنسا وانجلترا وخطب وزير ماليتها لويد جورج منذراً لألمانيا إذا هي اعتدت على فرنسا في مراکش . وبعد أخذ ورد تنازلت فرنسا عن جزء من الكونغو في وسط أفريقيا لألمانيا مقابل اعترافها بمركز فرنسا الخاص في مراکش وبذلك خلا الجو لفرنسا فبادرت في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ وعقدت مع المولى عبد الحفيظ معاهدة تضع مراکش تحت الحماية الفرنسية ما عدا طنجة الدولية والمنطقة الإسبانية .

نظام الحكم في المغرب قبل إصلاح الحماية

السلطان : وتعيينه هيئة من العلماء والشرفاء والوزراء . والعرش السلطاني وراثي .

وللأمة أن تطالب بعزل السلطان إذا تنكب الطريق السوي وأساء استعمال سلطته . ويعتبر السلطان رئيس الحكومة المركزية بصفته الرئيس الديني والسياسي .

أما الحكومة الملكية فتتقسم إلى قسمين يمثل كل قسم منهما مصالح مختلفة فهناك مصالح البلاط التي يناط بها إلى موظفين ساميين يعينهم الملك ومصالح الدولة (المخزن) التي يرأسها وزراء معينون من قبل الملك تحت رئاسة الصدر الأعظم الذي يجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ويشرف على جميع الإدارات المركزية والإقليمية . ويعين الموظفون المدنيون والعسكريون بمرسوم سلطاني .

وتتألف الحكومة المراكشية من :

١ — الصدر الأعظم وهو وزير الداخلية .

٢ — وزير الخارجية .

٣ — وزير الحربية .

٤ — وزير المالية .

٥ — وزير العدل (العدلية) .

وللسلطان نائب دائم ينوب عن الحكومة المغربية في منطقة طنجة الدولية وظيفته تمثيل السلطان والاتصال بالوزراء المفوضين الأجانب .

ويتولى إدارة الأقاليم نيابة عن السلطان ولاية مدنيون يطلق عليهم إسم الباشوات (كلمة باشا تدل على أن حاملها ذو صبغة عسكرية) مهمتهم السهر على الأمن ومراقبة الإدارات المحلية كإدارة الضرائب والأملاك الحكومية والأوقاف ، كما لهم فوق ذلك تجنيد الجند وبعض إختصاصات قضائية كالمخالفات والمنازعات .

النظام العسكري : لم تكن الخدمة العسكرية إجبارية فكان الولاية يقومون بتجنيد الجند كلما رأت الحكومة ذلك . أما في حالة التهديد الخارجي فإنه يجند شخص واحد عن كل دار ، وكان الجيش يعتمد كل الاعتماد على المرتزقة إلى أن أدخل النظام الحديث منذ بداية القرن العشرين وأصبح على رأس الجيش وزير الحربية .

النظام القضائي : السلطان هو القاضي الأعلى ينوب عنه قضاة يصدرون الأحكام باسمه تحت رقابة وزير العدل . وجميع المتقاضين يخضعون للذهب السني باستثناء اليهود الذين يخضعون لرؤسائهم الدينيين في الزواج والطلاق والنظام الوراثي .

والقاضي ذو مركز سام وهو المرجع في كل الشئون بصفته الحكم
الوحيد في الدولة على أنه من الممكن استئناف الأحكام التي يصدرها أمام
قاض آخر .

وقد أدخلت بعض النظم الحديثة على النظام القضائي . فأصبح للولاية
الإقليميين من الباشوات والقواد الحق في نظر قضايا المخالفات والجرائم
كما أنشئت محاكم قنصلية لنظر القضايا الخاصة بالأجانب ما عدا قضايا
الملكية الزراعية والقضايا المختلطة بين الوطنيين والأجانب فهذه من
إختصاص القضاء المراكشي .

مراكش تحت الحماية

أعلنت الحماية على البلاد المراكشية في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ بعد التوقيع على نصوصها من الطرفين السلطاني والفرنسي وهي كما يلي :

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة حرصاً منهما على إحداث وضع قانوني بالمغرب يبنى على النظام الداخلي والأمن العام ويسمح بإدخال إصلاحات ويضمن نمو البلاد الإقتصادي اتفقا على ما يأتي :

١ - اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والإقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربي .

فهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الأحباس كما يشمل تنظيم حكومة السلطان وستفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الأسبانية في شأن المصالح التي تخص هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافي أو ممتلكاتها التي على الشاطئ المراكشي .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصيغتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي ستحدد نظامها البلدي .

٢ - يقبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد

إعلام الحكومة في الاحتلال العسكرية التي تعتبرها ضرورية في القطر المراكشي للحفاظ على النظام وتأمين المعاملات التجارية كما يقبل من الآن أن تقوم بأى عمل من أعمال الشرطة في البر والمياه المراكشية .

٣ — تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيداً مستمراً ضد كل خطر قد يهدد شخصه أو عرشه أو يعرض للخطر طمأنينة ولاياته ويقدم مثل هذا التعضيد لولى العهد ومن يخلفونه .

٤ — أن التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها — بإقتراح الحكومة الفرنسية — صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التي يفوض لها ذلك وكذلك الشأن فيما يختص بالقرارات الجديدة أو تعديل القرارات الموجودة .

٥ — سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بمراكش وهو الذى يسهر على تنفيذ المعاهدة .

وسيكون المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الأجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة المراكشية وسيكلف على الأخص بجميع المسائل التي تهم الأجانب في الامبراطورية الشريفة وستكون له سلطة المصادقة والاذن بال نشر بإسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

٦ — يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المراكشيين ومصالحهم في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بأن لايرم أى اتفاق ذى صبغة دولية قبل موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية .

٧ — ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة على وضع أسس لإعادة تنظيم مالى يحترم الحقوق المخولة لأصحاب

سندات القروض العمومية المراكشية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

٨ — يلتزم صاحب الجلالة الشريفة بأن لا يبرم في المستقبل بطريق مباشر أو غير مباشر أى قرض عمومى أو خصوصى أو يعطى بأى صورة من الصور أى امتياز بدون إذن الحكومة الفرنسية .

٩ — ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان فى أقصر أجل ممكن .

وبموجبه حرر الموقعان أسفله هذه المعاهدة وذيلها بإمضاءيهما .

وحرر بفاس فى ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع ١٣٣٠) .

الإمضاءان

قرأه ووقع عليه

رينو — عبد الحفيظ ،

وضعت هذه المعاهدة مراکش تحت حماية فرنسا التى انتقصت من سيادتها ، وأصبحت السلطة الفعلية بين يدى المقيم العام الذى يمثل فرنسا فى داخل البلاد وخارجها ، واحتلت الفرق العسكرية بعض المناطق فى البر والبحر ، وبدأت تضع من الاصلاحات ما يتمشى مع مصلحتها . أما فى الخارج فيتمثل الانتقاص من سلطة مراکش ، فى عدم تمكنها من إبرام أى عقد له صبغة دولية دون استشارة فرنسا . كما أن التمثيل القنصلى والدبلوماسى أصبح من شئون فرنسا وحدها .

واحتفظت فرنسا للسلطان بسلطته السياسية والدينية فى مجموع مملكته ، على ألا تتعارض هاتان السلطان مع المصالح الفرنسية .

هذا إلى أن المعترف به دولياً بأن الدولة المحمية لا يمكنها وضع دستور لها دون استشارة الدولة الحامية .

وعندما أعلنت الحماية ثارت البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، حتى الجيش
ثار على مولاه الذي تورط في هذه المعاهدة التي سلبت سيادة مراکش .
ووقعت مصادمات وثورات راح ضحيتها عدد كبير من الجانبين وحدثت مجازر
عرفت أيامها بالأيام الدامية ، وحاصر الثوار مدينة فاس ، ولكن الفرنسيين
تمكنوا من العثور على الخطة التي رسموها للقضاء على المستعمرين فأجبرت
هذه الخطة ، وعين الجنرال ليوتي Lyautey أول مقيم عام في مراکش ووصل
إليها في أوائل مايو سنة ١٩١٢ ثم توجه إلى فاس في موكب عسكري مهيب ،
وأقام بأحد القصور الفخمة . وكان وصوله إلى عاصمة البلاد بمثابة الوقود
الذي أضيف على النار ليزداد اشتعالها ، واتبع الجنرال ليوتي سياسة اللين
في بادي الأمر ؛ إذ احتفظ لمراكش بالمظاهر القومية في الإدارة والتشريع
والتعليم والجيش مع الاحتفاظ لفرنسا بالسلطة الثنائية في كل الأمور . وفي
١٦ يونيو غادر السلطان عبد الحفيظ فاس إلى الرباط ، ثم مال بث أن غادر
البلاد نهائياً في ١١ أغسطس بناء على أمر السلطات الفرنسية .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى كانت مراکش كلها في ثورة ضد
الغاصب . وشملت هذه الثورة مراكز أربع هي :

- ١ - منطقة الريف .
- ٢ - جبال الأطلس الوسطى .
- ٣ - الكبرى .
- ٤ - تافيلالت وآيت عطا .

١ - منطقة الريف :

غزا الأسبان هذه المنطقة في سنة ١٩٠٩ من جيش قوامه ٩٠ ألف
مقاتل تحت قيادة الجنرال مارتينا . فقاومهم أهل الريف بقيادة السيد محمد
آمزيان ، وتكبد الفريقان خسائر جمة ، قدرت بعشرة آلاف قتيل .

واستمرت الثورة ضد الأسبان حتى تزعم الحركة البطل محمد عبد الكريم نجل البطل عبد الكريم وفي سنة ١٩٢٣ حرر مركز (دار أيارا) الذي استولى عليه الأسبان ، فتوحدت كلمة أهل الريف بعد هذا النصر والتفوا حول الأمير ، ودارت معركة كبيرة بينه وبين الأسبان في « أنوال » استمرت أسبوعاً واضطر بعده العدو إلى الانسحاب وإخلاء أنوال وما حولها . وسقط بسقوطها أكثر من مائة مركز حربي في يد الأمير عبد الكريم ، وغنم المجاهدون ذخيرة كبيرة مكنت أهل الريف من تنظيم جيشهم واستمرار الجهاد ، وحاول الأسبانيون أن يتفقوا مع الأمير وجاء وفد إلى تطوان ولكن دون جدوى ، وعادت الحرب إلى الاشتعال وكاد الثوار يصلون إلى نصر حاسم لولا أن انضمت فرنسا لاسبانيا في المقاومة لأنها كانت تخشى قيام حكومة مراكشية حرة تقض مضاجعهم في مراكش الفرنسية بل وفي كل شمال أفريقيا من مراكش إلى تونس . وفي شهر مايو سنة ١٩٥٣ اشتدت الحرب بين قوات التحرير الريفية والقوات الفرنسية تكبد فيها العدو خسائر جمة ، حتى أن فرنسا اضطرت إلى عزل الجنرال ليوتي وتعيين مسيو ستيج مكانه كما عينت الجنرال نولان قائداً أعلى للعمليات الحربية وكلفت المارشال بيتان بمهمة تنظيم الخطط الحربية . واستمرت الحرب بجبال بين المراكشيين والفرنسيين والأسبان وكانت قاسية وعلى أشدها وكاد النصر يكون في جانب المجاهدين لولا الخونة الذين يتنكبون الطريق السوى ويشترون الضلالة بالهدى فانهى الأمر بتسليم الأمير عبد الكريم في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الذي نقل إلى فاس ومنها إلى جزيرة رونيون Rounion في المحيط الهندي حيث قضى في منفاه إحدى وعشرين عاماً ألحت الجامعة العربية بعدها في إطلاق سراحه بناء على رغبة المراكشيين ، وأجابت فرنسا هذه الرغبة بشرط أن يقيم الأمير في فرنسا . وفي طريقه إلى أوروبا نزل في بور سعيد كلاجئ . سياسي في صيف سنة ١٩٤٧ .

٢ — منطقة الأطلس الوسطى :

حدثت في هذه المنطقة معارك قوية بين المراكشيين والمستعمرين وأهم هذه المواقع موقعة بني مطير سنة ١٩١٣ وخنيفرة سنة ١٩١٤ . وميدلت سنة ١٩١٧ ومواقع زيان وبني مقيلد التي استمرت ثلاث سنوات منذ سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٢٣ وغيرها من المواقع .

٣ — منطقة الأطلس الكبرى :

حارب في هذه المنطقة الشيخ ماء العينين وولده الهبة الفرنسيين وأنزلا بهم خسائر جمة وتمسكنا من إحتلال مدينة مراكش ولكن المستعمرين غلبوا المجاهدين على أمرهم في موقعة سيدي ابن عنان وانتهت مقاومتها سنة ١٩٣٥ .

٤ — تافيلالت وآيت عطا :

قاومت هاتان المنطقتان الفرنسيين مدة ثلاثة وعشرين عاماً قاد المعارك فيهما المجاهد الشريف السملالي الذي أوقع بالعدو خسائر جمة إلى أن اغتيل وخلفه أبو القاسم النقادي الذي واصل المقاومة حتى استسلم سنة ١٩٣٥ واعتقل بمدينة عيون سيدي ملوك .

وهذأت المقاومة بعد سنة ١٩٣٠ بعض الشيء وبدأ المستعمرون يضعون النظم والاصلاحات التي تهدف إلى جعل مراكش مستعمرة خالصة لهم .

نظام الحكم تحت الحماية

بدأت الحكومة في تقييد سلطة السلطان فبعد أن كانت بيديه السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية انتقلت هذه السلطات إلى المقيم العام ، وأصبح من الضروري الحصول على موافقته فيما يتعلق بالمشروعات الإصلاحية

وإبرام الاتفاقيات الخارجية . وقيدت هذه السلطات تقييداً واضحاً بسبب الاحتلال العسكري الذي جثم على صدر البلاد ، وقضت السلطات الفرنسية على ما كان للحكومة السلطانية (المخزن) من حقوق . فألغت وزارة الخارجية ووزارتى المالية والحربية وبذلك أصبحت الحكومة قاصرة على وزارة الأوقاف والداخلية والعدل . وبالرغم من كل ذلك فلم تنج هذه الوزارات من تدخل السلطات فأصبحت وظيفة الصدر الأعظم مقيدة أمام كاتب الحماية العام الذى تعينه باريس . أما وزير العدل فتقلص اختصاصه واقتصر على القسم الشرعى مع خضوعه لمراقبة موظف فرنسى . كما كلف موظف فرنسى آخر بإدارة الأوقاف بالرغم من وجود وزير الأوقاف .

وقد أدخلت بعض تعديلات فى يوليو سنة ١٩٤٧ على الجهاز الحكومى تقضى بتعيين مندوبين جدد من أهل البلاد فى وزارة المالية والشئون الاجتماعية والزراعية والمعدنية وذلك ليكونوا بمثابة الصلة بين رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) والمصالح التى عينوا فيها ، ولم تكن هذه التعديلات إلا ذراً للمواد فى العيون وإيهاماً للرأى العام العالمى بأن فرنسا آخذة فى الإصلاحات التى اقتضتها معاهدة الحماية . وقد وضعت الحكومة تحت إشراف إدارة الشئون الشريفة التى تتبع بدورها الإقامة العامة مباشرة . وتتركز السلطة الفعلية فى أيدى الفرنسيين ممثلة فى هذه الإقامة التى يرأسها المقيم العام وهذه الإقامة تنقسم إلى ما يأتى :

١ — المقيم العام ومهمته اقتراح القوانين والإذن بنشرها مع مراقبة جميع المصالح الحكومية . ولهذا المقيم الحق فى إصدار القوانين التى لم تظفر بالتصديق من الجانب السلطانى أو إصدار قوانين قائمة بذاتها تسمى « قوانين مقيمة » .

٢ — كاتب الإقامة العام ويلى فى الأهمية المقيم العام وهو مكلف بتركيز المصالح الإدارية التى تهتم الإقامة العامة ويراقب جميع المصالح الحكومية

وله فوق ذلك اختصاص تشريعى إذ أدرج فى اختصاصه مراقبة النصوص التشريعية والقوانين الإدارية والنظر فى قضايا الموظفين التى يرفعها إليه المستشار القانونى .

٣ — المصالح وتنقسم إلى نوعين :

(١) المصالح السياسية وتشتمل على إدارة الشؤون الشريفة التى يديرها مستشار الحكومة الشريفة . وهذا المستشار ذو اختصاص مزدوج ، فهو همزة الوصل بين الإقامة العامة والحكومة كما أنه يراقب المصالح الإدارية والقضائية الشريفة ودور العلم العليا الإسلامية . أما إدارة الداخلية وشؤون الأمن العام فإنها تضم المصالح الفرنسية الخاصة بالمراقبة المدنية والعسكرية . وهى علاوة على ذلك الهيئة الأساسية فى الإدارة الفرنسية فهى فى الواقع عبارة عن وزارة داخلية فى أيدي المستعمرين .

(ب) المصالح الإدارية وهى :

١ — إدارة الزراعة والتجارة والغابات .

٢ — المالية .

٣ — الأشغال العمومية .

٤ — العمل والشؤون الاجتماعية .

٥ — الإنتاج الصناعى والمعادن .

٦ — البريد والبرق والتليفون .

٧ — التعليم العمومى .

٨ — الصحة العمومية والعائلة .

وإلى جانب هذه المصالح السياسية تكونت مصالح أخرى تخضع أولا وقبل كل شئ لنفوذ السلطات المحتلة وهى :

١ — الإدارة الإقليمية : وجميع موظفيها من الفرنسيين ومهمتها تقسيم

القبائل إلى وحدات مع كل وحدة منها قائد يخضع لسلطة الإقامة العامة .

٢ — الإدارة البلدية : وتشرف على بلديات المدن والقرى التي يرأس كل منها موظف فرنسي يسمى رئيس المصالح البلدية . ولهذه الإدارة لجنة مكونة من فرنسيين ومراكشيين متساوي العدد تسمى المجلس البلدي يقوم الفرنسيون بالنصيب الأكبر في تصريف شؤونه .

٣ — الهيئات الاستشارية وتتكون من :

(١) الغرف المهنية وتشمل الغرف التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وتقوم هذه بدور سياسي هام إلى جانب الدور الاقتصادي الذي تلعبه .

(ب) مجلس شوري الحكومة : وهو من خلق السلطات المحتلة أنشئ بقرارات مقيمة ويتكون أعضاؤه من ممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية ويعينهم المقيم العام ويكونون الهيئة الأولى والثانية في المجلس . والهيئة الثالثة مكونة من أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام المباشر من الفرنسيين ، ويعين المقيم العام باقي أعضاء المجلس من المراكشيين المواليين للسلطات الفرنسية .

ويساهم مجلس شوري الحكومة بقسط كبير في وضع الميزانية العامة . ويرأس جلساته المقيم العام الفرنسي يعاونه في ذلك المديرون ورؤساء المصالح الإدارية الفرنسية .

كما سبق يبدو لنا جلياً واضحاً بأن مراكش الشريفة تقوم بها حكومتان إحداهما وهي ذات سلطة مقيدة وتتركز في البلاط السلطاني وحكومة المخزن والثانية ذات السلطة المطلقة الفعلية في الإقامة العامة الفرنسية . ولم يحد من غلواء المستعمرين ما فعلوه بحكومة البلاد بل أنهم تجاوزوها إلى المدن والبادية حيث يوجد القواد والباشوات الذين يخضعون مباشرة لحكومة السلطان

وعينوا بجانب كل قائد أو باشا مراقباً فرنسياً أصبح الحاكم المطلق لاستجواذه على السلطة هناك .

هذا ما كان من أمر مراكش الشريفة التي يحتلها الفرنسيون . أما مراكش الخليفة التي يحتلها الأسبان فإن نظام الحكومة فيها يسير على النحو التالي :

١ — المندوب السامي وهو يشغل نفس الوظيفة التي يشغلها المقيم العام . فهو يمثل أسبانيا في شمال مراكش فيقوم بمهمة التمثيل الأجنبي وإعداد الميزانية التي يشترك معه في وضعها رئيس الوزراء والنائب العام الأسباني ومديرو المصالح الأسبان . وبذلك يكون رئيس الوزراء الشخص الوحيد الذي يشترك في وضع ميزانية مراكش الخليفة . ولدار المندوب السامي مكتبان أحدهما يختص بالشئون الحربية والآخر بالشئون السياسية . كما أن مكتب السكرتارية ينظر في شئون الموظفين الإداريين . وما يجدر ملاحظته أن هذا النظام يشبه إلى حد كبير النظام الفرنسي في مراكش الشريفة مما يدل على أن أسبانيا قد أخذت عن الحكومة الفرنسية نظامها الاستعماري حتى لا يشعر المواطنون في المنطقتين بأى اختلاف بينهما في النظم وحتى تتوحد السياسة الاستعمارية في مراكش كلها .

ويتبع دار المندوب السامي خمس نيابات (إدارات) وهي :

١ — إدارة الأمور الوطنية وتشبه في وظيفتها وزارة الداخلية ويرأسها ضابط أسباني برتبة جنرال وله نائب ينوب عنه في حالة غيابه وتتألف هذه الإدارة من ثلاثة أقسام :

(أ) القسم السياسي ومهمته الإشراف على سير الأمور في الحكومة المراكشية ومراقبة رئيس الوزارة ووزيري العدل والأوقاف . ولا بد للحكومة من الرجوع إلى هذا القسم في كل ما تريد عمله .

(ب) قسم الاستعلامات ومهمته السيطرة على الحالة السياسية بوسائله الخاصة .

(ح) قسم الأمن والبوليس وهو أسباني ومهمته المحافظة على الأمن والنظام .

٢ - إدارة المالية وتختص بالشئون المالية ووضع الميزانية السنوية في شهر مايو من كل سنة وعليها أيضاً مراقبة الجمارك .

٣ - إدارة الأشغال العمومية والمواصلات .

٤ - إدارة الاقتصاد والصناعة .

٥ - إدارة المعارف .

وتوجد بعض المناطق التي يديرها مندوبون من قبل دار المندوب السامي ويخضعون له مباشرة . وأهم اختصاصاتهم تتعلق بالحالة السياسية والاقتصادية ، وهذه المناطق خمس : المنطقة الجبلية ومركزها تطوان والمنطقة الغربية ومركزها مدينة العرائش والمنطقة الشرقية ومركزها مدينة الناظور ومنطقة غمارة ومركزها مدينة شفشاون ومنطقة الريف ومركزها مدينة الحسيمة . وهكذا نجد مراکش تحكمها عدة حكومات تختلف باختلاف المناطق ؛ فزيادة عن المنطقتين السابقتين نجد منطقة دولية هي طنجة وكذلك منطقة ايفني وسبته ومليلة التي تحكمها أسبانيا ومنطقة شنقيط في أقصى جنوب مراکش وتحكمها فرنسا حكماً مباشراً .

منطقة طنجة الدولية : تقع طنجة تجاه صخرة جبل طارق مما جعل لها مركزاً استراتيجياً ممتازاً . استولى عليها البرتغاليون في القرن الخامس عشر بإيعاز من إنجلترا التي استولت عليها بدورها من البرتغاليين ولكنها ما لبثت أن عادت إلى مراکش ثانية في عهد السلطان إسماعيل . وفي القرن الثامن عشر عرفت إنجلترا أهمية طنجة في حروبها مع نابوليون بونابرت وبدأت تفكر في الاستيلاء عليها أو جعلها مدينة دولية لجميع الدول . وقد زادت أهميتها التجارية في القرن التاسع عشر زيادة كبيرة إذ أصبحت مركزاً للتجارة

العالمية وميداناً للتنافس التجارى فى شمال إفريقيا فنشأت بها القنصليات والشركات والوكالات التجارية ودب فيها النشاط السياسى ، فعين سلطان مراکش بها مندوباً له يكون همزة الوصل بينه وبين القناصل الأجانب والممثلين التجاريين والدبلوماسيين . وأخيراً تمكنت الحكومات المختلفة من الإتفاق على تكوين مجلس دائم لها بهذه المدينة . ثم ما لبثت أن أصبحت مدينة دولية بالرغم من محاولة أسبانيا الاستيلاء عليها بمفردها بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا . وحاولت فرنسا أيضاً الاستيلاء عليها بعد انتصارها فى هذه الحرب . وتحدد موقف طنجة أخيراً فى مؤتمر لندن سنة ١٩٢٣ بين إنجلترا وفرنسا وأسبانيا . كما أدخلت إيطاليا سنة ١٩٢٨ ومنحت حقوق مساوية لحقوق هذه الدول الثلاث وأصبحت مدينة طنجة دولية حتى سنة ١٩٤٠ حينما أغار عليها الأسبان واستولوا عليها وضموها إلى المنطقة الخليفية الأسبانية . وبعد أن تم انتصار الحلفاء فى سنة ١٩٤٥ أرسلت الدول الأربع مذكرة إلى فرانكو يطالبون فيها بإخلاء طنجة وإعادتها إلى ما كانت عليه .

منطقة سبتة ومليلية : أما مدينة سبتة فهى مدينة مراكشية قديمة تؤلف إحدى رؤوس المثلث الهام المكون من جبل طارق وطنجة وسبتة . استولى عليها البرتغاليون فى أوائل القرن الخامس عشر من أسبانيا ثم عادت إليها فى أواخر القرن السابع عشر . وقد بذل المراكشيون محاولات عدة لاسترجاعها دون جدوى . وفى سنة ١٨١٠ احتلها الانجليز الذين ما لبثوا أن أخلوها لاستيلائهم على جبل طارق فرجعت لأسبانيا . وتقع مدينة مليلية على شاطئ بلاد الريف على صخرة مرتفعة . احتلها الأسبان فى أوائل القرن السادس عشر وحاصرها المراكشيون سنة ١٧١٥ لاسترجاعها ، ولكن بموت السلطان اسماعيل ، انقل هذا الحصار وبقيت المدينة فى قبضة الأسبان .

وقد نحى الأسبان جميع معالم هاتين المدينتين العربيتين وأصبحتا خاضعتين
لأسبانيا مباشرة .

منطقة أفنى : تم الاتفاق بين الفرنسيين والأسبان في أوائل هذا القرن
على أن تعطى هذه المنطقة لأسبانيا إرضاء لها حتى تغض الطرف عن أطماع
فرنسا ونزلت الجيوش الأسبانية بها سنة ١٩٣٤ . وفي سنة ١٩٤٧ ضمت
نهائياً إلى أسبانيا وأصبحت أسبانية صرفة ، إذ تجنس الأهالي بالجنسية
الأسبانية .

منطقة شنقبط : تقع شمال السنغال في سهل رملي تكسوه الأعشاب .
ولذلك فهي مشهورة بتربية الماشية . وقد بدأت فرنسا تضع أعينها على هذه
المنطقة منذ سنة ١٩٠٢ وأرسلت إليها جيشاً كبيراً لقي مقاومة شديدة على
يدى الشيخ ماء العينين وجنوده . وأخيراً تمكنوا من الاستيلاء عليها نهائياً
سنة ١٩١٢ وفصلوها نهائياً عن مراكش وأصبحت مستعمرة فرنسية تخضع
لنظام الحكم الفرنسي .

السياسة الاستعمارية

السياسة الفرنسية : أعلنت الحماية الفرنسية في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، وعينت الحكومة الفرنسية الجنرال ليوتي مقيماً عاماً ليكون منفذاً لسياستها الاستعمارية فاتبع هذا سياسة التهدئة التي تركز على عدم التعرض لسلطات السلطان أو المساس بحقوقه الشرعية ، كما أنه لم يتعرض للنظم الدينية أو نظم الحكم في بادئ الأمر . لذلك فإنه اعتمد في سياسته على تطبيق النظرية الاستعمارية الغير مباشرة أو ما يسمى في الأسلوب الاستعماري بالتلاشي داخل الوحدة . وقد كان ليوتي متأثراً في هذا بالسياسة الاستعمارية الانجليزية في الهند وغيرها من المستعمرات ، حيث يمنح القائمون على هذه المستعمرات بعض الاستقلال الذاتي . أدخل ليوتي نظام الشورى ونظام المجالس في القبيلة وساعد على تقوية نفوذ القواد والباشوات بمنحهم قسطاً كبيراً من الثروة والنفوذ وذلك ليتمكن الاستعانة بهم في تنفيذ السياسة الفرنسية فيما بعد . وهذا ما حدث بالضبط في أغسطس سنة ١٩٥٣ حيث تمكنت فرنسا بواسطة هؤلاء القواد المأجورين من عزل السلطان محمد الخامس . وقد اعتمدت الإقامة العامة على هؤلاء القواد والباشوات الذين منحتهم الإقطاعات الزراعية والإعانات المالية والوظائف الثانوية في الحكومة المراكشية وخاصة في وظائف حكام النواحي والأقاليم . لم يحاول ليوتي في الواقع أن يبدد بذور الشقاق بين عنصرى الأمة وأن يبعد الشقة بينهما لأن سياسته كانت تركز على عدم رجحان كفة على أخرى وفي الوقت

نفسه يحفظ للسلطان هيئته وكرامته أمام الأمة عن طريق الاحتفالات الفخمة ومظاهر الأبهة والعظمة . وقد نجح ليوتى فى تطعيم الأوتقراطية الموروثة بمظاهر المذاهب الحرة المتحررة .

لم ترق سياسة ليوتى فى نظر الجاليات الفرنسية النازحة إلى مراكش من الجزائر وكورسيكا وفرنسا لأن أى إصلاح حقيقى يطرأ على البلاد من جراء هذه السياسة يعتبر فى نظرهم خطراً عليهم ، يهددهم فى المستقبل عندما يرتفع مستوى المراكشيين السياسى والاقتصادى فيطالبون بتحرير وطنهم .

إن سياسة ليوتى تقوم على ما لمسه بنفسه فى البلاد ولا تقوم على النظرية الاستعمارية المباشرة التى أملتةا عليه فرنسا ، ولذلك نجده يصور هذه الحالة فى تصريح له فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٦ فى ليون بفرنسا بقوله : « فىينا وجدنا أنفسنا فى الجزائر إزاء مجتمع فى حكم العدم وأمام وضعية مهلهلة قوامها الوحيد نفوذ الرأى التركى الذى انهار بمجرد وصولنا ، إذا بنا قد وجدنا بمراكش على العكس امبراطورية تاريخية مستقلة تغار إلى النهاية على استقلالها وتستعصى على كل استعباد . وكانت هذه الدولة حتى السنوات الأخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة الذات بموظفيها على اختلاف مراتبهم وتمثيلها فى الخارج وهيئاتها الاجتماعية التى لا يزال معظمها موجوداً بالرغم عما لحق السلطة المركزية أخيراً من انحطاط . تصوروا أنه لا يزال بالمغرب عدد من الأشخاص كانوا منذ ست سنوات خلت ، سفراء مراكش المستقلة فى بترسبورج وبرلين ومدريد وباريس ، يحف بهم كتاب وملحقون . وكان هؤلاء السفراء رجالاً ذوى ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول الأوروبية أنداداً لأنداد وكان لهم إطلاع على المسائل السياسية وتذوق لها » .

وجاء من تقرير له للحكومة الفرنسية سنة ١٩٢٠ ما يأتى :

« لقد وجدنا ههنا دولة وشعباً . وكانت البلاد تجتاز حقاً أزمة فوضى ولكنها أزمة حديثة العهد نسبياً وهى أزمة حكومية أكثر منها إجتماعية .

« وإذا كان المخزن (الحكومة) قد أصبح عبارة عن مظهر — لا أكثر — فهو لا يزال على الأقل قائم الذات ، ويكفى أن نرجع بضع سنوات إلى الوراء لنجد حكومة حقيقية تظهر في العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول الأوروبية ومنهم من كان حياً إلى مدة قريبة بل منهم من لا يزال حياً إلى الآن ، .

وفي ١٧ أبريل سنة ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء قائلا :

« يجب أن لا ننسى أننا في بلد ابن خلدون الذي جاء إلى فاس وهو ابن عشرين سنة . وفي بلد ابن رشد وليس خلفهما غير جدير بهما . وما زلنا لانعلم تماماً ما تضمه بين جدرانها تلك الدور العتيقة بفاس والرباط ومراكش ، من رجال جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث . وفي كل مرحلة أكتشف من جديد رجالاً لهم شغف بخزائهم العلمية ، قد فتحت عقولهم بكل ما يجري في العالم واشتد طموحهم لمشاهدة بلادهم تساهم في الحركة الفكرية ، .

وقد جاء في تقرير له عن المصالح البلدية والمحلية ما يأتي :

«^(١) هذا بلد يحافظ على نظمه ويوجه نفسه بنفسه بواسطة جهازه الحكومي الخاص ، وهو غير محتاج إلا لإرشاد رقابة أوروبية بسيطة تقوم بالتمثيل الخارجي وتنظيم الجيش والمالية والإشراف على التطور الاقتصادي للبلاد ، .

وقد صرح ليوتى سنة ١٩٢٠ عن السياسة الاستعمارية المباشرة بقوله :

« هذه زيادة عن أنها لا تتفق وروح الإقامة فإنها تنطوى على أكبر الأخطار إذ أنه من الخيال الاعتماد بأن المراكشيين لا يفهمون إدارة

(١) عن المجلة الباريسية *La vie intellectuelle* عدد يناير سنة ١٩٥٤ ص ٥٨ .

الشئون العامة التي يناط بها إليهم . إنهم سوف يتألمون من هذه السياسة وسهاجمونها ،^(١) .

إلى غير ذلك من تصريحاته التي تؤيد ما أوردناه عن سياسته التي كان يهدف فيها إلى مشاركة اختيارية بين شعبين كبيرين لا يقل أحدهما عن الآخر حضارة بل ربما يفوق أحدهما الآخر في كرم الأصل وعراقة الثقافة الناتجة عن دين قديم موطن الأركان ثابت العمد .

لذلك فإن ليوتي الذي كان يعتقد بأنه ما جاء إلا لنصرة العرش المراكشي ضد الثائرين من الوطنيين لا يدخر وسعاً في إحاطة هذا العرش بجميع مظاهر الأبهة وذلك لكي يكتسب العرش إلى جانبه من ناحية ، ولكي يحمي العرش سياسة فرنسا من ناحية أخرى إذا ما ثارت البلاد ضد هذه السياسة .

وعندما اعتزل المولى عبد الحفيظ العرش بدأ ليوتي يبحث عن خلفاً له ينفذ هذه السياسة فاختار المولى يوسف شقيق السلطان المتنازل وتولى العرش منذ سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٢٧ . وفي خلال مدة ولايته بدأ الصدام بين القصر والإقامة التي كان يتولى رئاستها المقيم العام المسيو ستيج خلف الجنرال ليوتي . فطلب السلطان عزل هذا المقيم ولكن وافته منيته قبل أن يتحقق هذا الطلب .

لقد خبر ليوتي الشعب المراكشي وعجم عوده بسبب خبرته الطويلة بهذا الشعب ولذلك نراه سنة ١٩١٦ عندما حاول أن يضع نظاماً يقضى على حقوق المرأة الطبيعية في الميراث والحرية الشخصية ، ثارت النساء في وجهه وخاصة نساء قبيلة زمور الشلح احتجاجاً على هذا النظام فأطلق الفرنسيون النار على هؤلاء النساء البربريات واضطر المقيم في النهاية إلى التصريح بأن هذا النظام اقتضته ظروف الحرب الكبرى وسيزول بزوالها . وعندما أراد

(١) المرجع السابق ص ٥٨ .

ليوتى أن يفرض ضريبة على الأرباح ثارت في وجهه مدينة الرباط فاستخدم المقيم العام القوة ونفى طائفة من الزعماء .

وقد بدأت نظرية الاستعمار المباشر في الظهور منذ تولية المسيو ستيج مقيماً عاماً خلفاً للجنرال ليوتى . ففي سنة ١٩٢٦ أراد هذا المقيم وضع نظام زراعى يسهل نزع ملكية الأراضي فثار الفلاحون على المستعمرين وعلى رجال الإقامة . فنصب المقيم العام مشنقة ونفذ حكم الأعدام في بعض الوطنيين فجاء هذا برهاناً جديداً على أن الاستعمار لا يضمن للبلاد خيراً ، وآمن الشعب بأن خير وسيلة للتخلص من المستعمر هي المقاومة . وبدأت الهجعات الوطنية تتوالى على الفرنسيين فاختلفوا في أكتوبر سنة ١٩٢٨ المدعو مسيو رويلا وقتلوا رفيقه المسيو زان .

ولم تقف هذه المقاومة عند حد الشعب بل تجاوزتها إلى القصر السلطاني . فقد دأب السلطان يوسف بن عبد الحفيظ على مناوأة المستعمرين ومعارضة برنامجهم الذى أرادوا تنفيذه على يدى المقيم العام ستيج . وحاولت السلطات الفرنسية أن تقرب إلى الشباب المراكشى فحاولت إنشاء جمعية فرنسية مراكشية لم تفلح في هذه المهمة . فكان ذلك من البواعث التى حدثت بالوطنيين إلى إيجاد حركة إصلاح دينى وثقافى . كان هدفها تحرير الوطن والعمل لحيره . فكانت هذه الحركة بمثابة النواة التى أنبتت غرس حركة الاستقلال . وبدأ الاستعمار يبحث عن وسيلة جديدة للقضاء على كل ما من شأنه أن يسير بالبلاد إلى طريق الاستقلال ، فنجدهم يلجأون إلى ما أسموه بالسياسة البربرية والتى قصدوا بها تفريق عناصر الأمة متخذين ذلك المبدأ الاستعمارى التقليدى « فرق تسد » . إنهم يهدفون إلى القضاء على مقومات الحضارة العربية في مراكش وإدماجها كلية في غمار العائلة الفرنسية . ذلك أنهم وجدوا أن خير وسيلة لتنفيذ هذه السياسة ، هي تشجيع هجرة الفرنسيين وإعطائهم جميع الامتيازات التى تمكنهم من الاستحواذ على الثروة الأهلية ، ومحاولة تجنيس

المغاربة بالجنسية الفرنسية . وهذه هي سياسة الإدماج assimilation التي طبقوها في الجزائر . فكانت النتيجة أن المراكشيين لم يقبلوا هذه السياسة ، فاتجهوا إلى عنصر الأمة الثاني وهم البربر الذين لا يزال أغلبهم يعيش على الفطرة ويدين بالإسلام . وهم في الواقع سكان البلاد الأصليين وإن كانوا قد اندمجوا بالعرب فنشأ منهم خليط قوامه الثقافة الإسلامية ونواته الحضارة العربية .

بدأ المستعمرون يثبون الدعاية في هؤلاء البربر مذكّرين إياهم بأنهم هم أصحاب البلاد الشرعيين وأن العرب ليسوا سوى مغتصبين لديارهم ومعتدين على ذمارهم ، ويجب عليهم أن يتحرروا من سيطرتهم . ووضع الفرنسيون مشروعا سمي « مشروع القانون البربري » ، الغرض منه إيجاد الفرقة من ناحية ، وتجريد الحكومة الشريفة من سيطرتها على القبائل البربرية من ناحية أخرى . وما جاء في محضر إحدى جلسات المداولة في هذا المشروع ما يأتي : « ليس هناك من ضرر في تحطيم وحدة النظام القانوني في المنطقة الفرنسية . وبما أن المقصود تغذية العضو البربري نظراً لدور الموازنة الذي يمكن أن تستدعيه الحاجة ، فلا شك أن هناك فائدة مؤكدة من الناحية السياسية » . قصد المشرع من هذا النص إيجاد محاكم عرفية تختص بنظر قضايا القبائل البربرية وعدم الالتجاء إلى المحاكم التي تخضع للحكومة الشريفة ووزارة العدل . إن الوحدة المراكشية التي تتكون من بربر وعرب شديدة الخطر إذا ما واجهت المستعمر ووقفت في وجهه . وفي ذلك يقول أحد غلاة المستعمرين وهو المسيو جود فري « من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون ، لها لغة واحدة وأنظمتها واحدة . ولا بد أن نستخدم لفائدتنا العبارة القديمة « فرق تسد » . إن وجود العنصر البربري أداة مفيدة لموازنة العنصر العربي ويمكننا أن نستخدمه ضد الحكومة الشريفة نفسها » .

ولم تقتصر السياسة البربرية على فصل المحاكم بل تعدتها إلى التعليم فشجعوا

البربر على تعلم اللغة الفرنسية بدلا من اللغة البربرية أو العربية التي يتحدث بها أيضاً البربر . والدليل على ذلك قول المسيو مارتى في كتابه « مرا كش الغد » ، إن المدرسة البربرية هي مدرسة فرنسية في تعليمها ونظمها ، بربرية في أساتذتها وبيئتها ، فليس هناك ما يدعو إلى تعلم اللغة العربية أو بسط نفوذ المعلم العربي ، ولا بد من الحيلولة بين كل ظاهرة إسلامية . فنحن يجب أن نتبعد من تلقاء أنفسنا عن كل مرحلة يكون من شأنها إيقاظ الروح الإسلامية ، لأن الآراء متفقة على هذا .

وسارت هذه السياسة الانفصالية في البرابج ، حتى المعلمين حرم عليهم استخدام أى لغة ماعدا اللغة الفرنسية ، والبربرية في القليل النادر . وقد جاء في نشرة مصلحة المعارف التي تصدرها الإقامة الفرنسية في عام ١٩٢١ بأنه يجب أن يحذف تعليم الدين الاسلامي واللغة العربية من مدارس البربر ، وأن تكتب اللهجات البربرية بالحروف اللاتينية .

وهكذا جرد الفرنسيون عنصراً كبيراً من عنصري الأمة من كل ما يمت إلى القومية المراكشية والثقافة الاسلامية بسبب ، وخرجوا بهم من رعاية السلطان وسلطته الروحية والزمنية .

وإزاء هذه السياسة الاستعمارية لم يقف المراكشيون مكتوفي الأيدي ، وخاصة الطبقة المستنيرة فبدأوا يبصّرون بنى جلدتهم بما يدبر لهم ، وبما ينصب لوطنهم من شباك . وتمكنت هذه الطبقة المستنيرة من جمع أنصار عديدين حولها ، حتى جاء وقت التفت الأمة بأسرها حولهم .

لقد أصبحت سياسة فرنسا قائمة على السيطرة الكاملة على جميع مرافق البلاد بعد أن فشلت في تفريق عنصري الأمة . ويجدر بنا الآن أن نوضح للقارى ما قامت به فرنسا في المرافق العامة ، ومدى الإصلاح الذي أصابته هذه المرافق .

الوظائف العامة : بينا في الفصل السابق النظم الإدارية التي خلفتها الإقامة لكي تستحوذ على إدارة البلاد وإضعاف سلطة الحكومة الشريفة . وبما يلاحظ أن مديري وموظفي الإدارات الشريفة الجديدة والمصالح المقيمة فرنسيون . أما المراكشيون الذين يمثلون نسبة مئوية ضئيلة تقدر بعشرين في المائة فقد أسندت إليهم وظائف ثانوية ليست لها قيمة تذكر بجانب الوظائف الأساسية والعليا التي يتمتع بها الفرنسيون فقط . وقد أصبح نفوذ السلطان قاصراً على النواحي الدينية أكثر من المدنية ، إذ حل المقيم العام محله فاستحوذ على جميع السلطات حتى السلطة القضائية وازداد هذا الوضع الشاذ سوءاً في السنوات القليلة الماضية وخاصة إبان تولى الجنرال جوان Juin منصب الإقامة ؛ فقد استخدم كل الوسائل لتقوية نظام الحكم المباشر . وانتزعت السلطة أيضاً من الباشوات والقواد وأصبحت تتركز في أيدي رؤساء المناطق الفرنسية . إن الإدارات والمصالح التي أنشأها الفرنسيون لتخدم الحكومة الشريفة إسمياً فقط ، لم يكن الغرض الأساسي منها إلا خدمة الإقامة العامة . ووصلت بذلك السياسة الفرنسية الاستعمارية إلى قمتها إذ بدأت تعم تعيين الفرنسيين في جميع المناصب الهامة دون ما وجل أو خوف وبذلك اقتصر دور الحكومة الشريفة (المخزن) على السلطات الثانوية التي لا قيمة لها وأصبحت إدارة البلاد في أيدي الحكومة الفرنسية بالإقامة العامة .

✓ الشئون الزراعية : لقد سبق القول بأن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالى خمسة ملايين هكتاراً . يملك الفرنسيون والأجانب ما يعادل خمسها . ومنذ أن أعلنت فرنسا الحماية على مراكش حتى الآن لم يستصلح من الأراضي الغير صالحة للزراعة سوى ثلث مساحتها التي تبلغ ١٥,٥٠٠,٠٠٠ هكتاراً مما يدل على سوء سياسة الإصلاح ؛ فقد أمكن رى ٥٠٠٠ فداناً من هذه الأراضي خلال هذه المدة الطويلة من الاحتلال الفرنسي ، ولو دققنا البحث

لوجدنا أن هذه الأراضي قد استصلحت لمصلحة الفرنسيين أنفسهم . وبالرغم من اطراد عملية استخراج صخور الفوسفات على نطاق واسع ، فإن فوائده لا تعود إلا على المستعمرين الفرنسيين والاقتصاد الفرنسي ؛ إذ تصدر منه الإدارة الفرنسية كميات وفيرة إلى الخارج كل عام ، وتقدر كميات السوبر فوسفات بحوالى ١١٠,٠٠٠ طناً فى سنة ١٩٤٩ كلها تستهلك لمصلحة المستعمرين الذين يستخدمون جزءاً منه فى تسميد أراضيهم فى مراکش ، ويصدر الباقي إلى الخارج ؛ ذلك لأن الفلاح المراكشى ما زال يجهل فائدة هذه المادة فى فلاحة أرضه . ويبلغ عدد المحارث فى مراکش ٦,٦٠٠ محراثاً آلياً لا يملك المراكشى واحداً منها . وتقوم الإقامة العامة ببذل المساعدات المالية للزارعين الأوروبيين ليتمكنوا من الحصول على رى منتظم ومواد كيميائية وكل ما تحتاج إليه أرضهم حتى لا يعتمدون على ما تمنحه الطبيعة من أمطار وغيرها ، أى حتى لا يكونوا تحت رحمة العوامل المناخية التى لا يزال الفلاح المراكشى يعتمد عليها فى زراعته . وبالرغم من البرامج الإصلاحية التى تدخلها الإدارة الفرنسية فإن الفلاح الوطنى يعتمد كل الإعتماد على وسائله البدائية دون أن يستخدم الأسمدة أو المحارث الآلية أو غير ذلك من مستحدثات الفرنسيين ؛ لذلك نجده دائماً تحت رحمة عوامل المناخ . وهنا نجد الفرق كبيراً بين ما ينتجه الفلاح المراكشى والفلاح الأوروبى وخاصة فى السنوات الأخيرة التى قل فيها هطول الأمطار حيث منى المزارعون المراكشيون بخسارة فادحة لم تبلغ ما بلغته عند الأوروبيين فشلا فى عام ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ والفترة ما بين عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٦ نجد أن مساحة الأراضي التى يزرعها المراكشيون قد تضاعفت فى حين أن أراضي الأوروبيين ظلت مساحتها كما هى عليه أو ربما ازدادت .

وفى عام ١٩٤٠ بلغت مساحة الأراضي التى يزرعها المراكشيون ٤,٢ مليون هكتاراً . وفى عام ١٩٤٥ انخفضت هذه المساحة إلى ٢,٥ مليون

هكتاراً ، وقد زادت الأرض التي يزرعها الأوروبيون بنسبة ٢٥ ٪ زيادة عما كانوا يزرعون في عام ١٩٤٠ .

ووفقاً للسياسة التي تسير عليها الإدارة الفرنسية ، نجد أن المواد الغذائية انخفضت كمياتها في الخمسة عشر عاماً الأخيرة بعد أن كانت هذه المواد تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتصدر للخارج . لقد قلب هذا الاستعمار الآلية وأصبحت مراكش في حاجة إلى أن تستورد هذه المواد لكي تسد النقص الناتج عن هذه السياسة . وتقوم الشركات الأجنبية بتنظيم أعمال الري معتمدة على رأس المال الأجنبي والمساعدات المالية الفرنسية . وقد أوكل إلى هذه الشركات إدارة عمليات مساقط المياه التي بدأ العمل فيها قبل الحرب الأخيرة باستثناء مساقط مياه ابن أمير التي ظلت في أيدي المراكشيين . وعندما ينتهي العمل في خزان ود العبيد سوف يمكن زراعة ١٥٠,٠٠٠ هكتاراً من الأراضي بواسطة هذه المساقط . وقد أمكن فعلاً زراعة ١٨٠,٠٠٠ هكتاراً في هذه المنطقة بفضل مياه مسقط ابن أمير . ويوجد من مجموع الأراضي المنزرعة ما قيمته ٤,٣٠٠ هكتاراً أي بنسبة ٢٥ ٪ تحت رقابة وإدارة المديرين الفرنسيين .

وقد اتبعت الإدارة الفرنسية طريقة نزع الأراضي من أصحابها الشرعيين ، وذلك بحجة المنفعة العامة أو لخدمة المشاريع الإصلاحية ، في حين أن هذه الأراضي توزع على الأجانب بدون وجه حق . وبهذه الطريقة تمكن الفرنسيون من نزع ملكية ١,٠٠٠,٠٠٠ هكتاراً من الأراضي الصالحة للزراعة التي تبلغ في مجموعها ٥,٠٠٠,٠٠٠ هكتاراً ، كلها آلت إلى أيدي الأوروبيين . وقد صرح المسيو بيير پاران Pierre Parent في حديث له عن مراكش في سنة ١٩٥١ بقوله : « إن عدداً كبيراً من الفرنسيين قد تمكنوا من الاستيلاء على بعض الأراضي وإدعاء ملكيتها دون أن يبينوا وجه الحق في هذا الادعاء . »

ويملك خمسة آلاف من الأوروبيين - أغليتهم من الفرنسيين -
أجود الأراضي الزراعية بينما لا يزيد عدد ملاك الأراضي المراكشيين عن
١,٣٠٠,٠٠٠ شخصاً، يزرعون أقل من ٤,٠٠٠,٠٠٠ هكتاراً أى متوسط
ما يملكه الفلاح المراكشى من هذه الأرض حوالى ٣ هكتارات . ولا يفوتنا
أن نذكر القارىء بأن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الفلاحين المراكشيين
يدينون بالاخلاص للإدارة الفرنسية . وقد قال الأستاذ دورين وارينر
Doreen Warriner فى حديث له نشر فى صحيفة المعهد الملكى للقضايا الدولية
بلندن ونيويورك فى عام ١٩٤٨ ما يأتى :

« إن الفلاح المراكشى أسير وسائله الزراعية البدائية وبتجني بين جدرانها
ويزيد عدده سنة بعد سنة أما الجدران فكما هى . . »

وفى عام ١٩٢٣ صرح الجنرال ليوتى والفخر يملؤه فى الأكاديمية الزراعية
بقوله : « أرجو أن تلاحظوا أنه فى خلال عشر سنوات من وظيفتى كقيم
أمكننا أن نثبت أقدام ما يزيد عن ١٠٠٠ مهاجر فوق أكثر من ٤٠٠,٠٠٠
هكتاراً من الأراضي بالرغم من سنى الحرب الخمس ، ولا بد أن تلاحظوا
أيضاً أن هذا العدد أخذ فى الزيادة يوماً بعد يوم . . »

وفعلاً تضاعف هذا العدد فى خلال الخمس سنوات التالية وبلغت مساحة
الأرض التى يملكها الأوروبيون ٨٣٥,٠٠٠ هكتاراً وذلك حتى عام ١٩٣٥ .
كما اطردت الزيادة فى المهاجرين فبلغ عددهم ٣,٨٠٠ أوروبى . أما فى الوقت
الحالى فقد بلغ عددهم ٥,٠٠٠ شخصاً يملكون أكثر من مليون هكتاراً من
الأراضي الخصبة .

وهكذا تدريجياً تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستحواذ على الأراضي
ومنحها للأجانب ، وازدادت حال الفلاح المراكشى سوءاً وذلك لجهله
بالفلاحة وبوسائلها الحديثة دون أن تعمل السلطات الفرنسية من جانبها
على ما ينهض بمستواه .

✓ الصناعة : إن الصناعة المراكشية في تقدم مطرد نتيجة لسلسلة من التطورات الاقتصادية التي كانت سبباً في أن تجعل من مراكش منطقة اقتصادية لها أهميتها في العالم الحديث . وأهم شيء تعتمد عليه الصناعة في مراكش ، هو الثروة المستخرجة من المناجم والتجارة وطرق المواصلات التي تساعد في زيادة الإنتاج وتوصيله إلى الموانئ لتصديره إلى الخارج . وجرياً على السياسة الفرنسية ، نجد أن البلاد تتجرد من ثروتها الطبيعية بينما تتدفق الفوائد إلى جيوب المستعمرين والخزائنة الفرنسية .

وتمتلك مراكش أكبر ثروة منجمية في شمال إفريقيا لأن تربتها غنية بالمواد الأولية ، كما أنها تمتلك أكبر قوة كهربائية في هذا الجزء . وربما كان هذا هو الدافع الحقيقي للسيطرة على مراكش وفرض الحماية عليها ، ذلك لأن الدول الأوروبية كما ذكرنا كانت تتنافس مع بعضها على السيطرة على منابع الثروة عن طريق الاستعمار . ويتمثل هذا الصراع جلياً على أرض مراكش نفسها بين شركة إخوان مانسان الألمانية والاتحاد المراكشي للمناجم الذي تديره الحكومة الفرنسية وذلك في الفترة التي سبقت فرض الحماية الفرنسية .

وبالرغم من هذا التطور الاقتصادي الذي أصابته البلاد فإن المراكشي غريب في بلده ، لم يساهم في هذا التطور بل أبعدته القوة وسدت السبل في وجهه . وأن الإدارة الفرنسية استخدمته لإنتاج هذه الثروة في المصانع وغيرها بأجور منخفضة . وربما كان لإنخفاض الأجور هذا أثر في إغراء الفرنسيين في هذا الجزء من شمال إفريقيا ، لأنه لا توجد إتحادات تجارية تطالب بحقوقهم المهضومة ، ولأن مناطق العمل والمناجم كلها توجد في المناطق العسكرية . ويبلغ متوسط ما يتقاضاه العامل المراكشي الذي يعمل في المنجم ٣٨ فرنكا في الساعة .

وقد ساعدت المنشآت الجديدة كالسكك الحديدية والطرق المعبدة في خدمة التجارة الخارجية وكذلك الخطوط التليفونية والبريد والطيران ، قامت

بنصيب وافر في هذا الصدد . ولقد أدت هذه المنشآت خدمات جليلة للمستوطنين الفرنسيين الذين يتقاطرون بكثرة على المدن المراكشية .

ولقد وجه الفرنسيون القوة الكهربائية وموارد البلاد لخدمة المناجم والمواد المصدرة التي يشرفون عليها إشرافاً كلياً . كما أن الأموال المراكشية كلها سخرت لتمويل هذه القوة الإنتاجية الضخمة .

واتسع إنتاج المناجم إتساعاً كبيراً في الفترة التي سبقت قيام الحرب الثانية ووصل إلى أكثر من الضعف خلال عام ١٩٣٨ . وبرزت هذه الزيادة على مدى أوسع في إنتاج مناجم الفوسفات والفحم الحجري والانتيموني والزنك والمنجنيز . وفي الوقت الذي زاد فيه الإنتاج الصناعي انخفضت نسبة الإنتاج الزراعي كما سبق القول . إن السياسة التي سارت عليها فرنسا بعد الحرب هو الاستفادة من الإنتاج المراكشي لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، مما أدى وسيؤدي إلى انخفاض الدخل القومي المراكشي . لذلك نجد إدارة المناجم المراكشية تخضع خضوعاً تاماً للإدارة الفرنسية إذا استثنينا من ذلك منجم الفوسفات الذي يديره مكتب الفوسفات الشريفي . وبالرغم من أن الفرنسيين يحصلون على أرباح ضخمة من المواد المنجمية ويجردون البلاد من ثرواتها الطبيعية ، فإن الشركات الاستغلالية الفرنسية لا تدفع ضريبة تذكر على هذا الإنتاج .

ولكي نبرهن للقارئ على مدى التلاعب الذي تقوم به الإدارة الفرنسية لكي تحصل على نصيب الأسد من الأرباح ، ولكي تحول كل مصادر الثروة إلى الأيدي الفرنسية ، نرى أنه عندما تكونت شركة البترول الشريفة عام ١٩٤٧ ساهمت كل من الحكومة الشريفة والحكومة الفرنسية وبعض الأجانب ، كل منهم بالنسب المثوية الآتية :

الحكومة الشريفة	٣٣,٤١ ٪
الفرنسية	٥٨,٨٩ ٪
مساهمون آخر	٧, ٧ ٪

أى أن الحكومة الوطنية تمتلك فقط ٧,٧ ٪ من رأس المال ، بمعنى أن آبار البترول كلها فى أيدى الفرنسيين بالرغم من أن هذه المادة استخرجت بأيدى المراكشيين ومن أرضهم وما أوجده الطبيعة إلا لىخدم الأغراض المراكشية .

وقد تقدم إنتاج الفحم تقدماً محسوساً إذ سيطرت الشركة الشريفة لإنتاج الفحم فى عام ١٩٤٧ فى جرادا على مناجمه فى الجزء الشرقى من مراكش . وأصحاب رؤوس الأموال فى هذه الشركة هم الحكومة الشريفة والحكومة الفرنسية وبعض أصحاب رؤوس الأموال من الفرنسيين . وكانت كل هيئة تملك ثلث رأس المال وقامت الحكومة الشريفة من جانبها فى خلال خمس سنوات بالصرف على المشروعات التى تسهل مهمة الإنتاج كتوصيل المياه اللازمة لتنظيف الفحم ومد خط حديدى بلغ طوله خمسون كيلو متراً لى يصل منطقة المناجم بالخط الرئيسى ، وبعض مشروعات أخرى كان لا بد منها لإنجاز العمل وتوفير سبل الراحة للشركة . وفى نهاية عام ١٩٥٠ تمكنت الشركة بفضل هذه المشروعات من زيادة إنتاجها الذى بلغ ٤٠٠,٠٠٠ طناً فى السنة . ولكن اتفق المسئولون الذين يمثلون حكومة مراكش مع ممثلى الحكومة الفرنسية — وكلهم بالطبع فرنسيون — على أن تقبل الشركة أن يضيف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة بعضاً من مالهم على نصيبهم فى الشركة وهو الثلث وذلك بالرغم من معارضة ممثلى الشعب المراكشى الحقيقيين . وفعلاً ضرب الفرنسيون بهذه المعارضة عرض الحائط ونفذوا ما اتفقوا عليه وأسقطوا حق الحكومة الشريفة فى الاكتتاب فى رأس المال المضاف وبذلك تحولت ملكية الشركة إلى أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين وأصبح توزيع رأس المال فيها كما يلى :

١٩٥٢	قبل عام ١٩٥٢	
٪ ٢٥,٢٥	٪ ٣٣,٣٣	الحكومة الشريفة
٪ ٢٥,٢٥	٪ ٣٣,٣٣	الفرنسية
٪ ٤٩,٥٠	٪ ٣٣,٣٣	مساهمون آخر (فرنسيون)

وبهذا الشكل ، وبعد أن أنفق المراكشيون ملايين الفرنكات في سبيل التقدم بصناعاتهم وبمواردهم نجد الإدارة الفرنسية تساعد على تحويل ملكية الشركة إلى رأس المال الأجنبي .

وتحاول الإقامة العامة الفرنسية الآن أن تعطى لنفسها الحق في منح التراخيص الخاصة بإنتاج المناجم في مراكش وذلك تنفيذاً للسياسة الاستعمارية التي تهدف إلى نقل إدارة البلاد من أهلها إلى أيدي الفرنسيين .

التجارة الخارجية : توسعت السلطات الفرنسية في المشروعات الزراعية واستغلال المناجم لكي توفر لفرنسا المادة الخام التي تحتاج إليها في صناعاتها . وفي الوقت نفسه لم تعمل شيئاً يكون من شأنه تحسين الصناعات المحلية التي تفيد الاستهلاك المحلي ، وذلك لكي تخلق من مراكش سوقاً تصرف فيه فرنسا بضائعها الزائدة عن حاجتها . وبما يؤيد ذلك ما جاء في افتتاحية مشروع السنوات الأربع ١٩٤٩ — ١٩٥٢ الذي نشرته الإدارة الفرنسية في مراكش والذي تقول فيه : « إن مراكش ستقوم بقسط وافر في تكوين الاقتصاد الفرنسي وذلك بإمداد فرنسا بالمنجنيز والكوبلت والرصاص والمواد المحفوظة والمحاصيل الزراعية ، مما يساعد الاتحاد الفرنسي على الاعتماد كلية على موارده الخاصة ... ، وستجد فرنسا في مراكش سوقاً رائجة لتصريف منتجاتها وخاصة فيما يتعلق بالمنسوجات وصناعات الصلب » .

ومنذ عام ١٩١٢ وفرنسا تسخر اقتصاديات البلاد لخدمة اقتصادياتها وأهملت ما تحتاج إليه البلاد بل تجاهلت مصلحة الشعب المراكشي تجاهلاً تاماً . ففي عام ١٩٣٨ قفرت قيمة التجارة الأجنبية من ٣,٧٠٠ مليون فرنك قيمة ٣,٣ مليوناً من الأطنان إلى ١٨١,٦٣٥ مليوناً قيمة ٧,٩ مليوناً من الأطنان في عام ١٩٥٠ ، دون أن يصحب هذا النمو في الثروة أى تقدم في مستوى معيشة المراكشيين أو أى تحسن في الصناعة المحلية ، بل على العكس من ذلك ، نجد هناك علاقة معكوسة بين نمو الثروة والمصلحة الوطنية تلك

الظاهرة التي نشاهدها في جميع الأقطار التي تحتلها فرنسا ، حيث يتركز الاستغلال الاستعماري في إنتاج المواد الأولية . وعندما أصيبت التجارة الفرنسية في الفترة التي سبقت الحرب الثانية بالكساد ، وضعت فرنسا بعد هذه الحرب سياسة تقضى بجعل مراكش سوقاً أولياً لتصريف المنتجات الفرنسية ، وهذا ما عبر عنه المقيم العام في مشروع السنوات الأربع الذي سبق الكلام عنه . وفي الجدول الذي أوردناه في الفصل الأول من هذا الكتاب يتبين لنا أن قيمة الواردات الفرنسية قد ارتفعت قيمتها بنسبة ٦٠,٦ ٪ في عام ١٩٥٠ زيادة عما كانت عليه في عام ١٩٣٨ ، حيث بلغت ٣٣,٥ ٪ فقط وأصبحت فرنسا هي الرابحة الأولى في هذه الصفقات ؛ إذ بجانب الاستحواذ على المواد الأولية اللازمة لها نجدها تصرف جانباً كبيراً من البضائع في منطقتي الدولار والاسترليني أي أن فرنسا أصبحت المزارع الأول والصانع الأول والتاجر الأول في مراكش .

المالية والميزانية : وزيادة على سوء الحالة الاقتصادية من وجهة النظر المراكشية ، نجد الإدارة الفرنسية تفرض على أهالي البلاد ضرائب متنوعة أصابت الدخل القومي وأرهقت دافعي الضرائب من العمال والفلاحين الذين لا يمكنهم تسديد هذه الضرائب في معظم الأحيان . وتستخدم الإدارة الفرنسية أغلب المتحصل من هذه الضرائب للصرف منها على المنشآت ، كالطرق والسكك الحديدية والموانئ وغيرها مما لا ينشأ إلا لخدمة الأغراض الاستعمارية التي يتركز جلها في المناجم والتصدير ، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٣٨ — ١٩٥١ ارتفعت الميزانية بجميع وجوهها المنظورة وغير المنظورة من ١,٦ بليون فرنكا إلى ٦٦,٥ بليون ، أي بمقدار ٤١ مرة عنه في عام ١٩٣٨ وعلى الرغم من أن هذه الميزانية من شئون القطر المراكشي نفسه ، فإن المقيم العام هو الذي يعدها ثم يرسلها للحكومة الفرنسية للتصديق عليها . وبهذا لا تترك أية فرصة لأهالي البلاد ليتمكنوا فيها من إبداء رأيهم في هذه الميزانية ، حتى

ولا مجرد المناقشة فيما يدفعونه من الضرائب أى أن المبدأ القائل ، لا ضريبة بدون تمثيل ، لا يطبق مطلقاً فى مراکش ، مع العلم بأن الشعب المراكشى كان يتنادى بهذا المبدأ منذ ١٧٦ عاماً حينما كانت أموره بيده وحينما كان يحس بأن حيفاً وقع عليه من جراء هذه الضرائب . وفى عام ١٩٥١ أنفقت الإدارة الفرنسية أقل من ٣ ٪ من الميزانية فى الأغراض المراكشية الحققة فى حين أن ما يزيد عن ٢١ ٪ منها صرف على الإدارة الفرنسية و ٩ ٪ على المشروعات الإصلاحية .

والجدول الآتى يبين أوجه الصرف فى ميزانيتى عام ١٩٣٨ ، ١٩٥١ مقدرًا بملايين الفرنكات :

النسبة المئوية	١٩٥١	١٩٣٨	
١٠	٣,٩٢٠	٣٣٨	الديون العمومية
٣	٩٦٩	٣٦	الحكومة الوطنية
٢١	٧,٨٦٠	٢٢٤	الإدارة الفرنسية
٣٩	١٤,٨٧٠	٣٦٦	الإدارات الاقتصادية
—	(٦,٢٨٠)	(١٠٧)	الإدارة المالية
—	(٣,٣٥١)	(١٠٨)	المنشآت العامة
—	(٢,٧٧٢)	(٨٣)	البريد والتليفونات والبرق
—	(٢,٤٦٧)	(٦٨)	الزراعة والتجارة والغابات
٢٠	٧,٥٢٧	١٣٨	المنشآت الاجتماعية
٧	٢,٧٥٠	٤٢٧	مصرفات مختلفة
	٢٧,٨٩٦	١,٥٢٩	بمجموع مصرفات الميزانية العامة
	٢٨,٢٩٤	٣٤	بمجموع مصرفات الطوارئ
١٠٠	٦٦,١٩٠	١,٥٦٣	المجموع الكلى

وقد كتب على الأمة المراكشية أن تدفع سنوياً من ميزانيتها ما قيمته ١٠ ٪ لإيفاء الدين العمومي الذي تكون من الصرف على المنشآت العامة كالطرق والسكك الحديدية والموانئ ، وكلها تخدم الأغراض الفرنسية بالطبع في حين أنه في فرنسا نفسها لم تزد هذه النسبة في الميزانية الفرنسية التي بلغت قيمتها ٧٤٠ بليون فرنك عن ٥ ٪ وذلك في عام ١٩٥١ . وقد استندت فرنسا في سياستها المالية في مراكش ، على المادة السابعة من مواد معاهدة الحماية التي فرضت في سنة ١٩١٢ . وقد بلغت نسبة المصروفات التي خصصت للمنشآت العامة التي تخدم الأغراض الفرنسية ٨٣ ٪ من الميزانية صرف منها ما قيمته ٥٥ ٪ على الإقامة الفرنسية وحدها ، كما نجد أنه ما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥١ قفزت قيمة المنصرف على هذه الإقامة وإداراتها من ٥٠٦ مليون فرنك إلى ٩١٩،٤ وذلك تبعاً لضخامة المرتبات التي يتقاضاها الموظفون الفرنسيون وحدهم ، لأن الموظفين المراكشيين ، الذين يبلغ عددهم نصف جميع الموظفين ، لا يشغلون إلا الوظائف البسيطة حيث يوجد منهم ما يعادل ٧٢ ٪ في هذه الوظائف مقابل ١ ٪ من الفرنسيين فيها . والباقيون ونسبتهم ٩٨ ٪ يشغلون الوظائف العليا والرئيسية . والجدول الآتي يبين عدد الموظفين المراكشيين والأجانب في الوظائف العامة ونسبة كل فئة منهم :

نسبة المراكشيين	المجموع	المراكشيون	الأجانب		
			غيرهم	فرنسيين	
٩	٤,٢١٩	٣٨٢	٦	٣,٨٣١	الوظائف العليا
١٦	٧,٦٩٩	١,٢٦٧	١٢	٦,٤٢٠	{ الوظائف الرئيسية وأصحاب العقود
٢٨	١٤,٥٦٠	٤,٠٨٥	٤٢	١٠,٤٣٣	
٩٦	١٤,٩٧٢	١٢,٤١٦	٣٣	٥٢٣	الوظائف الثانوية
	٤١,٤٥٠	٢٠,١٥٠	٩٣	٢١,٣٠٧	المجموع

ويتبين من هذا الجدول أن نسبة ٩٦ ٪ من الموظفين يشغلون الوظائف البسيطة وكلهم من المراكشيين في حين أن ٩٠ ٪ من الذين يشغلون الوظائف العليا والرئيسية من الفرنسيين . وهكذا نجد أنه بعد أربعين سنة من الحماية يشغل أصحاب البلاد وظائف الخدمة السائرة ، أما الذين يشغلون الوظائف الرئيسية من المراكشيين فعددهم بسيط بالنسبة للفرنسيين ، وفي الوقت نفسه ما هم إلا فئة خدمت الاستعمار وأراد الاستعمار أن يكافئها على هذه الخدمات فألحقها بهذه الوظائف . وما زالت الإدارة الفرنسية تلح في السير في برنامج الإصلاحات الذي تريد تنفيذه ، والذي وضع على أساس تجريد مراكش من كل المظاهر القومية . لذلك نجد أنهم زادوا في عدد القوات المعاونة في الإدارة الداخلية والأمن العام والجندرية حتى بلغ عددهم ما بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٥٠ من ٥,١٥٣ إلى ١٤,٢١٩ مدنياً ومجنداً . أي بلغت نسبتهم ٣٥ ٪ من مجموع موظفي الإدارة الفرنسية في عام ١٩٥٠ يتقاضون ما قيمته ١٥ ٪ من مجموع ما يصرف على هذه الإدارة . وتملكنا الدهشة إذا علمنا أن عدد موظفي الحكومة الوطنية قد زاد من ٤٨٣ إلى ٧٢٨ موظفاً في هذه الفترة .

وخصصت نسبة ١,٣ ٪ من ميزانية عام ١٩٥١ للصرف على الحكومة الوطنية في حين أن نسبة ٧,٥ ٪ خصصت للشروعات الفرنسية و ٧٢ ٪ للبرنامج الإصلاحي وخصص الباقي للأعمال الاجتماعية .

والجدول الآتي يبين أوجه الصرف في ميزانية عام ١٩٥١ مقدرة بملايين الفرنكات :

الإدارة :		
٢,٥٥٩,٠٠٠		بمجموع الرصيد
٢٧١,٩٠٠		الحكومة الوطنية
٢,١٨٧,٣٠٠		الإدارة الفرنسية
	٧٥٦,٩٠٠	١ - المقيم العام - البوليس - العدل
	١,٤٣٠,٤٠٠	ب - مصالح أخرى ومبانى وسكنى للموظفين
		المنشآت والمصالح الاقتصادية :
٣,٠١٤٣,٠٠٠		بمجموع الرصيد
	٦٣٤,٠٠٠	١ - الإدارة المالية
	١٥,٤٥٥,٠٠٠	ب - المصالح العمومية
	١,٢٣٥,٠٠٠	١ - الطرق
	١,٩٠٨,٠٠٠	٢ - الموانى
	١,٦٢٠,٠٠٠	٣ - السكك الحديدية
	١٦٥,٠٠٠	٤ - الطيران المدنى
	٤,٧٢٦,٠٠٠	٥ - المساقط المائية
	٥,٤٣٦,٠٠٠	٦ - القوة الكهربائية
	١٧٥,٠٠٠	٧ - المواد الخام والثقيلة
	٣٠٠,٠٠٠	٨ - مشروعات الدفاع
	١,٨٢٦,٠٠٠	ح - البريد والتليفونات والبرق
	٣٠,٠٠٠	د - الصناعات الفنية المراكشية
	٢,١٢٠,٠٠٠	هـ - المزارع والمراعى
	٧٧,٠٠٠	و - الإنتاج الصناعى والمناجم

المصالح الاجتماعية :		
٥,٦٣٠,٠٠٠		مجموع الرصيد
		١ - التعليم
	٢,٥٦٠,٠٠٠	١ - الأوروبي
	٩٤٠,٠٠٠	٢ - المراكشي
	١,٤٣٠,٠٠٠	٣ - المختلط
	١٩٢,٠٠٠	ب - الصحة العمومية
	١,٤٦٥,٠٠٠	ج - مصالح أخرى
	١,٣٣٣,٠٠٠	المجموع الكلي
٢٨,٠٦٢,٠٠٠		

أما نظام الضرائب الذي وضعته الإدارة الفرنسية فقد أوجد عبئاً ثقيلاً ينوء تحته كاهل المراكشين بينما هو سهل ميسور للأجانب الذين يشرفون ويديرون عمليات التصدير والاستيراد وإنتاج المواد الخام . وقد زاد الدخل في عام ١٩٥١ زيادة محسوسة بسبب ضريبة الأرض والضرائب المباشرة وغير المباشرة والجدول الآتي يبين حصيلة هذه الضرائب مقدرة بملايين الفرنكات :

النسبة المئوية	١٩٥١	النسبة المئوية	١٩٥٠	النسبة المئوية	١٩٣٨	
٢١,٢	٨,٠١٠,٥٠٠	٢٣,٤	٧,٨١٨,٠٠٠	١٧,٤	١٩٠	الضرائب المباشرة
٥٨,١	٢١,٩٧٠,٠٠٠	٥٩,٩	١٩,٩٧١,٠٠٠	٥٥,٣	٦٠٤	الضرائب الغير مباشرة
٢٠,٧	٧,٨٠٤,٠٠٠	١٦,٧	٥,٥٥٦,٧٠٠	٢٧,٣	٢٩٩	ضرائب أخرى
١٠٠	٣٧,٧٨٥,١٠٠	١٠٠	٣٣,٣٤٥,٧٠٠	١٠٠	١,٠٩٣	المجموع

تشمل هذه الضرائب قيمة المتحصل من التلغرافات والتليفونات والبريد

وتبلغ الضرائب المتحصلة على المحاصيل الزراعية والغابات والحيوانات حوالي ١٠ ٪ من مجموع الدخل العام .

إن عصر الإقطاع الذي ساد أوروبا قبل العصر الحديث ، ترك آثاراً

كريمة في نفوس الأوروبيين ، ذلك أنه كانت تسوده السخرة التي كرهها جماعة الفقراء الذين كانوا يعملون في إقطاعات النبلاء والأمراء . وبالرغم من هذا فإن الفرنسيين طبقوا هذا النظام في العصر الحديث ، بل وفي القرن العشرين على أهالي البلاد . ذلك أن الإدارة الفرنسية أباحت لنفسها تسخير العمال بدون أجر لمدة أربعة أيام في أى عمل من الأعمال وخاصة إذا لم يدفع هؤلاء العمال الضرائب التي يُطلب أدائها منهم . وقد فرضت الإدارة ضرائب غير مباشرة على المواد الضرورية التي يستهلكها الأهالي والتي بلغت قيمتها ٥٣٪ من مجموع الواردات وتتكون عادة من السكر والشاي والمنسوجات . فبمجرد وصولها إلى الموانئ المراكشية تقوم الإدارة بفرض ضرائب عليها زيادة عن الضرائب التي يدفعها المستهلك في داخل البلاد ، بالرغم من قلة موارد الطبقات الفقيرة التي لا يمكنها الاستغناء عن هذه المواد بأى حال من الأحوال ، وهكذا نجد أن ٣٠٪ من مجموع حصيللة الضرائب في عام ١٩٥١ جاءت عن هذا الباب . بل بلغت الزيادة في نفس هذا العام من المتحصل من السكر والخلوى ٢ ½ بليون من الفرنكات ومن التبغ ٣,٩ بليون . وعلى ذلك فإن هذا النظام الضريبي يقود دون شك إلى زيادة انخفاض مستوى المعيشة في مراكش .

التعليم : أما عن سياسة التعليم التي تتبعها الإدارة الفرنسية في مراكش فلا يسعنا إلا أن نبين للمقارئ بأنه في عام ١٩٥٠ بلغت نسبة أبناء الأجانب الذين يذهبون إلى المدارس ٩٤٪ ، بينما نجد أن ما يوازي هذه النسبة من أبناء المراكشيين الذين هم في سن الإلزام ، قد حرموا نعمة التعليم حتى الفتيات نجد أن ٣٪ منهن يذهبن إلى دور العلم في حين أن ٨٩٪ من بنات جنسهن الأوروبيات يتمتعن بالتعليم . وقد أمكن الحصول على هذه النسب من دار الإقامة الفرنسية نفسها ، وفي هذا ما يدل دلالة واضحة على الحيف الذي يقع على فلذات أكباد المراكشيين ، الذين حرموا من التمتع بالحقوق التي يتمتع

بها الأجانب والجدول التالي يبين عدد التلاميذ المراكشيين والأجانب الذين في سن الإلزام والذين يذهبون إلى المدارس .

الأوروبيون			المسلمون		
النسبة المئوية	في المدارس	في سن الإلزام	النسبة المئوية	في المدارس	في سن الإلزام
٪ ٩٩,٨	٣٣,٧٣٢	٣٣,٩٠٠ ذكور	٪ ٩,٢	٩٣,٦٤١	٩٩٠,٠٠٠ ذكور
٪ ٨٨,٧	٢٩,١٢٢	٣٢,٨٠٠ إناث	٪ ٢,٥	٢٣,٥٨٢	٩٥٠,٠٠٠ إناث
٪ ٩٤,٢	٦٢,٨٤٤	٦٦,٧٠٠ المجموع	٪ ٦	١١٧,٥٢٣	١,٩٤٠,٠٠٠ المجموع

إن هذه السياسة التعليمية تقوم على حرمان أبناء البلاد من التعليم لكي يظلوا في مستوى منخفض عن أبناء الأوروبيون وحتى لا يتمكنوا من شغل الوظائف العليا والرئيسية في الدولة . وبالتالي لا يتمكنوا من إدارة شئونهم بأنفسهم . وهذا ما أوغر صدور الوطنيين وزاد في حقهم على الفرنسيين وخاصة في الشهور الأخيرة من العام الماضي . وأكبر دليل على ما يضره المستعمرون لأهل البلاد فيما يخص بشئون التعليم ، تلك الميزانية الخاصة بعام ١٩٥٠ . فقد رصدت السلطات مبلغ ١,٩٢ بليون من الفرنكات للصرف منها على أبناء المسلمين الوطنيين في الوقت الذي رصدت فيه مبلغ ٢,٢٩ بليون لتصرف على أبناء الأوروبيين . وقد بلغ ما يصرف على التلميذ الأجنبي في العام مبلغ ٣٢,٠٠٠ فرنك والتلميذ المراكشي ١٦,٠٠٠ فرنك فقط . وصرفت الإدارة على المؤسسات التعليمية المراكشية في عام ١٩٥١ مبلغ ١,٤٢ بليون فرنك في حين أنها صرفت على المؤسسات الأجنبية ما يوازي هذا المبلغ .

وزيادة على ذلك فإن البلاد محرومة من التعليم الجامعي حيث لا توجد أي كلية بها وما على الذين يريدون إتمام دراستهم في الجامعة إلا التوجه إلى كلية يوردو في فرنسا .

أما البرامج الفرنسية واللغة الفرنسية فتحل المكان الأول في هذه

المدارس . أما المدرسون فثلاثة أرباعهم من الفرنسيين والربع الباقي من المراكشيين . حتى في المدارس المراكشية نفسها نجد أن خمسى المدرسين مراكشيون والثلاثة أخماس فرنسيون . وعدد المدرسات المراكشيات يبلغ ٦٣ مدرسة لم تحظ واحدة منهن بالتعليم الجامعى .
والجدول التالى يبين عدد المدرسين والمدرسات وفئاتهم :

المجموع	المراكشيون		الفرنسيون		الفئات
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٤٧	—	٧	١٠	٣٠	ذوو الدرجات العالية
٢,٤٥٤	١	٣٣	١,٣٥٩	١,٠٦١	ذوو الثقافة الأوروبية
٣,٥٣٢	٦٢	١,٤٥٤	١,٠٦٧	٩٤٩	ذوو الثقافة الإسلامية
١,٤٩٦	٦٣	١,٤٩٦	٢,٤٣٦	٢,٠٤٠	المجموع

الصحة : إنه من الصعب إعطاء صورة صحيحة عن مدى صحة الشعب المراكشى . وتكون الإحصائيات ليست بذات قيمة إذا ما وقفنا على الحالة الصحية فى القرى والبدو والمدن الكبيرة . فقد تكالب الجوع وظروف السكنى السيئة وقلة العناية الصحية وسوء الحالة الاجتماعية وتكتلت جميعها ضد الشعب المراكشى . ويعيش الأجانب والفرنسيون عيشة رضية هادئة نظراً لجودة التغذية وتوافر وسائل العناية الصحية التى حرم منها أهل البلاد . ويكاد الإنسان يحس فارقا عظيما بين هذا وذاك ، بل إن ظروف الفرنسيين التى يعيشون فيها فى مراكش ، تفوق نظائرها فى وطنهم الفرنسى ذاته . والجدول التالى يبين الفرق بين عدد المواليد والوفيات فى فرنسا ومراكش فى عام ١٩٤٩ :

المواليد بين كل عشرة آلاف من السكان	فى مراكش	فى فرنسا
٢٥٩	٢٠٤	
الموتى بين	٦٨	١٣٥
المولودون أمواتاً	٥٩	٤٨

وللفرنسيين ولع كبير بنشر الإحصائيات السنوية التي يوردون فيها عدد المترددين على المستشفيات ، وعدد الذين يحققون ضد الأمراض المختلفة وكذلك عدد أيام الإقامة التي يمضيها المرضى في المستشفيات وغير ذلك مما يعد في نظرهم دعاية طبية لهم كمستعمرين . وبالرغم من كل هذه الإحصائيات نجد الفرنسيين يلوذون بالصمت إزاء الإحصائيات الصحية التي يجب نشرها عن صحة الأهالي في القرى والبدو وإبراز نسبة الأطفال الذين يولدون أمواتاً أو الذين يموتون في سن مبكرة وكذلك عدد المصابين بالسل وسوء التغذية وغيرهم ممن تفتك بهم الأمراض دون أن يجدوا علاجاً .

وفي عام ١٩٥٠ كان يوجد بمستشفيات مراكش ٦,٩٤٨ سريراً خصص ثلثها للأوروبيين والباقي للأهالي ، فأصبح ما يخص كل ١,٧٢٠ مريضاً سرير واحد مقابل سرير واحد لكل ٢١٥ أوروبياً . أما الأطباء فيوجد طبيب واحد لكل ١٤,٠٠٠ فرداً من المراكشيين والأوروبيين ، ولكن كل ٤٣,٢٤٠ مراكشي يخصهم طبيب واحد إذا استبعدنا عدد الأجانب الموجودين بالبلاد . ولا يوجد بمراكش أى معهد لدارسة الطب حتى المراكشيين لا يوجد منهم سوى عشرة أطباء تخرجوا في المعاهد الفرنسية . وتوجد مدرسة واحدة لإعداد الممرضات في الدار البيضاء أغلب تلميذاتها من بنات الأجانب . كما لا توجد بالبلاد عيادة واحدة يمتلكها طبيب مراكشي . وتحدثنا الإدارة الفرنسية عن العدد الضخم الذي يعالج في المستشفيات والمراكز الصحية والمجموعات والوحدات . ولو أحصينا هذه الدور الصحية لوجدناها لا تتجاوز أصابع اليدين . وبالطبع لا يمكنها أن تستوعب العدد الضخم من المرضى المراكشيين . وقد صرح مدير الصحة العامة الدكتور سيكولت Dr. Sicault بما يؤيد هذا في قوله : إن العدد الضخم الذي يؤم مستشفياتنا ومراكزنا الصحية وغيرها اضطر أطباءنا أن يوزعوا جهودهم ويصرفوا عنايتهم إليه دون غيره من المرضى المشتتين في أنحاء البلاد والقابعين في عقور ديارهم . .

حقوق الإنسان : وبالرغم من أن فرنسا كانت أول بلد نادى بالحریات وأعلن عنها رسمياً في إعلانات حقوق الإنسان ، نجد الآن أول بلد يخالف هذه الحریات ويضرب بقراراتها عرض الحائط . إن الإدارة الفرنسية في مراكش تفرض وسائل جائزة بعيدة كل البعد عن روح الحرية والإخاء والمساواة التي نادى بها الثورة الفرنسية . فبينما نجد أنها تعامل الأجانب والرعایا الفرنسيين معاملة حسنة مبنية على هذه المبادئ ، نجد أنها في الوقت نفسه تنكر على المراكشيين حقوقهم في التمتع بحقوقهم الطبيعية وتتبع سياسة تتنافى حتى مع نظام الحماية المفروض على البلاد ، فنجد أنها لا تتورع مطلقاً عن اتخاذ أخط الوسائل لكي تصل إلى أغراضها . فاتبعت سياسة التمييز العنصري وفرضت نظاماً حديدياً أساسه السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

إن الضمانات التي يكفلها القانون الفرنسي للفرد لا تشمل أهل البلاد فبينما نجد المحاكم الفرنسية في مراكش تطبق نصوص القانون الجنائي وقانون التحقيقات ، نجد المحاكم المراكشية غير مقيدة بأى قانون فهي تحكم بما يتفق مع أهوائها ولا يخفى ما في ذلك من استخفاف بالحرية الشخصية ؛ فالمراكشي معرض للسجن في أى وقت . كما أن الإدارة الفرنسية قد خولت لنفسها الحق في إصدار بعض العقوبات كالاعتقال والإقامة الإجبارية وغير ذلك من العقوبات التي يتذرع بها الفرنسيون لحماية نظامهم الاستعماري ضد أصحاب الحقوق الشرعية . وليكن في معلوم القاريء أن هذه الإجراءات التعسفية لا تطبق إلا على المراكشيين دون سواهم من الأجانب والفرنسيين .

وحرية التجول غير معترف بها في مراكش وليس لها أى وجود ، فعلى الذين يريدون الانتقال من منطقة إلى أخرى حتى ولو كانت مراكشية وجب عليهم أن يحصلوا على تأشيرة خاصة من الإدارة الفرنسية علماً بأن الجوازات والتأشيرات والإذن الكتابي كلها من اختصاص هذه الإدارة .

وما ذكرناه عن هذه الحریات ينطبق تماماً على بقيتها كحرية العمل

وحرية الاجتماع وحرية الرأى والصحافة وحرية الامتلاك ... إلخ .

السياسة الأسبانية

تكلّمنا في الفصل السابق عن سياسة فرنسا في مراکش الفرنسية والآن نود التحدث عن سياسة أسبانيا في مناطق نفوذها من أرض مراکش في الشمال .

تكونت في هذا الجزء من مراکش حكومة مركزية جديدة في عام ١٩١٢ تحت رئاسة سلطان مراکش عاصمتها الرباط . وقد أسندت رئاستها لأول مرة في عام ١٩١٣ إلى الأمير المهدي . ولم تكن هذه المنطقة في الواقع سوى جزء من الوطن المراكشي ، ولكن بعد أن أعلنت فرنسا وأسبانيا حمايتهما على مراکش ، انقسمت البلاد تبعاً لذلك إلى عدة مناطق نفوذ كما سبق القول . وأصبح من حق أسبانيا في منطقة نفوذها أن تقوم بترشيح اثنين لرئاسة هذه المنطقة يختار سلطان مراکش أحدهما لتولى هذا المنصب ، وقد ركزت أسبانيا السلطة في يدها وأصبحت الحكومة مستقلة تماماً عن النفوذ السلطاني ؛ ذلك لأن أسبانيا وجدت فرنسا تسيطر على حكومة مراکش في الجنوب فأثرت والحالة هذه أن تفصل الحكومة حتى لا يكون للفرنسيين أى تأثير عليها . وقد اتفقت كل من فرنسا وأسبانيا على وضع نظام إدارى موحد في المنطقتين . فنجد مثلاً في المنطقة الشمالية خمس وزارات على رأس كل منها وزير ، وهى وزارة الداخلية ، والمعارف ، والعدل ، والمالية ، والزراعة والإنتاج . ويقوم الخليفة بإصدار المراسيم السلطانية دون الرجوع إلى السلطان ، كما يصدر رئيس الوزراء مراسيم وزارية دون الرجوع إلى الحكومة . وقد أشرنا في فصل سابق إلى نظام المندوبية السامية في مراکش الأسبانية ولا داعى لتكرار ما سبق في هذا الصدد . وتنقسم المناطق في الشمال كما تنقسم في الجنوب إلى مناطق عسكرية وأخرى مدنية ، كل منطقة بحسب حالة الأمن فيها . وتنقسم المنطقة بدورها إلى دوائر وعلى رأس كل

منطقة مندوب أسباني يديرها ويمثل المندوب السامي الأسباني . ويعتبر هذا المندوب العين الساهرة لمصلحة أسبانيا ؛ فهو الذي يشرف على الحالة الاقتصادية والسياسية وغيرهما . وقد قسمت المنطقة الشمالية إلى خمس مناطق وهي المنطقة الجبلية ومركزها مدينة تطوان والمنطقة الغربية ومركزها العرائش والشرقية ومركزها الناظور وعمارة ومركزها شفشاون ومنطقة الريف ومركزها الحسيمة . وعلى المندوب الأسباني الإشراف على من في هذه المناطق من الباشوات والقواد والقضاة .

ولم يعرف النظام البلدي في المنطقة الشمالية إلا قريبا جداً أى منذ عام ١٩٣١ ، وتعين أعضاء هذه البلديات السلطات الأسبانية .

ويستند النظام الإداري في مراكش الأسبانية إلى مراسيم جمهورية أسبانية دون الرجوع إلى الخليفة . وتعين السلطات الأسبانية موظفي الحكومة على أن يكونوا من تلك الفئة التي تساند المستعمر وتنصاع لأوامره . كما تضع على رأس الحكومة الاستعمارية حاكماً أو مندوباً سامياً قوى الشخصية معداً إعداداً تاماً للقبض على أزمة الأمور لا يتورع عن استخدام أية وسيلة للوصول إلى أغراضه .

ولا يوجد بهذه المنطقة أى نظام شورى ؛ فالمجالس النيابية غير معروفة بالكلية ، وكل ما هنالك أنه توجد مجالس للزراعة والتجارة والصناعة يتشاور فيها أصحاب المصالح من المزارعين والتجار والصناع وكلهم بالطبع من الرأسماليين الأسبان أو المواليين لهم من المراكشيين .

وقد قضت أسبانيا على وحدة النقد ؛ إذ تمكنت في عام ١٩٢٠ من القضاء على النقد المحلي الذي كانت وحدته ، الحسنى ، وأحلت محله ، البسيطة ، التي ترتبط مباشرة ببنك الدولة الأسباني . ويبلغ مجموع الدخل في الميزانية في هذه المنطقة ما يزيد على ١٩٠ مليوناً من البسيطات يجمع ما يوازي ٤٥ ٪ منها من الضرائب . وتعد الإدارة الأسبانية الميزانية وتصدق عليها حكومة

الجمهورية الأسبانية تماماً كما هو الحال في المنطقة الفرنسية .

أما النظام القضائي فكان يتركز إلى عهد قريب في القضاء الشرعي . وكان القضاة يتقاضون أجورهم من المتنازعين بجانب ما يتقاضون من مرتبات تافهة من الحكومات . ولا توجد دور لنظر القضايا وخاصة في البادية أو المناطق البعيدة عن العمران حيث تنظر القضايا في منزل القاضي أو تحت شجرة . وحديثاً أدخل نظام القضاء الأسباني وحلت المحاكم الأسبانية محل المحاكم القنصلية . وتفصل هذه المحاكم في القضايا الخاصة بالأجانب مهما اختلفت جنسياتهم أو في القضايا التي يكون الأجانب طرفاً فيها أو في قضايا المراكشيين أنفسهم إذا رغبوا في ذلك . ولا تختلف روح هذه المحاكم ونظمها عن المحاكم القنصلية . وتكون هذه المحاكم من محاكم للصلح ومحاكم جزئية وأخرى جنائية ومحكمة عليا للاستئناف . ولا سلطة للحكومة الوطنية عليها إذ تخضع للقانون الأسباني مباشرة .

أما عن التعليم فهناك مدارس أسبانية خالصة كان الغرض من إنشائها خدمة أبناء الأسبان فقط . ولكن بدأت قريباً في قبول أبناء المراكشيين كما أنشئت مدارس عربية أسبانية لإيجاد طبقة من الموظفين تساعد الاستعمار الأسباني وتسانده . ولا يوجد في المنطقة كلها سوى ٤٩ مدرسة ابتدائية فقط ولا وجود للمدارس الثانوية مطلقاً . وتصرف ميزانية التعليم كلها على أبناء الأسبان والأجانب ، ولا يصرف منها على أبناء المواطنين إلا النذر اليسير .

هذه هي السياسة الأسبانية التي تحاول قدر المستطاع صبغ البلاد بالصبغة الاستعمارية .

الحركة الوطنية

لقد طبع المراكشيون منذ قديم على حب الحرية والعيش في بلادهم أحراراً ، يكرمون الضيف ويقدمون لعابر السبيل الزاد والقرى ، إنهم عرب يجدون في حكم الأجنبي مذلة وفي اعتداء الغريب هواناً ، وفي الاعتداء على حرمة ديارهم عاراً وشناراً لذلك نجدهم منذ أن وطئت أقدام الأوروبيين تراب أرضهم لا يألون جهداً عن مناوأتهم وتعكير صفوهم حتى يأذن الله بالنصر ، وليس النصر يبعد .

لقد تكتلت الأمة المراكشية كلها حول جماعة من الشباب المستنير الذين وطدوا العزم على تبصير إخوانهم وبث الروح الوطنية فيهم . وفي ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ وبعد أن ضاقت الصدور اشتد حماس المصلين في مساجد سلا والرباط وفاس وخرجوا متظاهرين في الشوارع حيث وقف الخطباء من الشباب يشرحون لإخوانهم ما آلت إليه مصائرهم وما تضره السياسة الفرنسية لعنصرى الأمة من البربر والعرب . فاشتد الهياج مما دعا السلطات الفرنسية إلى استعمال العنف فقبضت على خمسة وعشرين شاباً جلدتهم بالسياط . ثم ما لبثت أن اعتقلت عدداً آخر من الشباب المثقف كان من بينهم السيد علال الفاسي وزجت بهم في السجون ، واستمرت المظاهرات طيلة أسبوعين لم يغمض فيها للمتظاهرين جفن ، حتى البربر احتجوا احتجاجاً صارخاً على ما تقوم به السلطات الفرنسية وتقاطرت وفودهم على الإدارات المحلية فاعتقلت هذه السلطات عدداً كبيراً منهم ، وأخيراً اضطرت فرنسا أن تطمئن الثائرين على مصير إسلام البربر وعلى أن ما فعلته الحكومة ليس إلا

تنظيماً للقضاء القديم . بيد أن هذا التصريح لم يأت بالفائدة المرجوة ، فواصل المتظاهرون احتشادهم وإعلان احتجاجهم . وأخيراً كون المتظاهرون وفداً من ٢٤ عضواً يمثل سائر طبقات الأمة وقام بتكوين لجنة وضعت المطالب التي رأوا عرضها على الجهات المسؤولة والتي تتلخص فيما يلي :

١ — إلغاء قوانين ١٦ مايو وسائر القرارات الملحقة بها (وهذه القوانين خاصة بالسياسة البربرية التي وضعتها فرنسا ووافقت عليها السلطات الفرنسية في مراكش بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ . وقد تحدثنا عن هذه السياسة في فصل سابق) .

٢ — تكوين محاكم أهلية لجميع المغاربة دون فرق بين العرب والبربر .

٣ — وضع السلطة المدنية والدينية في قبضة السلطان .

٤ — السكف عن التبشير .

٥ — اعتبار الدين الإسلامي دين الدولة الرسمي مع الاعتراف بالجالية اليهودية ودينها .

٦ — اعتبار اللغة العربية لغة البلاد الرسمية واعتبارها لغة أساسية في جميع مراحل التعليم .

ولما لم تجد هذه المطالب أذناً صاغية ، سافر الوفد من مدينة فاس لمقابلة جلالة السلطان الذي عرضوا عليه المطالب فأبدها وأبدى ارتياحه للوفد . وعندما رجع أعضاء الوفد إلى مدينة فاس قبضت عليهم السلطة وأودعهم السجون ، فما لبثت مدينة فاس أن قررت الإضراب العام والقيام بمظاهرات استمرت عشرة أيام ، استخدم البوليس فيها كل أنواع العنف واحتلت فرق الجيش الشوارع والمساجد وأعلنت حالة الطوارئ وألقي القبض على مئات من الفاسيين ونفي البعض الآخر .

واهتزت العواصم الإسلامية لهذه التصرفات الشاذة فرفع علماء الأزهر الشريف عريضة احتجاج للملك فؤاد كما ظهر احتجاج الشعب المصري في

صورة عرائض قدمت للسفارات الأجنبية . ولا يفوتنا أن نذكر أن مصر تعطف عطفاً شديداً على الحركة الوطنية في مراکش منذ أن انبثت في البلاد . وندد الطلبة المراكشيون في فرنسا بهذه السياسة الغاشمة التي تسير عليها الإدارة الفرنسية في مراکش .

واتجه تفكير قادة الحركة إلى تنسيقها والقيام بالدعاية الكافية في فرنسا وفي أنحاء العالم وتنوير الشعب المراكشي . وعمت الدعوة لمقاطعة كل ما هو فرنسي والعمل أيضاً على إثارة البربر ضد السياسة التي اتبعتها فرنسا حيالهم . وما لبث هؤلاء أن لبوا الدعوة وقاموا يناصرون إخوانهم في الله والوطن حتى أن بعضهم كان يتغنى بأناشيد من وضع شعراء البربر وكلها تبكي حال الوطن وما يضره له الأجنبي . وما لبث قادة الحركة أن انتظموا في هيئة سموها « كتلة العمل الوطني » . وقد كانت هذه الهيئة أول هيئة سياسية وطنية في البلاد في العصر الحديث .

واتجهت الحركة الوطنية إلى مقاطعة كل ما يمت لفرنسا بصلة ، ونقد جميع النظم التي وضعتها الحكومة الفرنسية . فانتقدت الحماية في جميع مظاهرها واتجهت في الوقت نفسه إلى العمل على إصلاح شؤون الوطن المراكشي وتحسين حال أبنائه ، لأنهم يؤمنون عن عقيدة بأن الاستعمار لا يضر لهم خيراً مطلقاً وأن الحماية ليست سوى صورة مقنعة للحكم المباشر والسيطرة على كل مرافق البلاد وقامت الصحف الفرنسية تنقد الوطنيين وتصف أعمالهم بأنها ما هي إلا وسيلة لتهييج الخواطر . ولكن الوطنيين ساروا في طريقهم لا يلوون على شيء . ووضعوا برنامجاً للإصلاحات المراكشية أو على الأصح مطالب الشعب المراكشي على هيئة برنامج . رفع وفد الكتلة هذا البرنامج إلى السلطان في نوفمبر سنة ١٩٣٤ ورفع ثلاثة من الأعضاء صورة منه إلى دار الإقامة الفرنسية بالرباط ، كما رفعت صورة ثلاثة لوزارة الخارجية الفرنسية في باريس . وقد اشتمل البرنامج على ١٥ فصلاً تضمنت ما يجب عمله لتنفيذ الإصلاحات الوطنية وما جاء في هذا الصدد .

- ١ — تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظهر من مظاهر الحكم المباشر .
- ٢ — توحيد النظم القضائية والإدارية لجميع مرا كش .
- ٣ — تفضيل المراكشيين على غيرهم في الوظائف الحكومية .
- ٤ — الفصل بين السلطات التي يزاو لها القواد والباشوات .
- ٥ — تأسيس بلديات ومجالس إقليمية وغرف تجارية ومجلس وطني نيابي يضم نواباً من المسلمين واليهود .

وقد كان الغرض من هذا البرنامج السير بالبلاد نحو الحكم الذاتي واحترام الحريات التي كفلتها إعلانات حقوق الإنسان وأهمها حرية القول والعمل والعقيدة والحرية الشخصية وحرية الاجتماع ، والسير بالجماعة إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم .

لكن المستعمرين ركبوا رؤوسهم ولم يقوموا بتنفيذ ما جاء بهذا البرنامج الاصلاحى ، لأنه ليس في نيتهم تحقيق استقلال البلاد الذاتى والجلاء عن البلاد بل على العكس من ذلك سارعوا إلى تأسيس مجالس فرنسية تخدم السياسة الاستعمارية .

وتقرب أعضاء الكتلة إلى رجالات أحزاب اليسار فى فرنسا قبل انتخابات مايو عام ١٩٣٦ بقصد مساعدتهم إذا هم نجحوا فى الانتخابات على تنفيذ برنامجهم الاصلاحى وإجابة المطالب المراكشية . ووعدهم هؤلاء بالمساعدة . ولكن بعد أن ظهرت نتيجة الانتخابات التى تمخضت عن نجاحهم ضد الجبهة الشعبية الفرنسية ، قلب لهم هؤلاء ظهر المجن غداة النصر وذلك عندما ذهب وفد من أعضاء الكتلة واتصلوا برجال الحكومة مؤملين فى أن ينفذ المنتصرون ما وعدوا به بالأمس ، فلم يفز هؤلاء إلا بالوعود الكاذبة التى لا تجدى فيلاً . ولم يبق على الوطنيين بعد ذلك إلا الاعتماد على أنفسهم . فعقدت الكتلة اجتماعاً شعبياً فى مدينة فاس خطب فيه زعماء الحركة الوطنية

وألقى السيد علال الفاسي خطاباً مطولاً شرح فيه ما ترمى إليه الكتلة الوطنية من رفع شأن مراكش وحصولها على الاستقلال الذاتي .

وفي ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ عقدت الكتلة اجتماعاً غير عادي بدار أحد الزعماء في مدينة الرباط ، عرض المجتمعون فيه إلى ما قامت به الكتلة من أعمال . كما قاموا بوضع مشروع للبطلان ورسوموا الخطة السياسية التي يجب على الحزب أن يسير بمقتضاها والتي كان من ضمن أركانها الطواف بالمدن والقرى لتنوير الأذهان والحصول على توقيعات تؤيد المطالب الوطنية حتى تكتسب الصفة الشرعية عندما ترفعها الكتلة إلى الجهات المسؤولة في الرباط وباريس . وأهم ما جاء بهذه المطالب :

- ١ - كفالة الحريات العامة .
- ٢ - وجوب نشر التعليم وتوحيد برامجه .
- ٣ - إصلاح القضاء وفصله عن السلطة التنفيذية .
- ٤ - حماية الفلاح وتشجيعه على الامتلاك دون المساس بحقوق ملكيته والتوسع في عمليات التسليف وحمايته من المراءين .
- ٥ - تطبيق قانون العمل الفرنسي على العمال المراكشيين وتشجيع الصناعة المراكشية وحمايتها ضد المنافسة الأجنبية وتشغيل العاطلين من أهل البلاد .
- ٦ - مساواة المراكشي بالفرنسي في الضرائب وإلغاء بعضها .
- ٧ - إنشاء المؤسسات الصحية وتعميم العلاج المجاني .

وعقدت الكتلة اجتماعاً بمدينة سلا للدعاية لهذه المطالب ومر الاجتماع دون حدوث أي شيء . وعندما أرادت الكتلة عقد اجتماع آخر في الدار البيضاء ، حالت السلطة بينهم وبين هذا الاجتماع ؛ ذلك أن الدعوى إليه كانت قد وصلت إلى عدد كبير من أفراد الأمة وعندما حضر هؤلاء إلى مكان

الاجتماع ملين الدعوة اعترضتهم السلطات الفرنسية التي كانت قد حاصرت مكان الاجتماع ومنعت الآلاف من الدخول . ثم سارت هذه الجموع المحتشدة في الشوارع يتقدمهم زعماء الكتلة وهم يرددون الهتافات الداعية بسقوط الاستبداد وفرنسا . وحمل الشباب السيد علال الفاسي على أعناقهم نخطب هذا الزعيم في أبناء الأمة ثم دعاهم إلى الانصراف في هدوء ، ولكن البوليس قبض عليه وعلى اثنين آخرين من الزعماء .

وسعى بقية زعماء الكتلة لإطلاق سراح زملائهم لدى حاكم الدار البيضاء ولكنه لم يجيبهم إلى مسعاهم ، فأرسلت الكتلة أحد رجالها إلى فرنسا لشرح الحالة للرأى العام الفرنسى .

وفى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر عام ١٩٣٦ قامت مظاهرات عدة فى الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا ووجدة وتازا اشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين وجرح منهم عدداً كبيراً . كما اعتدى المتظاهرون على أحد الفرنسيين . وما لبثت السلطات أن قبضت على بعض زعماء الكتلة والأهالى . وأخيراً أطلق سراح بعض المعتقلين وقدم الثلاثة الأول إلى المحاكمة فأطلق سراحهم ولكن بعد شهر من الاعتقال .

وبعد هذه الأحداث تحولت الكتلة إلى حزب له قانون واختيرت له لجنة تنفيذية وأسس الحزب لنفسه جريدة ناطقة باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية . كما أسس فى باريس مجلة باللغة الفرنسية كان يشرف عليها الأستاذ أحمد بلافريج الذى أصبح فيما بعد أميناً عاماً لحزب الاستقلال .

انضم المواطنون على اختلاف نحلهم من سكان المدن والبادية إلى الحزب الذى أصبح يقض مضاجع الفرنسيين والى أصبحت لا تجد بداً من حله فاستصدرت الإقامة العامة قراراً بحله فى ١٨ مارس عام ١٩٣٧ وأقفلت داره عنوة . ولم يفت هذا فى عضد أعضاء الحزب وواصلوا كفاحهم

وأعطوا حركتهم إسماء مؤقتاً هو « الحركة الوطنية لتحقيق المطالب » .
وأوفد زعماء الحركة وفداً مكوناً من السيد عمر عبد الجليل والحاج أحمد بلافريج إلى باريس ليشرحوا للرأى العام الفرنسى أعمال العنف التى قامت بها الإقامة ضد الحزب . وبينما كان الوفد يقوم باتصالاته فى باريس عقدت الحركة الوطنية مؤتمراً يمثل جميع فروع الكتلة ورجالها فى الرباط فى أبريل عام ١٩٣٧ . وبعد المداولة أطلقوا على حركتهم إسماءً جديداً وهو « الحزب الوطنى لتحقيق المطالب القومية » ، ونقلوا مركزه إلى مكان جديد غير المكان الذى كان به حزب الكتلة . ومضى الحزب فى تثقيف الشعب وتعليمه وتبصيره بأموره . وتكونت للحزب لجنة تنفيذية ومجلس وطنى وفروع وشعب وخلايا ولجان كلجنة التعليم ولجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى ولجنة الإغاثة الوطنية ولجنة التقويم الوطنى ولجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة ولجنة الشؤون الاقتصادية . وقد قامت كل لجنة من هذه اللجان بالمهمة التى أوكلت إليها بكل دقة وأمانة .

وفى ١٣ أكتوبر عام ١٩٣٧ قرر الحزب الوطنى بدأ الكفاح الفعال ضد المستعمر الغاصب بعد أن نظم صفوفه ووضع خطة محكمة لهذا الكفاح . وأول عمل قام به هو نشر ميثاق وطنى أرسلت صورة منه إلى الإقامة العامة التى قامت بدورها بإرسالها مع مبعوث خاص إلى باريس بالطائرة . وفى ٢٥ أكتوبر ألقى السلطان القبض على السيد علال الفاسى ومحمد اليزيدى وعمر عبد الجليل وأحمد مكوار ونفت الأول إلى الجابون فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية حيث بقى منفياً بها إلى عام ١٩٤٦ كما نفت الآخرين إلى مراكز بعيدة فى الصحراء الغربية .

لقد بدأ الرجل يغلى وامتلات القلوب بالحقد والنفوس بالسخط على هذه التصرفات الشاذة التى لا يقرها عرف أو قانون ، فأكادت أخبار اعتقال الزعماء الثلاثة ونفيهم تتجاوب فى أنحاء البلاد حتى قامت المظاهرات بشدة

في جميع أنحاء الوطن المراكشي . وعلت الهتافات قوية مدوية تردد التضامن مع المنفيين والتنديد بالاستعمار وسقوط الظلم والاستبداد والإلحاح في إجابة المطالب التي اعتقل الزعماء من أجلها . ولقد كانت القنيطرة مسرحاً لمظاهرات عنيفة اشتبك فيها المتظاهرون مع البوليس ، مما أفضى إلى موت ١٤ شخصاً وجرح عشرات آخرين . أما في فاس عاصمة مراكش الفكرية والروحية ومقر الحزب الوطني ، فقد قامت مظاهرات أخرى مات خلالها عدد كبير . ولم تستقر الحالة إلا حينما صدرت أوامر السلطات الفرنسية إلى حاكم المدينة باحتلالها بقواته التي ظلت بالمدينة زهاء عشر سنوات . وقد ترتب على هذه المظاهرات اعتقال ١١٥٠ وطنياً سيقوا كالأنعام إلى السجون العسكرية حيث عوملوا معاملة المجرمين العاديين . وأرسل عدد آخر من المثقفين والقادة إلى الصحراء البعيدة حيث كلفوا بأشغال شاقة راح ضحيتها عدد كبير منهم . ونشط الفدائيون في مراكش فهاجموا دور الصحف الأجنبية التي تدعو للاستعمار كما أشعلوا النيران في مستودع للبترول في مكناس .

وسرت موجة السخط إلى المنطقة الخليفة التابعة لاسبانيا فقامت مدينة تطوان عن بكرة أبيها بمظاهرات عنيفة تنادى بالحرية والوحدة واحتشد الناس في المساجد وأقفلت المتاجر في الأسواق وراح الجمع ينصت إلى خطب الخطباء الذين كانوا يلهبون مشاعر هذه الجموع المحتشدة ويشعلون فيهم جذوة الوطنية ؛ فالبثت الإقامة أن قامت بإقفال المركز الرئيسي للحزب الوطني وتشيتت أعضائه الذين انتشروا في أرجاء البلاد بل وفي فرنسا نفسها ينددون بأعمال السلطات الفرنسية . ولقد ظنت الإدارة الفرنسية أنها بعملها هذا يمكنها القضاء على الحركة الوطنية ولكن على العكس وجدنا المراكشيين قد ازدادوا إيماناً بعدالة قضيتهم والتفوا حول زعماء الحزب . واستمر نشاط الحزب كما هو في مدينة فاس دون أن تؤثر فيه أعمال العنف والاضطهاد .

وبالرغم من جميع هذه الحركات الثورية فإن المستعمر لم يزد إلا عناداً وإصراراً على تنفيذ سياسته الغاشمة التي لا تجدى مع الأحرار شيئاً . بل إنه على الرغم من السخط الذي عم جميع أرجاء العالم الإسلامى من الآستانة حتى الجزائر لم تفكر فرنسا فى مديدها إلى أهل البلاد الذين لاقوا ويلاقون أشد أنواع الخسف والظلم .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ حاول المحور أن يمد يده إلى مرا كش ضد الحلفاء ، ولكن المراكشيين لم ينتهزوا الفرصة ولم يفكروا فى مناوأة فرنسا من هذ الطريق ، وآثروا أن يقفوا بين المعسكرين موقف الحياد ، مما أفاد فرنسا فائدة كبرى فى تلك الحرب الضروس . وعلى الرغم من هذا استمرت الإدارة الفرنسية فى غيها وضلالها وحاولت خنق كل صوت ينادى بالحرية والاستقلال بل أن فرنسا لم تغير من موقفها حتى بعد أن احتل الألمان عاصمة البلاد باريس .

وعندما نزل الحلفاء فى مرا كش فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وجد الوطنيون الفرصة مواتية لإعادة تنظيم صفوفهم . وقد انضم إلى الحزب عدد كبير من الموظفين . وأصدر الحزب مجلة « رسالة الغرب » ، التي كانت صفحاتها ميداناً لأقلام الكتاب من الوطنيين .

وفى ١١ يناير عام ١٩٤٤ دعت لجنة الحزب الوطنى لعقد مؤتمر فى الرباط وأطلق المؤتمر على الحزب الوطنى السابق حزب الاستقلال . وما هذا إلا اسم جديد لحزب واحد تكون منذ اللحظة الأولى ، وهو حزب الكتلة . وقد تكون حزب الاستقلال من أعضاء الحزب الوطنى القديم ورؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعية قدماء المعلمين فى مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرد ووجدة وآسفى ، وكذلك من عدد كبير من الأعضاء البارزين فى قيادة الحركة الوطنية ومن الشخصيات البارزة ككبار المشايخ والقضاة الشرعيين والقضاة المدنيين وكبار موظفى الحكومة

وأستاذة الجامعة والمعاهد الكبرى وأستاذة المدارس الثانوية والحكومية والحرية . وبذلك ضم الحزب الجديد جميع طبقات الأمة التي تكتلت فيه للعمل على إجلاء الغاصب عن أرض الوطن . ورفع الحزب في ١١ يناير عام ١٩٤٤ لسلطان مراکش ومثلي فرنسا وحلفائها ميثاقاً جامعاً اشتمل على كل ما تصبو إليه الأمة وتناول ما يجب أن تكون عليه سياسة الحزب العامة . وتعرض الميثاق للسياسة الداخلية والأهداف الأساسية للحزب وأهمها الاستقلال والحرية والدستور . وقد جاء هذا الميثاق على هيئة دستور للدولة المراكشية صادقت عليه جميع طبقات الشعب ووافق عليه السلطان .

لقد أقض هذا الميثاق الوطني مضاجع السلطات الفرنسية . فبادرت الإقامة العامة إلى إصدار بلاغ رسمي نشرته الصحف الفرنسية جاء فيه أن الإقامة قد اتفقت مع السلطات على إنجاز بعض الإصلاحات التي من شأنها أن تتقدم بالمغرب دون مساس بالمصالح الفرنسية . وفي الوقت نفسه قامت السلطات باستدعاء كثير من الأعيان وأنحت عليهم باللائمة لتضامنهم مع حزب الاستقلال وعزلت البعض من وظائفهم في مراکش وآسفي ووجدة . ووقفت السلطات متحيرة أمام هذا الميثاق الذي لم يرد به أي شيء يتنافى مع مبادئ الحق والعدالة ، ولم تتمكن من إيجاد أية ذريعة تتذرع بها للانتقام من الحزب وأعضائه . وأخيراً وبعد تفكير طويل اهتموا إلى فكرة جهنمية وهي أنهم اتهموا زعماء الحركة الاستقلالية بأنهم على اتصال بالمحور وأنهم يحاولون بذلك خلق المتاعب لجيوش الحلفاء . وما هذه التهمة إلا ذريعة يكسبون بها أعمال العنف شرعية . وما هي إلا ساعات حتى كان البوليس ينبث في جميع أنحاء مدينة فاس وقبض رجال السلطة على ١٨ رجلاً من رجال الحركة الاستقلالية وجهت إليهم تهمة مساندة المحور . وكان أول المعتقلين الحاج أحمد بلافريج أمين حزب الاستقلال العام ومحمد اليزيدي عضو مجلس الإدارة . وعم السخط أرجاء مراکش كلها ، فاحتشد في الرباط خلق كثيرون في ساحة القصر السلطاني لإظهار الاحتجاج على ما قامت به السلطة الفرنسية ، وقتل

المحتشدون أمام باب القصر أحد الأوربيين . وعندما هم المتظاهرون للانصراف سد الجنود عليهم مسالك الطرق فالتحموا بهم في قتال عنيف أسفر عن قتل اثنين من الضباط الفرنسيين و ١١ جندياً ، وقتل من الوطنيين ستة وجرح ستون ، وفي المساء احتل الجنود مدينة الرباط وهاجموا المنازل ونفثوها وارتركبوا في أثناء تفتيشها بعض الحماقات التي تم عن وحشية استعمارية غاشمة ، واستمر الحال على ذلك طيلة أيام ثلاث .

وفي فاس تعددت المظاهرات التي نظمها الأساتذة والطلبة واستأنف الأهالي المظاهرات في اليومين التاليين وحدثت عدة اصطدامات قتل فيها ستون وطنياً وجرح مائة وقيد إلى السجون ما يقرب من ألف شخص .

وفي أول فبراير وقعت معارك عنيفة بين الوطنيين والسنغاليين أدت إلى قتل أحد الجنود السنغال واستمر الصدام بين الأهالي والبوليس حتى اضطرت السلطات أخيراً إلى قطع النور والمؤن ، فبات الأهليون وليس في منازلهم شيئاً يقتاتون منه .

لم يزد استبداد السلطات الفرنسية الوطنيين إلا عناداً وإصراراً ، ولم تفت في عضدهم الإجراءات التعسفية ، كالحيلولة بين الأهليين ودفن موتاهم ، بل تمكنوا من دفنهم تحت أجنحة الظلام .

وأصدرت المحكمة العسكرية في الرباط حكمها على ١٤ وطنياً يقضى بالإعدام ونفذت السلطات هذا الحكم في أربعة منهم في يوم ٧ مارس الذي كان يوافق يوم مولد النبي عليه الصلاة والسلام .

أما في الدار البيضاء فقد أقفلت المتاجر واحتلت فرق الجيش المدينة بدباباتها وسياراتها المصفحة وأطلقت النار على العزل ، فقتل رجل متقدم في السن وجرح ثلاثة من الشبان واعتقل كثيرون غيرهم .

لقد عم السخط والغضب أرجاء البلاد فأقفلت المدارس أبوابها وتعطلت

الدراسة بها ونفت السلطة عدداً كبيراً من قادة الفكر وكبار الموظفين أمثال السيد محمد بن العربي العلوي وزير العدل والسيد أحمد بركاش وزير المعارف ومحافظة مدينة الرباط ، كما عزلت جميع الموظفين الذين تعاونوا مع حزب الاستقلال .

لقد قبل الشعب عن طيب خاطر هذه التضحيات الجسيمة في سبيل تحرير بلاده وإجلاء الغاصب عنها ، وتمكنت القيادة الرشيدة التي وضع أسسها حزب الاستقلال من تعليم الشعب المراكشي مبادئ الوطنية حتى أصبح هذا الحزب سيفاً مسلطاً على أعناق الفرنسيين يقض مضاجعهم ويلقنهم دروساً قاسية لن ينسوها حتى يأخذ كل ذي حق حقه .

لقد أعلن الوطنيون من المراكشيين في حزبهم الاستقلالي بأنهم سيعارضون بكل شدة كل سياسة إصلاحية يضعها المستعمر لأنهم آمنوا بأن الإصلاح الحقيقي لا يأتي إلا عن طريق أهل البلاد الأصليين وأن أي إصلاح يحاول المستعمرون وضعه ما هو إلا دعامة لسياسة الإدماج (Assimilation) التي يحاول الاستعمار الفرنسي تطبيقها أو على أحسن الفروض ما هو إلا ذراً للرماد في العيون وإسكاتاً للأصوات التي تطالب بالإصلاح الحقيقي . إن أي سياسة إصلاحية تحاول فرنسا وضعها ما هي إلا محاولة لوضع مراكش في دائرة الاتحاد الفرنسي . وإذا كانت فرنسا تقصد حقاً السير بالبلاد في طريق الاستقلال والحرية لما لجأت إلى وسائل القمع ومقاومة كل حركة تهدف إلى الحكم الذاتي ولوجدناها تشجع الوطنيين على وضع أي سياسة إصلاحية يأتي منها الخير للبلاد .

لهذا كله ضاعت ثقة المراكشيين في المستعمرين الفرنسيين ، الأمر الذي لا يمكن معه قبول أي عرض بالإصلاح تعرضه الإدارة الفرنسية . لقد أثبتت التجارب والإحصاءات التي سبق أن أوردناها في جميع نواحي الحياة المراكشية بأن فرنسا لم تعمل شيئاً مطلقاً لمصلحة المراكشيين بل على العكس

وجدناها تسير بالبلاد في طريق الانحلال المادى والأدبى حتى يمهّدوا لأنفسهم السبيل لجعل مراکش سوقاً فرنسية خالصة .

إن المراكشيين يريدون الإصلاح ويحدون في طلبه والدليل على ذلك المطالب والمواثيق التى تتقدم بها الجبهة الوطنية ، زيادة عن مظاهرات الاحتجاج على عدم إجابة هذه المطالب ، والتضحيات الكبرى التى يبذلها الشعب فى كل يوم فى سبيل هذا الإصلاح دون أن تعمل فرنسا من جانبها أى شئ . يبرهن على حسن نيتها . إن الإصلاح فى الحقيقة أمر داخلى يهم البلاد وأهلها دون غيرهم فلماذا لا تترك فرنسا هذه المسألة للحكومة الوطنية وتعطيها سلطة حقيقية لتحسين أحوال البلاد ... ؟ الجواب على هذا السؤال معروف لكل بديهة حاضرة .

هذأت الأحوال بعض الشئ . بعد الثورة التى استمرت من ١١ يناير حتى أواخر شهر ديسمبر عام ١٩٤٤ . وبدأ المقيم العام الميسوريو فى تطبيق سياسة التهذئة وذلك بأن انعقدت فى مارس عام ١٩٤٤ اللجان التى أوكل إليها مهمة بحث الشؤون الإدارية والزراعية والصناعية والقضائية . وقررت هذه اللجان أحقية الفلاح المراكشى فى امتلاك الأرض ومساواة الفرنسيين بأهل البلاد فى الوظائف العامة ، واستمرار تدريس اللغة الفرنسية بجانب اللغة العربية وفتح أبواب المدارس الفرنسية لأبناء البلاد وتأسيس بعض المدارس الابتدائية . وقد خطب المقيم العام فى آخر جلسة من جلسات هذه اللجان مشيراً إلى الأعمال الجليلة التى قامت بها . واعتذر فى الوقت نفسه عن عدم تمكنه من إدخال بعض إصلاحات أخرى اعتبرها من مستحدثات البلاد الأوروبية ولا يمكن تطبيقها فى مراکش . وأهم ما اعتذر عنه هو فصل السلطات القضائية عن السلطات التنفيذية والتقدم بالحاكم وتنظيمها . وأهم ما جاء فى خطابه هو وجوب تنفيذ الإصلاح على مراحل لأنه لا يؤمن بالطفرة .

وبالرغم من كل هذا لم تطبق هذه الإصلاحات العديدة الفائدة . وما طبق منها لا يتماشى مع الأمانى القومية فأصيب الوطنيون بخيبة أمل كبيرة . وفى الوقت نفسه أراد المقيم العام إدخال بعض الإصلاحات التى تخدم فرنسا والمصالح الفرنسية ؛ ولكنه لم يتمكن من عمل أى شئ . وخلفه فى وظيفته المسيو لابون الديبلوماسى المشهور . وأول عمل قام به هذا المقيم هو إجابة السلطان إلى رغبته التى أبداها لإطلاق سراح المعتقلين من الوطنيين أمثال علال الفاسى وأحمد بلافريرج ومحمد الوزانى وغيرهم . أراد المسيو لابون أن يبدأ بالإصلاح فاجتمع بالأمين العام لحزب الاستقلال ويبيعض أعضاء اللجنة التنفيذية . ودارت المناقشات حول الإصلاحات . ولكن على الرغم من الجو المشبع بروح التعاون الذى خلقه هؤلاء الوطنيون نجد الروح الاستعمارية تغلب عليه دون أن يحاول التخلص منها ، حتى ولا فى أتفه الأشياء . ولم يتمكن الوطنيون فى النهاية إلا فى الحصول على إذن بإصدار صحف عربية بالرغم من وجود الرقابة التى فرضت على الصحافة منذ حوادث أكتوبر عام ١٩٣٧ .

وفى ٢٢ يوليو عام ١٩٤٤ ألقى المسيو لابون خطاباً فى مجلس شورى الحكومة تحدث فيه عن سياسته التى يريد أن يطبقها فى مراکش . فجاء خطابه هذا نخبياً للآمال ؛ إذ أن كل أفكاره جاءت مطابقة لنظام الحماية المفروض على البلاد وأن برنامجه السياسى لم يكن إلا تطبيقاً للبرامج الاستعمارية العتيقة . ولم يقصد سوى تحويل مراکش إلى إقطاعية فرنسية يتعاون فيها المراكشيون مع المستعمرين على تطبيق نظام اشتراكى ينتهى بضم البلاد إلى العائلة الفرنسية . وقد جاء برنامجه الاقتصادى تطبيقاً عملياً للسياسة الاشتراكية القائمة على تملك الحكومة الفرنسية جانباً كبيراً جداً من الثروة المراكشية .

ولقد عارض المراكشيون هذا البرنامج الاستعمارى الصميم وحمل حزب الاستقلال لواء المعارضة ؛ لأن من برنامجه أن يعارض كل ما من شأنه أن يجرد البلاد من ثروتها . بل ذهب فى معارضته إلى الدعوة بمقاطعة جميع

الشركات التي أسستها الإقامة العامة والتي لم تقصد من تأسيسها إلا إيهام الوطنيين بأنهم يستغلون ثروتهم بأيديهم . كما أرادت رشوة الوطنيين المخلصين عن هذا الطريق .

ولم يكتف الحزب بذلك بل طلب إلى الممولين المراكشيين بأن لا يساهموا في هذه الشركات ، وقاطع السلطان بدوره هذه الشركات بل أنه لم يصدق على مشروعات القوانين الخاصة بإنشائها .

لقد فشل المسيو لايون في سياسته فعينت الجنرال جوان جوين مقبلاً عاماً في مراكش في يونيو عام ١٩٤٧ . وعند ما وصل المقيم الجديد إلى مراكش أحس بالمقاطعة الوطنية ، مما اضطره أخيراً إلى استخدام التهديد الذي بدا من خطابه الذي ألقاه في ٣٠ يونيو عام ١٩٤٨ ، والذي قال فيه بأن هناك معاهدة وقعت بين البلدين يجب احترام نصوصها . ويقصد بالطبع من هذه المعاهدة معاهدة الحماية التي يرى أنها تفرض على فرنسا السير بالبلاد نحو الإصلاح والتقدم الاجتماعي والاقتصادي . ويرى أيضاً أنه لوجوب تغيير الحماية لا بد من السير في طريق الإصلاحات التي أخذت فرنسا على عاتقها القيام بها ، والتي بدونها لا يمكن لمراكش أن تتقدم قيد أنملة . ومعنى كل هذا أن معاهدة الحماية شيء لا بد من احترام نصوصه ، حتى تستنفذ أغراضها . وحينذاك تقوم فرنسا بإبرام عقد جديد على أساس الوضع الجديد الذي يرى إليه جوان ؛ وهو الشركة الفرنسية المراكشية التي تربط البلاد بعجلة الاستعمار إلى الأبد ، وبذلك تكون سياسة فرنسا قد تحققت في هذا الجزء من المغرب ونجحت في الوصول إلى سياسة الإدماج التي يعمل لها كل مقيم عام تعينه فرنسا . وقد عبر عن ذلك جوان بقوله : « يجب أن يكون معلوماً أنه في نهاية التطور الذي أرجو أن يكون سريعاً ، سيبقى الاتحاد الفرنسي المراكشي مرتبطاً بفرنسا التي ستمنحه أحسن ما عندها بعقد مشاركة ثابت لا يتجاهل المصالح المشتركة والفوائد التي لا تنفصل من أجل اطمئنان مشترك » .

وبذا أصبح واضحاً أن سياسة جوان قد فشلت منذ اللحظة الأولى .
إذ اتحدت ضده الجبهات الوطنية من السراى إلى حزب الاستقلال وبالرغم
من تهديده الوطنيين ، فإن هؤلاء لم يزدادوا إلا إيماناً مع إيمانهم وتمسكاً
بمبادئهم التى أقسموا على احترامها .

ولقد حاول جوان أن ينفذ سياسته ؛ وذلك بمحاولة الضغط على السلطان
ثم الضرب على أيدي الوطنيين . ولكي يحقق هذين الغرضين حاول بشتى
الطرق النيل من هبة السلطان وعرقلة الإصلاحات التى يهدف إليها . بل إن
الإقامة عزلت خمسة من القواد المخلصين له وعينت بدلهم آخرين ينصاعون
لأوامر الإدارة الفرنسية . أما الضرب على أيدي الوطنيين فقد بدا واضحاً
حينما ارتفعت الأصوات محتجة على سوء معاملة السلطان والتقليل من هيئته
وعزل أنصاره من مناصبهم .

وتجلت هذه المعارضة عندما عينت الإقامة أحد أنصارها قائداً على
قبائل زاوية سيدى الشيخ وشجعت الإقامة هذا القائد على نهب أموال
الأهالى وسلبها ؛ فسخر الأفراد لخدمته وخدمة الإقامة العامة . ولما ذهب
مندوبو هذه القبائل يشكون أمر هذا القائد إلى المستوامين قبضت السلطات
الفرنسية عليهم وحملتهم فى سيارة إلى المعتقل . فالبث أهلهم أن تظاهروا
وأرادوا الركوب معهم إلى المعتقل . ولكن الجنود أطلقوا عليهم رصاص
بنادقهم فقتلوا أربعة وجرحوا عشرة .

ولما لم تجد سياسة التهديد والعنف شيئاً ، بدأ جوان يطبق سياسة التفرقة
فى كل نواحى الحياة المراكشية . فحاول القضاء على حركة الإصلاح الدينى
وذلك باحياء الطرق الصوفية التى لا ترعى مصلحة الدين . بل على العكس تعتبر
حرباً عليه ، زيادة عن أنه يمكن لجوان أن يستخدمها فى مصلحة فرنسا .
وأدخل فى روع المراكشين بأن حزباً يسمى حزب الوحدة الاسلامية قد
أنشئ فى مراكش لإعلاء كلمة الدين والعمل لمصلحة الوطن ، وذلك لكي

يفت في عضد أعضاء حزب الاستقلال . وبأمت كل هذه المحاولات بالفشل وسجل الشعب المراكشى نصراً جديداً على المناورات الاستعمارية .

وتقدم الجنرال جوان للسلطان بمشروع جديد لإصلاح الأداة الحكومية وإدخال بعض التعديلات الإدارية . ومما جاء فى هذا المشروع أن الوزارة تشتمل على عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين . على أن تحتفظ فرنسا لنفسها بوزارة الخارجية ووزارة الدفاع . كما تعين الحكومة خمسة مندوبين لرئيس الوزراء بدرجة وكلاء وزارة ، للإشراف على المالية والزراعة والتجارة والأشغال العامة والإنتاج الصناعى والمناجم والبريد والتليفونات والبرق ، والشئون الاجتماعية والصحية . وإنشاء منصب قضائى لوضع مشروعات القوانين واللوائح قبل عرضها على السلطان على أن يشغله فرنسى . وينص هذا المشروع أيضاً على عقد مجلس الوزراء تحت رئاسة السلطان إذا رأى ذلك . بينما يجتمع أعضاء الوزارة بالمديرين الفرنسيين مرة فى كل شهر تحت رئاسة رئيس الوزراء لبحث المسائل الهامة .

ويتضح مما أوردناه فى فصل سابق ، أن الإدارات الحكومية الوطنية تقع كلها تحت سلطة الإدارة الفرنسية وحكومتها التى يرأسها المقيم العام . وأن كل شئ يدرسه الرؤساء الفرنسيون ثم يرسلونه بعد ذلك إلى السلطان . وقد ركزت الإدارة الفرنسية فى أيديها كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ؛ فهى التى تبحث وتنقح وتضع النصوص حسبما يترأى لها وحسبما تقتضيه سياسة المشاركة وسياسة الإدماج الفرنسيتان .

وعلى الرغم من كل هذا فقد بقيت مشروعات الإصلاح هذه حبراً على ورق إذ لم يشارك الموظفون المراكشيون فى أى عمل جدى وظلت الأحوال كما كانت عليه من قبل .

وتقدم الجنرال جوان للسلطان بإصلاح يقضى بإنشاء مجلس شورى يتكون نصف أعضائه من المراكشيين والنصف الآخر من الفرنسيين على

أن ينتخب الأعضاء المراكشيون على درجتين ، والفرنسيون على درجة واحدة . ولكن السلطان لم يصادق على هذا الإصلاح ؛ إذ وجد أن حق الانتخاب غير متساو لدى الطرفين زيادة عن أنه إشراك فعلي للفرنسيين في إدارة شؤون البلاد .

وعرض الجنرال جوان مشروع قانون يقضى بتكوين غرف تجارية مراكشية مستقلة عن الغرف الفرنسية . ويعين أعضاؤها بالانتخاب . فوافق السلطان على هذا المشروع وصدر قانون به ؛ إذ وجد السلطان أن هذه الغرف خير أداة لتشجيع التجارة الوطنية . ورفض السلطان في نفس الوقت مشروعاً يقضى بإنشاء مجالس بلدية مراكشية مختلطة من المراكشين والفرنسيين ، ولكن السلطان رفض هذا المشروع لأنه أراد أن تكون هذه المجالس مكونة من أهالي البلاد كما يقضى بذلك العرف الديمقراطي .

الأزمة المراكشية

الإقامة والقصر : لقد عرفت السلطات الفرنسية في مراكش أن سلطانها رجل وطني يساند الحركة الوطنية ويريد الحصول على الاستقلال لبلاده ذلك أنه لا يدخر وسعاً في إبداء تبرمه بما تحيكة الإقامة العامة للبلاد من الدسائس لتفرقة عناصر الأمة وتقسيمها شيعاً وأحزاباً . ولقد اتضحت هذه السياسة التي وضعها السلطان لنفسه وهي المعارضة التامة لكل إصلاح فرنسي يهدف إلى ربط مراكش بفرنسا . ولم يفلح المقيمون العامون الذين عينتهم فرنسا منذ إعلان الحماية في السيطرة التامة على القصر السلطاني الذي يعتبر في نظر الفرنسيين عقبة كأداء في سبيل إصلاحاتهم المزعومة . ولقد تجلى العداء بين القصر والإقامة في أدق صورته في أواخر إقامة المسويلابون . ذلك أنه في أوائل شهر إبريل عام ١٩٤٧ أبدى السلطان رغبته في زيارة منطقته طنجة الدولية الخاضعة لنفوذه . وتهيأت المدن والقرى لمشاهدة موكب السلطان في مروره إلى هذه المنطقة . ورأى المستعمرون في هذه الزيارة خطوة كبيرة لضم الصفوف ونفحة من نفحات الوطنية يقدمها عاهل البلاد الوطني لشعبه . فالتحذوا من حادثة بسيطة ذريعة لتسهيل الخواطر في البلاد . تلك الحادثة تتلخص في أنه في يوم ٧ إبريل بينما كان بعض الجنود السنغاليون يتجولون في شوارع الدار البيضاء اعترض سيلهم بعض الصبية الأبرياء ورموهم بحصباوات كانوا يلعبون بها ، فثارت ثائرة هؤلاء الجنود فاعتدوا بالضرب على الصبية . ولم يطق الأهالي صبراً على هذا الاعتداء وأرادوا التحرش بهؤلاء الجنود الذين سارعوا إلى معسكرهم وقفلوا راجعين

بفرقة من بني جنسهم تحمل البنادق والمدافع الرشاشة وعلى رأسها بعض الضباط الفرنسيين . وطوقوا الحى الذى وقع فيه الحادث البسيط وأمطروا الأهالى سيلا من الرصاص وقتلوا الأبناء والآباء والأمهات ، ومثلوا بجثثهم أفظع تمثيل دون أن تبدى السلطات الفرنسية أى حراك للحيلولة بين الجند والأهالى . واستمر العدوان ما يزيد على عشر ساعات دون أن تسمح هذه السلطات للجند المراكشيين من صد السنغاليين ، بل جردتهم جميعاً من السلاح . وقد بلغ عدد القتلى من المراكشيين ما يزيد على ٥٠٠ قتل وزاد عدد الجرحى على هذا الرقم . وروعت البلاد بهذه المأساة الدامية وأعلن المراكشيون الاضراب العام وقدموا الاحتجاجات إلى الجهات المسؤولة . وعند ما عاد السلطان من زيارته ، علم بخبر هذه المأساة فذهب إلى الدار البيضاء بنفسه وواسى أهل القتلى والجرحى .

أما عن زيارة السلطان ، فقد غادر جلالته عاصمته ملكه بعد أخذ ورد من جانب السلطات التى حاولت بشتى الوسائل إحباط هذه الزيارة . ووصل الموكب السلطانى إلى مدينة عرابة التى تقع على الحدود بين مراكش الشريفة ومراكش الخليفة . وقابل هناك سمو الخليفة محمد صنو فى حفاوة بالغة ورافقه حتى مدينة أصيلا . وقد صرح السلطان محمد بن يوسف لرجال الصحافة العربية والأجنبية بما يلى : « ها أنتم ترون أن المغرب أمة واحدة بل عائلة واحدة وأن أمنية الأمة المراكشية التى ستتحقق بعون الله ، هى أمنية جميع الأمم العربية إذ الشعوب العربية أمة واحدة » .

وفى أثناء حفلة الشاى التى أقامها الخليفة للسلطان خطب صاحب السمو الملكى الخليفة المولى الحسن بن المهدي (الآن خليفة مراكش الأسبانية) خطبة جاء فيها : « إن لبلادنا تاريخاً حافلاً مجيداً ، وإن أمير المؤمنين بالغ بحسن قيادته للمرمى السامى الذى يسترجع مجدها الغابر تحت ظل جلالته لأن

المغرب أمة واحدة لا تعترف إلا بعاقل واحد ستصعد في عهده مدارج الرقي؛ فترجو الله أن يعين جلالكم فيما تقومون به من أعمال.

وفي نفس اليوم وصل السلطان إلى طنجة، حيث أثبت الوطنيون فيها ولاءهم وإخلاصهم لسلطانهم المحبوب. وفي ١١ أبريل الموافق يوم الجمعة توجه السلطان إلى مسجد طنجة حيث أم المصلين بعد أن خطب فيهم خطبة أبان لهم فيها قيمة التمسك بشعائر الدين لأنه هو الوسيلة لبلوغ الغايات التي تنشدها الأمم واستشهد بالآية الكريمة: «يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم». وفي يوم ١٢ أبريل قفل السلطان راجعاً إلى عاصمة بلاده الرباط.

إن هذه الزيارة ذات أهداف لها قيمتها للأسباب الآتية:

- ١ — التدليل على الصبغة العربية للبلاد جميعها.
- ٢ — ضرورة تحقيق الوحدة المراكشية.
- ٣ — توطيد دعائم الثقافة الإسلامية.
- ٤ — تحقيق الأمان القومي.
- ٥ — إشاعة النظام الديمقراطي في الحكومة المراكشية.
- ٦ — محاولة إدخال النظام الدولي الحق في طنجة. وهو النظام الذي يسبق تحريرها نهائياً.
- ٧ — صلة القربى وتجديد أواصر المحبة بين السلطان وإخوانه في المنطقة الخليفة.

ولقد كان لهذه الزيارة رجة عنيفة في الأوساط الرسمية الفرنسية؛ فعمدت الوزارة اجتماعاً خاصاً لدراسة هذه المسألة وطلع رئيس الوزراء على العالم ببيان أعلن فيه بأن السلطان الذي يعتبر نفسه من سلالة النبي صلوات الله عليه ينو إلى الخلافة الإسلامية. وبزيارته هذه أراد أن يطالب

ضمناً بهذا المنصب وليس للصلات التاريخية بين مراکش وشقيقتها أي نصيب في هذه الزيارة . واعتقدت فرنسا والإقامة الفرنسية أن سلطان مراکش بزيارته هذه قد أساء إلى الحريات ومبادئ الاستعمار . فبادرت إلى عزل المسيو لايون المدنى وتنصيب المارشال جوان العسكرى مقماً عاماً مما يدل على أن فرنسا قد بدأت سياسة جديدة في مراکش قوامها العنف والقوة وهذا ما حدث بالضبط . لقد اختفت سياسة جوان منذ اللحظة الأولى التى وطئ فيها أرض مراکش . فبدأ فى تطبيق سياسة التفرقة بين أفراد الأمة وفئاتها المختلفة ، وزادت العلاقات بين الإقامة والقصر توتراً ؛ لأن السلطان وطد العزم على رفض كل ما من شأنه أن يذهب بالمظاهر القومية فى البلاد ؛ لذلك نجده يرفض دائماً التصديق على الميزانية لعلها ما فيها من إجحاف وظلم بالبلاد . حتى أن مشروعهما كان يظل شهوراً دون أن يحظى بالتصديق عليه .

وحاولت الإقامة العامة وفرنسا إنشاء دائرة انتخابية فرنسية فى مراکش ولكن رفض السلطان هذا الاقتراح رفضاً تاماً . بل هدد برفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولى إن لم تصرف فرنسا النظر نهائياً عن هذا الموضوع . فما كان من الحكومة الفرنسية إلا أن عدلت فى الاقتراح الذى اقتصر على أن ينتخب الفرنسيون المقيمون فى مراکش من يمثلهم فى البرلمان الفرنسى . وذلك بأن يدلوا بأصواتهم فى صناديق الانتخاب فى مراکش ولا تفتح هذه الصناديق إلا فى فرنسا .

وبينما تزداد العلاقات بين القصر والإقامة سوءاً يوماً بعد يوم إذا بحكومة فرنسا ترسل إلى السلطان دعوة ودية لزيارة فرنسا ، وذلك لإيهام الرأى العام الفرنسى والمراكشى بأنه لا يوجد خلاف بين الجهتين . ومن ناحية أخرى لتصفية الخلاف الموجود فعلاً فى فرنسا على أيدي الحكومة الفرنسية . ولكن السلطان لم يلب الدعوة إلا بشرط أن تعرض القضية المراكشية

بصفة رسمية على الحكومة الفرنسية، وتتفاوض مع جلالته لإيجاد حل مرض لهذه القضية. كما اشترط الا يغادر مراكش إلا بعد أن يعين أعضاء ديوانه .

وفي باريس حاولت الحكومة جاهدة أن تصرف السلطان عن رغبته تجاه القضية الوطنية. ولكنهم قدم مذكرتين للحكومة طالب فيهما بإلغاء الحماية المفروضة على بلاده . وأخذت الحكومة الفرنسية تحاوره وتداوله دون أن يحصل منها على أية فائدة . فما كان منه إلا أن أصدر بياناً قبل مغادرته فرنسا صرح فيه بأنه لم يحدث أى اتفاق بينه وبين الحكومة . وقفل راجعاً إلى وطنه حيث استقبله الشعب استقبال الأبطال تمجيداً لمواقفه التاريخية التي وقفها تجاه الحكومة الفرنسية . ووقف الاستعمار مثلاً في المارشال چوان يتميز غيظاً وحنقاً .

لقد بدأ چوان في العمل الجدى حينما صمم على القضاء على دعاة الاستقلال وزعماء الحركة الوطنية الذين يساندون السلطان فاتخذ وسائل أهمها :

١ - الصحافة والإذاعة والسينما بمراكش وفرنسا لكي تكون جميعها وسيلة للدعاية ضد الحركة الاستقلالية التي اتهمتها السلطات الفرنسية بالشيوعية . كما اتهمت السلطان بأنه يعارض كل إصلاح تقترحه الإدارة الفرنسية للرقى بالبلاد . وقد حمل لواء هذه الدعاية المغرضة مصلحة الأخبار بالإقامة العامة ومكتب المقيم العام بباريس .

٢ - العناصر الرجعية التي تتألف من مشايخ الطرق وصنائع الاستعمار من الباشوات والقواد الذين يريدون أن يحافظوا على إقطاعياتهم وثرواتهم التي استنزفوها من دم الشعب المراكشى .

٣ - البوليس والجنود والجواسيس الذين وضعهم چوان حول القصر السلطاني لكي يقضوا على أية حركة احتجاج . ولكي يوافوه بالأخبار الدسمة التي يستغلها أسوأ استغلال لمصلحة فرنسا فقط .

٤ - كما فرص جوان ستاراً حديدياً على البلاد وذلك بمنع أى مراكشى من السفر إلى الخارج .

لم يتورع جوان أن يقود حملة تشهيرية ضد السلطان ؛ وذلك عن طريق المنشورات التى تقذف فى حق السلطان وعائلته وتنهش أعراض بناته ؛ بل تجاوزت الأحياء إلى الأموات من آباء السلطان وأجداده فهشت أعراضهم وسبتهم سباً مقذعاً . وكما حاول السلطان أن ينقى شيئاً من هذا السب لم تمكنه الإقامة من ذلك لأنها فرضت رقابة قوية على النشر .

بعد أن عبأ جوان كل الوسائل التى ذكرناها بدأ ينتظر انتهاز الفرص المواتية لكى يضرب ضربته . وواتته الفرصة فى حادثين هامين استغلها أسوأ استغلال وهما :

أولاً : حادث الجلاوى : إن هذا الحادث لا يخرج عن كونه سوء تفاهم حدث بين السلطان والجلاوى الذى يدين بالطاعة للسلطان نظراً لأن هذا الأخير هو الذى عينه فى منصبه فى مدينة مراكش .

ويتلخص هذا الحادث فى أن الجلاوى ذهب لمقابلة السلطان فى أواخر شهر ديسمبر عام ١٩٥٠ لرفع ظلامته إليه . تلك الظلامة التى تتلخص فى حرمان سكان منطقته من حق رفع شكاواهم إلى القصر ؛ وذلك لعدم قبول وفودهم بالأعتاب السلطانية وصرفهم عنها وترك أمرهم موكلًا إليه (الجلاوى) . وقد أعرب الجلاوى أيضاً للسلطان عن استيائه من الحملات الموجهة إليه من حزب الاستقلال والصحف الفرنسية . فلفت السلطان نظره إلى أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تحرم طائفة من رعاياه (السلطان) وقد جرت العادة بالسماح لكل فرد برفع ظلامته إلى القصر . أما فيما يختص بالحملات الموجهة إلى الجلاوى فما عليه إلا رفع شكايته إلى المحاكم وهى التى تفصل فى هذا الموضوع . ويبدو أن الجلاوى قد طالب بما يريد بشئ من

القحة فما كان من السلطان إلا أن أمره بالانصراف على ألا يعود للقصر مرة ثانية دون صدور أمر بذلك .

فاستغلت الإقامة العامة هذا الحادث وادعت بأن الجلاوى حينما قابل السلطان ، ندد بحزب الاستقلال وأساليبه وادعى تواطؤه مع الحزب الشيوعى وانحراف أعضائه عن تعاليم الإسلام والتقاليد المراكشية . وعاب على السلطان موقفه من هذا الحزب ، وراحت الصحف الفرنسية تنسج على هذا المنوال وتصور الجلاوى بأنه الرجل ذو الغيرة الدينية والشهامة العربية الأصيلة .

ثانياً : حادث مجلس الشورى : وحدث أنه فى خلال الدورة العادية لهذا المجلس أثبت بعض الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال ما فى توزيع الميزانية المراكشية من حيف ، وأنها لا تصرف إلا على الجاليات الأجنبية والمصالح الاقتصادية الفرنسية وغيرها ؛ وذلك استناداً على الأرقام والمستندات التى حصلوا عليها من الادارة الفرنسية نفسها فقال السيد أحمد الزيدى المقرر العام للميزانية ورئيس جامعة الغرف المراكشية للتجارة والصناعة فى تقريره ما يأتى :

« فالميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديمقراطية تكون معبرة عن إرادة الأمة ، ومرآة للمسائل التى تهتم الدولة وللجهود التى تبذلها فى تحقيق حاجيات الشعب الأكيدة .

« وأهم ميزة للميزانية المراكشية هو أنها تعبر قبل كل شئ . تعبيراً واضحاً مدعماً بالأرقام عن سياسة الحماية ، .

وختم تقريره قائلاً :

« وقد يكون خيانة منا للثقة التى وضعها فىنا ناخبونا إن لم نقل أن الميزانية كما تضعها الإدارة وتنفذها عاجزة عن رفع مستوى الشعب المراكشى

ونحن لا نتوجه بانتقاداتنا إلى الاختصاصيين الذين وضعوا هذه الميزانية ولكن إلى السياسة التي هم مضطرون إلى الخضوع لها .

« فاتها منا إذن موجه إلى نظام الحماية بأجمعه » .

وقال السيد محمد الأغزاوي المقرر لميزانية الأشغال العمومية في تقريره :

« من الثابت أن الجالية الأوروبية التي تزداد يوماً فيوماً سيطرتها على مقاليد الاقتصاد المراكشي هي التي تستفيد مباشرة أكبر الاستفادة من هذا الجهاز الاقتصادي المؤلف من الموانئ والطرق والسكك الحديدية والسدود والخزانات إلى غير ذلك . أما المغاربة فهم يستفيدون كذلك من هذا الجهاز ولكنها استفادة ثانوية ضئيلة » .

فما كان من الجنرال جوان إلا أن طرد السيد الأغزاوي فانسحب تضامناً معه السيد أحمد اليزيدي وأغلب الأعضاء المنتخبين . وقامت الإدارة الفرنسية بحملة شعواء على حزب الاستقلال لكي تنتقص من سمعته ونادت بأن يتبرأ السلطان منه .

وبينما تحيك الإقامة العامة مؤامراتها ودسائسها إذ يتقدم الجنرال جوان ببعض المطالب للسلطان ؛ ذلك أنه في يوم ٢٦ يناير عام ١٩٥١ ، وقبل مغادرته الأراضي المراكشية إلى أمريكا قابل السلطان وطلب إليه ما يأتي :

أولاً — التبرؤ من حزب الاستقلال :

ثانياً — طرد أعضاء الديوان الملكي وبعض كبار الموظفين .

فرد عليه السلطان بأنه فوق الأحزاب ، وليس هناك ما يبرر أن يزج بنفسه في هذا الطريق . أما طرد الموظفين فهذا عمل ليس له ما يبرره . فعند ذلك أئذره الجنرال جوان قائلاً : إما أن تنفذوا طلباتي وإما أن تتنازلوا عن العرش . وإلا فسأضطر إلى خلعكم تطبيقاً لأوامر حكومتى . وها أنا ذاهب إلى أمريكا وفي وسعكم أن تفكروا في الأمر . وبعد أن غادر جوان القصر

حاصره الجنود الفرنسيون ، وكلفت الإقامة الفرنسية الجلاوى الموتور من السلطان منذ حادث طرده بتحريض القبائل الموالية له ضد السلطان وبموافقتهم على عزله إذا طلب إليهم ذلك .

لقد كانت الصدمة مؤلمة وقوية على الشعب المراكشى والشعوب العربية الإسلامية ، فسارع علماء مدينة فاس يؤيدهم بقية علماء مراكش إلى تجديد بيعتهم للسلطان محمد الخامس ، وذهب وفد خاص منهم لمقابلة جلالتهم وقدموا إليه وثيقة البيعة واستنكروا في الوقت نفسه موقف الجلاوى وأتباعه . أما في مصر فقد تدخلت الجامعة العربية في الأمر وأعلنت تأييدها للسلطان ونددت بأساليب الفرنسيين في مراكش .

ولما عاد جوان من أمريكا توجه إلى القصر ليقف على ما قرره السلطان إزاء مطالبه . ولما لم يجبه السلطان إلى ما طلب خرج حانقاً وعقد مجلساً وزارياً مضافاً إليه بعض العلماء وتداولوا في الأمر طويلاً . وأخيراً قرروا عدم إجابة مطالب المقيم العام وأبلغوه ذلك على الفور . ولكن جوان صرح لهم بقوله : إن لم تنفذوا إرادتي فإن القبائل البربرية ستنتقض على أهل المدن بالذبح والسلب ، وعندها تأتون إلى تطلبون حمايتكم ولكن لن أحميكم .

لم يتزحزح الوزراء والعلماء الوطنيون عن موقفهم فثبتوا وراء السلطان يساندونه ضد القوة الغاشمة . وعند ذلك قرر الجنرال جوان قطع العلاقات الرسمية مع القصر ، فطلب السلطان من الحكومة الفرنسية أن تتدخل في الأمر وتحسم الخلاف دون ما تحيز من جانبها . وفي تلك الأثناء أوعزت الإقامة الفرنسية إلى فرسان القبائل بالتوجه إلى فاس والرباط والنزول بحدودهما موهمة إياهم بأنهم ذاهبون في مهمة رسمية . وفي الوقت نفسه أعلنت الصحافة الفرنسية بأن فرسان القبائل المسلحين في طريقهم لمهاجمة سكان المدن ، وأن الإدارة الفرنسية قد اتخذت احتياطاتها لحماية هذه المدن والقصر السلطاني وقصر ولي العهد وبينما الجو مكدف والأعصاب متوترة إذ بالحكومة

الفرنسية ترسل إلى السلطان مع رسول خاص رسالة تؤكد فيها تأييدها لكل ما يقوم به الجنرال وأنه ليس لديه إلا الإذعان لما يمليه عليه . وفي مساء الأحد ٢٥ فبراير ١٩٥١ أرسل الجنرال جوان للسلطان نص بروتوكول مؤيداً بإنذار شفهي ينذر فيه السلطان بالعزل إن لم يوقع على هذا البروتوكول . ويحتوى البروتوكول على النصوص الآتية :

١ - إصدار بلاغ ملكي وبلاغ وزارى لاستنكار أساليب حزب الاستقلال .

٢ - طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفي الحكومة الوطنية ومدير جامعة القرويين .

٣ - تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين .

٤ - عزل بعض القواد وتعيين آخرين اختارهم الإقامة .

٥ - التوقيع على مشروعات الإصلاحات التي تقدمت بها الإدارة الفرنسية .

ولكن السلطان أمام هذا التهديد المسلح وقع على هذا البروتوكول مضطراً ، فلبثت الإدارة أن أمرت فرسان القبائل بالعودة إلى ديارهم ، ونظمت في الوقت نفسه مظاهرات عدائية ضد السلطان وحزب الاستقلال ومثل المقيم رواية مفضوحة على مسرح البلاد قصد منها إيهام الرأى العام الفرنسي بتأييد المراكشيين لما يقوم به من أعمال . وقد اعتقلت السلطات عدداً كبيراً من أعضاء حزب الاستقلال وزجت بهم في السجون منذ قيام هذه الأزمة الأخيرة .

وما لبثت القبائل التي سخرتها الإقامة أن تنهت إلى حيلة جوان . فقام الأهليون بمظاهرات عدة ، وتوافدوا على مراكز القواد ورجال المراقبة الفرنسية وهم يرددون هتافات معادية للفرنسيين ولأساليبهم المكشوفة وطالبوا في الوقت نفسه بعزل القواد الذين ناصبوا السلطان العدا .

وفطنت الحكومة الفرنسية لما يقوم به جوان فأبدلته بالجنرال چيوم لكي تهدي من نائرة الرأي العام المراكشى . ولم يكن چيوم بأقل صلفاً من زميله جوان إذ بمجرد أن عُين في منصب الإقامة صرح بقوله بأنه سوف يطعم الوطنيين التبن وأنه سيحطم أسنان الذين يرفضون مصافحته . ولكن هذه التصريحات وغيرها لم تغل في عزم الوطنيين بل إنهم أعلنوا الاستمرار في مقاطعتهم لكل ما هو فرنسى ومساندة السلطان الوطنى مهما كلفهم ذلك من دماء أو مال .

وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ تظاهر المراكشيون محتجين على قتل الفرنسيين الزعيم النقابى التونسى المغفور له السيد فرحات حشاد . وقامت مراكش عن بكرة أبيها تستنكر هذا الاعتداء الإجرامى من جانب المستعمرين فما كان من الجنرال چيوم إلا أن أمر فرق الجيش جميعها بالنزول إلى المدن لإخماد المظاهرات . ولكن هذا الجيش فى الواقع لم يأت للإخماد فقط بل لتنفيذ ما اتوى عليه چيوم وهو توجيه صفعه قوية للوطنيين زاعماً بذلك إرهابهم وتخويفهم . وعاث الجند قتلا وذبحاً لدرجة أن الإدارة أمرت رجال المطافىء بغسل الشوارع ليلا من الدماء التى تلطخت بها . وفى اليوم التالى وجهت إلى حزب الاستقلال تهمة تحريض الأهالى وإثارة الشغب وألقت القبض على جميع زعمائه . وصدر أمر الإدارة بحل حزب الاستقلال ومصادرة صحفه ومجلاته وإغلاق داره ونواديه . وبعد أن تم لها ما أرادت توجهت إلى القصر بأنظارها لكي تتال من روحه المعنوية وتخضد شوكة السلطان الذى أصبح وحيداً فى الميدان بعد أن شتت السلطات حزب الاستقلال .

المؤامرة الكبرى

وفي ٣٠ مايو عام ١٩٥٣ سلم الجنرال چيوم إلى الميسو جورج بيدو وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت التماساً موقعاً عليه من ٢٧٠ شخصاً من باشوات مراکش يطلبون فيه عزل سلطان البلاد سيدي محمد الأمين عن العرش . واستند الباشوات في ملتصمهم الذي رفعوه للفرنسيين إلى الأسباب الآتية :

أولاً — معارضة السلطان الإصلاحات التي عرضها الفرنسيون لحسم النزاع بين باريس والرباط .

ثانياً — ثقافة السلطان الفرنسية وآراؤه الحديثة تؤلم شعور وإحساس سكان مراکش المسلمين .

كما زعم هؤلاء الباشوات أن سياسة السلطان تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية (أي أنه شيوعي) .

وكانت هذه أول خطوة من خطوات المؤامرة التي اتفق الفرنسيون والجلالوى على تديرها . وفزع الشعب المراكشي لهذا الإجراء الذي لا يستند إلى أي دليل مادي ، والذي يعتبر خيانة كبرى من جانب هؤلاء الباشوات والقواد الموقعين على هذا الالتماس . ووجه الزعماء الوطنيين المنفيون في طنجة نداً إلى جامعة الدول العربية يناشدونها فيه العمل على إحباط أية محاولة لخلع السلطان . كما طلب زعماء حزب الاستقلال والحزب

الديمقراطي من الجامعة دعوة لجنتها السياسية إلى انعقد اجتماع للبحث في المؤامرة التي عمد إليها بعض الخونة لخلع السلطان . كما أبرق هؤلاء الوطنيون باحتجاجاتهم إلى المسيو فنان أوربول رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس وزارة الخارجية الفرنسية .

وتوجه الجنرال جيوم إلى القصر لمقابلة السلطان لكي يقنعه بوجوب التنازل عن العرش أو إجابة جميع المطالب التي تملها عليه فرنسا . ولكن السلطان أصر على موقفه ولم يتزحزح عن ما صمم عليه ، وهو الوقوف دائماً إلى جانب المصلحة المراكشية . وقد بلغت الحالة في البلاد حد الخطورة لدرجة أن الجنرال جيوم أصدر أوامر عاجلة لاعتقال عدد كبير من الوطنيين في سائر أنحاء البلاد خوفاً من اندلاع لهيب الثورة ، وخاصة عقب إعلان ما جاء بعريضة القواد والباشوات . وامتلات شوارع المدن بالجنود الفرنسيين والسنغاليين وهم يتحركون كالبرق الخاطف بملابس الميدان لمناطق الحراسة التي أقامتها السلطات الفرنسية على بيوت الذين وقعوا على عريضة خلع السلطان . وقد أظهرت الجالية الفرنسية في مراكش استياءها بمقام به الجنرال جيوم ، واتهمته بأنه لم يختار الوقت المناسب لتنفيذ مؤامره لخلع السلطان واتهمته أيضاً بأنه أساء استعمال أوراقه .

وفي ٢ يونيو عام ١٩٥٣ أصدر القصر الملكي بياناً رسمياً احتج فيه السلطان على العريضة التي قدمها القواد والباشوات إلى الحكومة الفرنسية يطلبون فيها خلعها وهذا نص البيان :

« كانت دهشتنا عظيمة حينما اطلعنا في الصحف على العريضة المزعومة التي قدمها بعض الباشوات والقواد إلى الإقامة العامة ضد جلالة السلطان ، ووضعاً للأمور في نصابها رأينا أن نلفت النظر إلى ما يأتي :

١ - إن هؤلاء الباشوات والقواد موظفون معينون من قبل السلطان بواسطة مراسيم يصدرها جلالتهم ليمثلوه في المدن والبادي . ولذلك فإنه ليس

من حقهم التمرد على السلطة المركزية دون أن يخلوا إخلالاً خطيراً بأبسط قواعد الحكم . وبالطاعة الواجبة عليهم نحو العرش . وليس لهؤلاء الموظفين أية صفة تخول لهم حق التدخل في الشؤون السياسية العامة التي هي من صميم اختصاص حكومة (المخزن) وعلى رأسها جلالة السلطان . كما ليس لهم أى حق في أن يتدخلوا في الشؤون الدينية التي لم تكن قط من اختصاصهم . أما أن يزعموا لأنفسهم التعبير عن الرأى العام للأمة فهذا ما تجعلهم وظائفهم بمعزل عنه .

٢ - إن جلالة السلطان باعتباره الرئيس الدينى للدولة لم يتدخل فى أى وقت من الأوقات عن الدفاع عن سلامة الدين كما شهد بذلك علماء الإسلام بمملكته فى أكثر من بيان أصدره .

٣ - إن جلالة السلطان اعتبر نفسه دائماً فوق الأحزاب السياسية كما تشهد بذلك أعماله وتصريحاته السياسية التى لا يتوخى فيها إلا مصالح البلاد العليا ، وأن حكومة المخزن لا تجهل المناورات التى سبقت تقديم هذه العريضة كما لا تجهل أساليب الضغط التى ذهب ضحيتها بعض الباشوات والقواد بقصد الحصول على توقيعاتهم . وقد لعبت القرارات التى أصدرتها الإقامة العامة أخيراً بعزل عدد كبير من الموظفين دوراً فاصلاً فى إنجاز هذا الضغط ، وقد استنكر جلالته هذه التصرفات يومئذ فى مذكرة رسمية قدمها إلى الحكومة الفرنسية . ومما يجدر ملاحظته هنا ما يتمتع به جلالته من حق فى تعيين من يمثلونه فى هذه المناصب . بيد أنه قد اعتدى على هذا الحق فى الواقع اعتداءات متوالية يضاف إلى ذلك أن الشعب المراكشى بمختلف طبقاته قد أعرب فى جميع المناسبات عن تعلقه بملكه وإخلاصه له واطمئنانه لخططه السياسية الأمر الذى يجعل هذه العريضة خالية من كل قيمة .

دربما أن العلاقات القانونية القائمة بين جلالة السلطان وبين الحكومة الفرنسية لم تتغير . فإن من واجب هذه الحكومة أن تحبط كل مؤامرة من

شأنها أن تعكس صفو هذه العلاقات وتعرض أمن الدولة للخطر .

وقد قلقت الدوائر الفرنسية قلقاً شديداً من هذا البيان الذي اتهم السلطان فيه الإقامة العامة بأنها قامت بمناورات ضد حكومة مراكش الوطنية وباعتداءات على اختصاصات جلالة السلطان وبتهريض موظفي جلالاته على شق عصا الطاعة . وأراد الميسو روبنسون وزير فرنسا المفوض بالنيابة عن الجزائر حيوم الذي كان متغيباً في جبل طارق في ذلك الوقت ، أن يدخل بعض تعديلات على البيان حتى لا يكون قوى اللهجة ، فأجابه السلطان إلى رغبته . وبالرغم من ذلك فإن السلطات الفرنسية حالت دون نشره في أنحاء العالم .

وقد أبرق عدد من الذين وقعوا على العريضة المزعومة إلى القصر الملكي يستنكرون الزج بأسمائهم في مؤامرة ضد عاهل البلاد الذي لا يكونون له إلا الإخلاص والتقدير . وفي هذا ما يدل دلالة واضحة على أن المؤامرة كانت محبوكة ومتفقا عليها .

وفي ٣ يونيو عام ١٩٥٣ أرسل مجلس العلماء برقية إلى كل من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي ووزير خارجية فرنسا ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية تتضمن بيان مجلس العلماء بشأن العريضة التي وقعها هؤلاء الباشوات والقواد وطالبوا فيها بخلع السلطان . ويشتمل البيان على ما يأتي :

« إن مجلس كبار العلماء الذي وكل إليه السهر على سلامة الدين الإسلامي ، وهو المختص ببيعة سلطان مراكش يعبر لكم عن استنكار الشعب المراكشي الشديد للعريضة التي نشرت في الصحف باسم الباشوات والقواد ، .

كما ورد في هذا البيان : « إن جهل هؤلاء الباشوات التام بأبسط مبادئ الإسلام ، قد دفع بهم دون خجل إلى أن يرتكبوا جهازاً جريماً ضد

السلطان والنيل من كرامته باعتباره رئيس المسلمين في بلاده ، ولذلك فإن مجلس العلماء يرى وجوب محاكمة من دبروا هذه الحركة أو اشتركوا فيها أو أمدوها بالمال باعتبارهم مشتركين في تعكير أمن الدولة الداخلي .

« وكذلك كل موظف فرنسي عمل على خرق الالتزامات التي التزمت بها فرنسا في معاهدة الحماية ، حتى لا تزيد هذه الخيانة العظمى التي يرتكبها بعض الموظفين الصغار في الحكومة المراكشية ، في التوتر الحالي القائم بين الدولتين ، وذلك للعمل على تهدئة شعب معذور في غضبته من أجل سلطانه ، .

وفي ٤ يونيه أصدر أربعة من كبار الحكام في مراكش بإسم القواد والباشوات المراكشيين بياناً أكدوا فيه ولاءهم لجلالة السلطان وحملوا حملة عنيفة على الجلاوى لإرساله العريضة التي سبق الكلام عنها والتي كانت بمثابة فتيل أشعل نيران الثورة المراكشية الحالية . وقد وصف هؤلاء الحكام الجلاوى بالباشا الأسود وصنعة الاستعمار الفرنسي ، واتهموه بالخيانة وقالوا إن الشعب المراكشي بأسره ملتف حول مليكه . أما هؤلاء الحكام فهم السادة الفاطمي بن سليمان باشا مدينة فاس ومحمد الجنان باشا مكناس ومحمد الصيحي باشا مدينة سلا والبكاي بن مبارك باشا مدينة صفرو .

وأبرق علماء طنجة إلى السلطان ورئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس النواب الفرنسي يعلنون ولاءهم لجلالته ، ويستنكرون العريضة المزعومة . وطالب هؤلاء العلماء باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الموقعين على هذه العريضة . وقد أعلن الزعماء الوطنيون في الرباط أن الإقامة العامة الفرنسية في مراكش هي التي أوعزت إلى الجلاوى بإعداد تلك العريضة وتوقيعها .

وعاقبت السلطات الفرنسية كل من استنكروا هذه العريضة أو اتهموا الإقامة العامة بتدبير المؤامرة . فأصدر الجنرال لابارا الحاكم العسكري لمدينة فاس قراراً بمنع صاحب الفضيلة الشيخ محمد بن العربي العلوي شيخ الإسلام

من مواصلة إلقاء دروسه الدينية بالجامع الأعظم في المدينة ، بدعوى أنه كان القوة المحركة وراء الموقف الذي وقفته هيئة كبار العلماء لإجباط المؤامرة التي أطلق عليها في ذلك الوقت « مؤامرة جيوم — الجلاوى » .

لقد تأخر نجاح هذه المؤامرة بعض الوقت نظراً لأن فرنسا لم تكن وزارتها قد تألفت بعد ، ونظراً للسرعة الفائقة التي دبرت الإقامة بها هذه المؤامرة . فلم يستطع جيوم أن يجني الثمرة التي كان يأمل أن يجنيها في الحال ، وبقيت الإقامة على أتم استعداد للسير في مؤامرتها بمجرد أن يتم تأليف الوزارة .

وتمكن الوطنيون بعد ذلك من الوقوف على أسماء الذين وقعوا على العريضة ، وهم حسب تعدادهم ٢٥٠ من الباشوات والقواد و ٦ من العلماء و ٣١ من الأعيان . وقد أدلى السيد علال الفاسي ببيان قال فيه :

« إن مجرد استلام الجنرال جيوم للعريضة المزعومة يعد خرقاً للهام المناطة به كممثل للجمهورية الفرنسية في مراکش ، لأن كل ما يتعلق بعرش مراکش يرجع إلى الشعب المراكشي نفسه . وما تجدر ملاحظته أن الإقامة الفرنسية العامة قد بدأت في حبك هذه المؤامرة منذ عام ١٩٥١ فاعتقلت رجال الدين ، وأقالت عدداً كبيراً من الوزراء والباشوات والقواد ، وأغدقت الأوسمة على من عينتهم مكاينهم وألغت الديوان الملكي . كما قام الجنرال جيوم يصحبه الباشا الأسود بجولات في أنحاء البلاد حمل فيها حملات شعواء على السلطان ، وعباً قسم الدعاية والنشر بالإقامة العامة لتوجيه حملة لا تعرف الهوادة ضد جلالته في الصحافة والإذاعة في كل من مراکش وفرنسا .

« أما الغاية من مؤامرة جيوم — الجلاوى ، فلا شك أنها تستهدف الحيلولة بين السلطان وجميع مستشاريه وأعوانه المخلصين ، حتى يضطر في النهاية إلى الالتجاء إلى فرنسا لحمايته ، وبذلك تستطيع أن تساوومه حتى يخضع ويوقع على ما يسميه الفرنسيون « مراسيم الإصلاحات » .

« وبما أن الإقامة الفرنسية العامة بحبكها لهذه المؤامرة قد أدخلت إخلالا خطيراً بشئون الأمن ، فإن من حق الحكومة المراكشية أن تسترجع حقها في السيطرة على هذه الشؤون لكي تقوم بحماية المملكة من مثل هذه الدسائس كما أن من حقها ان تطالب بجلاء الجيوش الفرنسية عن البلاد ؛ لأن أكثر من حادث قد برهن على أن هذه الجيوش تعمل هي نفسها على الإخلال بالأمن . وقد كان من الأسباب التي دعت الجزائرل جيوم إلى استصدار العريضة المزعومة ما تراه إليه من أن هناك رأياً يخامر الوزارة الفرنسية السابقة لإجراء مفاوضات مباشرة مع السلطان في باريس ، فأراد الجزائرل جيوم أن يبرهن لحكومته على أن هناك قسماً آخر من الشعب المراكشي لا يشاطر السلطان آراءه السياسية . وتمكن جيوم من أن يخدع وزارة الخارجية الفرنسية عن حقيقة وجود حزب الاستقلال المراكشي الذي يمثل أغلبية الشعب الساحقة . وأن حزب الاستقلال بالرغم من كل ما أنزل به الفرنسيون من نكبات ، مصر تمام الإصرار على ألا ينازل الإقامة العامة في الميدان الذي تختاره هي . وأن مثله الأعلى في كفاحه هو تكتيل الشعب المراكشي ، لتحطيم العدوان الفرنسي في هذه البلاد . إن هذه الأسباب مجتمعة هي التي دعت حزب الاستقلال المراكشي إلى أن يطلب من الكتلة الأفريقية الآسيوية عقد اجتماع عاجل لإعادة النظر في المسألة المراكشية على ضوء ما طرأ عليها من التطورات أخيراً ، .

وأصدر السيد عباس التازي باشا مدينة الرباط عاصمة مراكش والسيد مولاي حفيظ باشا مدينة السطات والسيد محمد شمشيه باشا مدينة ابن الرشيد بياناً أعلنوا فيه استنكارهم الشديد لموقف الباشا الأسود وتضامنهم المتفاني مع مليكهم في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي البغيض .

وفي ٦ يونيه أصدرت اللجنة المسيحية للتوفيق بين فرنسا والمسلمين بياناً استنكرت فيه العريضة المزعومة جاء فيها أنه ليس لهؤلاء الباشوات والقواد

أى صفة تؤهلهم للدفاع عن الشريعة الإسلامية ؛ لأن السلطان وحده هو الرئيس الروحي وحامي الإسلام . ونوه البيان - تنويراً للرأى العام الفرنسى - بالمادة الأولى من معاهدة الحماية التى نصت على أن ترعى فرنسا شئون البلاد الإسلامية ، وأن تحافظ على المعاهد التى يدرس فيها الدين الحنيف . وطالبت اللجنة فى ختام بيانها بأن تتخذ الحكومة الفرنسية الإجراءات التأديبية ضد موقعى العريضة والمحرضين على توقيعها ، تمشياً مع ما تقتضيه معاهدة فاس . وأرسل جلالة سلطان مراكش إلى الحكومة الفرنسية فى اليوم الخامس من هذا الشهر مذكرة احتجاج شديد اللهجة اتهم السلطان فيها الإقامة الفرنسية العامة بتعكير صفو الأمن وإثارة الفتن . كما أصدرت الحكومة الوطنية فى نفس هذا اليوم فى اجتماع غير عادى عقد برئاسة السيد محمد المقرئ الوزير الأكبر بياناً إجماعياً أعلنت فيه تأييدها المطلق لجلالة السلطان فى كفاحه من أجل تحقيق أمانى بلاده . كما استنكرت الحكومة خيانة الجلاوى للمليكة وبلاده .

ووجه ٣١٨ عالماً من علماء المسلمين فى أنحاء مراكش المختلفة نداء إلى العالمين الإسلامى والمسيحى كشفوا فيه عن دسائس الإقامة العامة والباشا الأسود فى البلاد ، وطلبوا من المسلمين والمسيحيين فى العالم بإسم الدين تأييد سلطان مراكش فى موقفه الوطنى الذى توجبه كل الديانات السماوية وأقدس المبادئ الإنسانية .

وبينما يكاد الشعور العام ينفجر ، وصلت البرقيات من الدار البيضاء تفيد بأن حالة زعماء حزب الاستقلال المعتقلين تزداد سوءاً يوماً بعد يوم بسبب التعذيب والتشكيل بمناسبة توتر الحالة فى البلاد . وعلى رأس الذين عذبوا تعذيباً شديداً السيد أحمد مكوار عضو مجلس الحزب الأعلى ، الذى نقص وزنه إلى ٤٠ كيلو جراماً لفداحة ما لقيه من عذاب . كما عذب غيره بمثل ما عذب به .

وفي ٢٩ يونيه أصدر جلالة سلطان مراکش بياناً رسمياً جاء فيه :

« إننا نؤكد لشعبنا عزمنا على مواصلة العمل لخيره وسعادته المادية والمعنوية . وأن هدفنا هو تمكين البلاد من تدير شؤونها بنفسها بأسلوب ديمقراطي ، حتى تتبوأ المكان اللائق بها بين الدول الحديثة . لهذا رغبتنا في مذكراتنا المتعددة إلى الحكومة الفرنسية ، في وضع اتفاق ينطوى على تصميم شامل ملائم لروح العصر ، ينفذ في آجال محددة معينة . ورثما يتم هذا الاتفاق صادقنا على مشروع تكوين مجالس قروية باعتبارها مراكشية صرفة . أما مشروع المجالس البلدية فهو يلقى صعوبات مازلنا نأمل تذليلها نظراً لعدم الوصول إلى اتفاق بشأن الصفة القانونية التي يراد أن تخول للفرنسيين القاطنين في المملكة في المشاركة في هذه المجالس ، بيد أنه من المستحيل المصادقة على مشروع مثل هذا في جو تسوده الدسائس والأهواء الجاحمة . »

وفي ١٢ أغسطس أصدر جلالة السلطان بياناً رسمياً وجهه إلى كل من رئيس الحكومة الفرنسية ورئيس الجمهورية وإلى الرأي العام الفرنسي ، أعرب فيه عن استيائه من النشاط الذي يقوم به الجلاوى ضد العرش المراكشي . وقال جلالتة أن النشاط الذي يبذله هذا الباشا بمعاونة السلطات الفرنسية من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة في مجال العلاقات بين فرنسا ومراكش . وقد دأب الجلاوى منذ عام ١٩٥٠ على القيام بسلسلة متصلة الحلقات من الدسائس والمؤامرات البغيضة بتشجيع من الفرنسيين الرسميين ، وبفضل الإجراءات الجائرة التي اتخذتها السلطات الفرنسية ، مما أدى إلى تأليف هيئة معارضة تزعم أنها صديقة لفرنسا . وقد اتضح أن هذه الهيئة موجهة ضد العرش والجالس عليه . ولما كانت هذه المعارضة مجردة من كل صفة تمثيلية ، وكان معظم أعضائها من صنائع السلطات المحلية في مراکش ، فهي ليست في الواقع معارضة بالمعنى الديمقراطي المفهوم . وأعرب جلالتة عن دهشته في أن تسمح الحكومة الفرنسية لهذا

الجلالوى وغيره من صنائع السلطة المحلية الذين تتألف منهم هذه المعارضة المزيفة ، بأن ينشروا دعوة واسعة لدسائسهم فى الصحف الفرنسية الخاضعة للرقابة المراكشية . وأبدى السلطان استياءه واستنكاره الشديدين لتمكين الجلالوى وأمثاله من عقد الاجتماعات وإلقاء الخطب فى حرية مطلقة بقصد التآمر على العرش وأمن البلاد ، فى الوقت الذى ما برحت فيه الأحكام العرفية قائمة . وفى الوقت الذى تحظر فيه السلطات الفرنسية عقد أى اجتماع إلا بإذن منها ، بما يدل على تواطؤ هذه السلطات مع هؤلاء الخونة .

وأكد جلالته فى بيانه أنه بالرغم من أن شعبه الكريم بجميع طبقاته قد أعرب عن استنكاره الشديد للتآمر ضد جلالته ، فإن هذه المؤامرة ما تزال تحاك فى وضح النهار ؛ الأمر الذى من شأنه أن يؤثر تأثيراً خطيراً على العلاقات المراكشية الفرنسية .

ولفت السلطان نظر الحكومة الفرنسية إلى أن السكوت على القائمى بهذه المؤامرة يؤدى إلى نقض فرنسا تعهداتها ، وبالأخص معاهدة عام ١٩١٢ التى تقضى بالمحافظة على العرش المراكشى وصيانة الجالس عليه ومن سيخلفه من كل خطر داخلى أو خارجى . إلى أن قال ما نصه : « ولكى نتجنب ما سينجم عن هذا السكوت من اضطراب دموى يهدد السلم فى هذه المنطقة الحيوية من العالم ، نطلب من الحكومة الفرنسية أن تضع حدا لهذه المؤامرة . ونظراً لأننا ما برحنا نأمل فى أن تستجيب فرنسا لهذا الطلب ، فإننا نلج على شعبنا بأن يلزم الهدوء ويتمسك بأهداب السلم ، .

وبعد أن عرض البيان لما قام به جلالته منذ رحلته الرسمية إلى فرنسا فى أواخر عام ١٩٥٠ للوصول إلى حل مرض لقضية بلاده ذكر ، أن هذه الحركة المصطنعة التى يقوم بها الجلالوى بإيعاز من السلطات الفرنسية ، تهدف إلى قلب نظام الحكم الشرعى فى البلاد وترك المشكلة المراكشية معلقة ، .

واستطرد جلالته فى بيانه يقول : « إن جميع المحاولات التى قننا بها تهدف

إلى تسوية القضية المراكشية بواسطة مفاوضات حرة ومباشرة تتم في جو تسوده الثقة والتفاهم المتبادل . وقد أوضحنا في مذكراتنا العديدة إلى الحكومة الفرنسية أننا نريد أن نمنح شعبنا نظاماً ديمقراطياً حديثاً من شأنه أن يقضى على عهد الامتيازات الصارخة ، ويضمن المحافظة على المصالح المشروعة لأفراد الجالية الفرنسية في مراكش .

لم يصدر السلطان هذا البيان إلا بعد أن تأكد أن السلطات الفرنسية ماضية في خطتها التي ترمى إلى خلعها ، وأنه أحس بالخطر الذي يحدق به ، حتى صار معروفاً أن السلطات الفرنسية قد بدأت تفكر في ذلك الوقت ، في اختيار من يخلفه على العرش . وانتشرت الإشاعات تقول بأن فرنسا قد تختار الأمير حسين بنجل السلطان عبد الحفيظ الذي خلعه الفرنسيون في عام ١٩١٣ بعد أن أرغموه على توقيع معاهدة الحماية في ٣٠ مارس عام ١٩١٢ .

ولم يتورع الجلاوى عن نشاطه المعادى للسلطان بل استمر في سياسته المناهضة له هو ومؤيدوه من الباشوات . ولم تحرك الحكومة الفرنسية ساكناً لمنع الجلاوى من المضي في حملته ضد السلطان . بل إنها — في هذا الجو الخائق — أعربت عن رغبتها في أن يوقع السلطان على مشروعات الإصلاح التي وضعتها فرنسا والتي يرى فيها السلطان عقبة كأداء في سبيل تقدم البلاد القومى فلم يوقع عليها . فخركت الجلاوى وأنصاره ليقوموا بمؤامرتهم التي كانوا يظنون أنها سترغم السلطان على التوقيع على المشروعات .

وعلى الرغم مما بذله السلطان لكي يتحاشى وقوع فتنة في البلاد ، حدث أنه في يوم ١٣ أغسطس عام ١٩٥٣ أخذت قبائل البربر تتدفق من جبال الأطلس ليحضرُوا عقد اجتماع في مدينة مراكش دعا إليه الجلاوى بإيعاز من السلطات الفرنسية ، قصد الزحف على العاصمة لخلع السلطان . وقد احتشد ما يزيد على ١٢ ألفاً من الفرسان البربر وضعتهم السلطات تحت تصرف صنيعتها . والمفهوم أن الجلاوى كان يرمى إلى مبايعة أى أمير لتنصيبه على

عرش البلاد ليكون ألعوبة في أيدي الاستعمار وأنصاره . وقد دعا الجلاوى
ثلة من العصاة الذين يسировون في ركاب الفرنسيين ، إلى عقد هذا الاجتماع
في يوم الجمعة الموافق ١٤ أغسطس ، ليكون فرسان البربر في ركابه ساعة
الزحف على العاصمة وخلع السلطان . ولقد كان على رأس المنشقين عبد الحى
الكتانى أحد أذعياء مشيخة الطرق الصوفية والصنيعة الثانية — بعد
الجلاوى — للاستعمار الفرنسى في البلاد .

وبالرغم من البيان الذى أذاعه السلطان وأندز فيه بسوء العاقبة ، فإن
الحكومة الفرنسية لم تترشح عن موقفها ولم تتراجع كما تراجعت في عام
١٩٥١ أثناء المؤامرة التى حاك حباثلها جوان وأراد خلع سلطان البلاد .
ويبدو إصرار الفرنسيين على المضى في مؤامرتهم من أن الجنرال جيوم عندما
حضر من العاصمة الفرنسية في صبيحة يوم الجمعة قاطعاً أجازته بأمر رئيس
الحكومة الفرنسية المسيو لانيل في ذلك الوقت ، لم يصرح بأى شىء يفهم
منه تغيير سياسة فرنسا . بل تبادلز إلى الأذهان بأن جيوم ما قطع أجازته
إلا لى يخطو الخطوة النهائية في المؤامرة . وما يؤيد ذلك ما صرح به
الجلاوى قائلاً : « إن الأمور قد تطورت تطوراً خطيراً لا يمكن معه العمل
على وقفها ، وإنى جندى نخور بوسامه العسكرى ، ولن أترجع مهما كانت
الظروف » . كما أعلنت الدوائر الرسمية في دار الإقامة العامة بأن خطر الحرب
الاهلية يهدد البلاد . ونشرت الصحيفة الفرنسية بى ماروكان Petit Marocain
تصريحاً للجلاوى قال فيه : « إننا بلغنا نقطة الخطر وقد حدد كل فريق مركزه
رسمياً ، ولم يعد فى وسعى أن أوقف تطور الأمور إلى مداها المحتوم » . كما
صرح الجنرال جيوم غداة وصوله من باريس بقوله أن مهمته أصبحت
تتركز في المحافظة على الأمن وتنفيذ مشروعات الإصلاح التى وضعتها
الحكومة الفرنسية ورفضها السلطان وما زال مصرأ على رفضها ... ؟

وزادت حدة التوتر عندما أصدر ٣٩ مفتياً شرعياً فتوى شرعية أوضحوا

فيها أن الشريعة الإسلامية التي هي القانون الأساسي لمراكش تقضى بإهدار دم الباشا الأسود وغيره من القواد والباشوات الذين شقوا عصا الطاعة على ملك البلاد بوصفه الرئيس الديني الأعلى لسائر المؤمنين، إذا لم يعلنوا توبتهم وتبرؤهم من المؤامرة الاستعمارية التي تهدف إلى خلع السلطان بسبب سهره على مصالح بلاده ودفاعه عن حريتها واستقلالها .

وفي مساء الخميس ١٣ أغسطس عقد الجلاوى اجتماعاً في داره من أنصاره ، وأخبرهم بأن قراراً هاماً سيتخذ الليلة ، وأنه سيتصل بهم في صباح الجمعة ١٤ أغسطس . وقد رشح المجتمعون في اجتماعهم محمد بن عرفة للجلوس على العرش . وحاصرت القوات الفرنسية القصر الملكي وقصر ولى العهد كما ضرب نطاق من القوات المسلحة على جميع منافذ المدينة .

وفي هذا الجو القاتم تقدم الجنرال جيوم لمقابلة السلطان وأنذره بالخلع إن لم يوافق على ثلاثة مطالب معينة ، وشفع إنداره هذا قائلاً بأن الحكومة الفرنسية أمرته بأن يتدخل لوقف الجلاوى من المناداة بالأمير محمد بن عرفة سلطاناً ، وأن هذا التدخل مرتهن بموافقة جلالته مع المطالب المذكورة . كما أرجأ الجلاوى تنفيذ خطته مدة أربع وعشرين ساعة تنفيذاً لأمر المقيم الذي رأى بأنه ربما يوافق السلطان على هذه المطالب . أما المطالب فهي :

١ — المصادقة على المشروعات الفرنسية التي تقضى بإشراك الفرنسيين في المجالس البلدية بنسبة ٥٠ ٪ مع منحهم حق التصويت .

٢ — تنازل جلالة السلطان عن سلطاته التي نصت عليها معاهدة الحماية إلى رئيس وزرائه .

٣ — إصدار بيان من جلالته يقر فيه بأن الأمم المتحدة غير مختصة بنظر القضية المراكشية ، بوصفها قضية تخص فرنسا ومراكش وحدهما .
وبالرغم من هذا التهديد وهذا الوعيد لم يوافق السلطان على إجابة هذه

المطالب والتوقيع على مشروعات الإصلاح . ومنعت السلطات الفرنسية السلطان من الخروج لأداء فريضة الجمعة في هذا اليوم .

وقابل الجلاوى الجنرال جيوم لإيجاد حل سريع للورطة التى وقع فيها . فاتفق الاثنان على تنصيب محمد بن عرفه إماماً للمسلمين . على أن تكون بيده السلطات الدينية ، ويظل السلطان محمد الخامس كما هو ويده بقية السلطات . واحتفل الجلاوى فى قصره وبحضور الأعيان والبربر بتنصيب محمد بن عرفه عم السلطان محمد الخامس ، إماماً للمسلمين كما كان متفقاً عليه ، وذلك فى يوم ١٦ أغسطس .

أما محمد بن عرفه هذا فهو رجل قصير القامة فى الرابعة والستين من عمره . وقف بين أعوان الاستعمار لتنصيبه إماماً وسط دق الطبول وعزف موسيقى قصر الجلاوى . وقد رأت السلطات الفرنسية فى تنصيب إمام جديد ، حلاً وسطاً بين خطة الجلاوى التى ترمى إلى عزل السلطان ، والحكومة الفرنسية التى تخشى من عزله . ولكن لو علم المستعمرون وصنائعهم ، بأن السلطين الزمنية والروحية لم تخرجا فى مراكش عن يد واحدة هى يد السلطان ، لما فعلوا ذلك . ولذلك بدا لهم منذ اللحظة الأولى أن السلطان محمد بن عرفه سوف لا يمكنه الاحتفاظ بعرشه مهما كانت الظروف .

البشورة

ما كاد يعلن نبأ تنصيب الإمام الجديد حتى قامت المظاهرات في طول البلاد وعرضها ، وزحف على قصر الجلاوى في مدينة مراکش نيفاً وألف وخمسمائة من المراكشيين ، فتصدى لهم البوليس وأطلق عليهم النار ، فقتل أربعة وجرح ١٥ بينهم إحدى السيدات واعتقل ٣٥ كما قتل اثنان من رجال البوليس طعنًا بالممدى .

وقامت في الرباط مظاهرة ضخمة تأييداً للسلطان تتألف من ثلاثة آلاف مراكشى ، يحملون الأعلام وصور السلطان . فتصدى لهم الفرنسيون وحالوا بينهم وبين الحى الافرنجى في المدينة . وجرح اثنان من الفرنسيين في التصادم الذى وقع بين المتظاهرين ورجال البوليس واعتقل ١٣٠ من المتظاهرين .

وقد حالت السلطات الفرنسية دون تدفق المراكشيين المناصرين للسلطان من أهل فاس والدار البيضاء على العاصمة . وألقى البوليس القبض على عشرة من المراكشيين متهمًا إياهم بتحريض تجار فاس على الاضراب ، احتجاجاً على مؤامرات الجلاوى والفرنسيين لخلع السلطان . كما رد رجال البوليس ستمائة سيارة خاصة بالمراكشيين كانوا في طريقهم من الدار البيضاء إلى العاصمة الرباط للزود عن السلطان . وقد تأهب باشا الدار البيضاء للخروج على رأس جيش من أنصاره لمقاتلة الجلاوى فأسرع الفرنسيون وعزلوه وحالوا بينه وبين ما يريد .

وحاصر الفرنسيون مساجد الدار البيضاء وفنشوا الخارجين منها

وتسكنوا من ضبط بعض المدى والحرب كان يتسلح بها الثوار . وألقي الثوار في هذه المدينة بترولا على أحد الحوانيت وأشعلوا النار في إحدى المدارس الفرنسية وحاصروا قوة من رجال البوليس لم تتمكن من الفكك إلا بعد أن جاءتها نجدة من البوليس أطلقت الرصاص على الوطنيين .

أما في طنجة فقد أعلن الإضراب العام ، وأغلقت جميع المتاجر أبوابها منذ الصباح الباكر . كما قامت اضطرابات خطيرة في مدينة وجدة على الحدود بين مراکش والجزائر قتل فيها عشرة من المراكشيين .

وفي غمرة الأحداث أصدر السلطان بياناً رفض فيه الاعتراف بالإمام الجديد ورمى المتآمرين بالكفر والزندقة . ومما جاء في هذا البيان :

« إنني ما زلت سلطان مراکش وزعيمها الديني الأول ولن أتخلي عن شعبي وإنني لأرجو أن تتمكن الحكومة الفرنسية التي ضللتها الحملات المغرضة في الشهور الأخيرة من حسم هذا الموقف الذي لا يلحق أبلغ الضرر بالعلاقات بين مراکش وفرنسا فحسب ، وإنما يهدد كذلك بإراقة الدماء الفرنسية والمراكشية البريئة . إن ٣٥٠ مليوناً من المسلمين يلعنون في قرارة نفوسهم هذه الخيانة التي رمى عليها مراکش والأزهر أصحابها بالكفر والزندقة ، .

١٧ أغسطس ١٩٥٣

قامت اليوم مظاهرات شعبية ضخمة في شتى أنحاء البلاد تهتف بحياة السلطان وسقوط الاستعمار وأعوانه وعلى رأسهم الجلاوى وعصبته . فتصدت للمتظاهرين قوات الجيش والبوليس الفرنسي ودارت بين الفريقين معارك دموية أسفرت عن مئات من القتلى والجرحى .

وقد استدعت الحكومة الفرنسية ممثلها الجنرال جيوم إلى باريس ، فطار إليها في صباح هذا اليوم لمشاورته في الموقف بعد التطورات الأخيرة .

وأذاع السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي بياناً أmap فيه اللام عن المؤامرة الفرنسية في المغرب . وقد جاء في البيان ما يلي :

« منذ وطدت فرنسا احتلالها في مراكش وهي تعمل على تحقيق هدفين خطيرين ؛ هما اغتصاب السيادة المراكشية ومحو عروبة مراكش وإسلامها بسد أن يقظة الأمة المراكشية وحركتها الاستقلالية أرغمت الفرنسيين في جميع الأوقات أن يتقهقروا في تنفيذ خططهم الأمر الذي جعل تقهقرهم يتحول إلى حنق شديد على الأمة المراكشية المكافحة . حيث سلطوا عليها العسكريين يقتلون ويذبحون ويعتقلون . وأن العالم كله ليعلم بدء الأزمة الحالية التي اندلع لهيها من جديد في مراكش ؛ ف منذ عام ١٩٥٠ حدد جلالة السلطان محمد الخامس موقفه النهائي ؛ إذ طالب بإلغاء الحماية وتمتع مراكش بالاستقلال ، لتمكين من الانضمام إلى جامعة الدول العربية على أساس أنها دولة عربية إسلامية وكان ذلك تنويجاً للحركة الشعبية الاستقلالية التي ترى أنه لا سبيل إلى الخلاص إلا بالاستقلال وأن كل إصلاح يقدمه الأجنبي ليس إلا توجيهاً نحو الاستعمار . فكان من الطبيعي أن يقوم المستعمرون الفرنسيون بكل ما يستطيعون من وسائل الضغط والإرهاب لخل السلطان على التنازل عن مطالبه واستنكار موقف حزب الاستقلال رغبة في الفت في عضد الشعب المكافح . ولكن ثبات جلالته وحيوية الأمة المراكشية وتضامن شعوب الشرق وحكوماته ، أرغمت الفرنسيين على التقهقر بعد أن أراقوا الدماء واعتقلوا الأبرياء وأقلقوا أمن مراكش وراحتها . وانتهى الأمر برفع القضية المراكشية إلى هيئة الأمم المتحدة التي أوصت الطرفين المتنازعين بالتفاوض من أجل توسيع المنظمات السياسية الحرة للشعب المراكشي . ومنذ ذلك الحين والسلطات الفرنسية تبذل جهودها للضغط على السلطان لأجل توقيع مراسيم الإصلاح المزعومة التي تقضى على البقية الباقية من سيادة البلاد ولأجل التبرؤ من حزب الاستقلال . ولكن جلالته

أبى إلا الاستمرار في المقاومة رغم محاصرته وتهديده وخلق معارضة مصطنعة لجلالته من بعض الخونة الذين لم تكسب فرنسا غيرهم منذ خمسين عاماً . وبعد أن حسبت السلطة الفرنسية أنها قضت على المقاومة الشعبية تجلت لها حيوية الأمة في المقاومة التي كانت تقع كل يوم لصد محاولة المستعمرين وأذنانهم . حتى إذا حان وقت الدورة المقبلة للأمم المتحدة ورأت فرنسا أنها ستمثل من جديد أمام الرأي العام العالمي لمحاسبتها على ما ارتكبه من جرائم واقرفته من آثام خلال السنة — قررت أن تضرب ضربتها النهائية لا يخلع السلطان وإقرار إصلاحاتها المزعومة فحسب ولكن بفرنسة مراكش ومحوها كدولة عربية إسلامية بالمرّة . وهكذا تقدم الجنرال جيوم يوم الخميس ١٣ أغسطس الحالى إلى جلالة السلطان بإذار أخير وجهه له باسم الحكومة الفرنسية لإمضاء المراسيم الموقوفة والتنازل عن سلطاته الشرعية واستنكار التدخل الأجنبي في القضية المراكشية .

• وعلى الرغم مما زعمته وكالة الأنباء الفرنسية ، يمكننا أن نؤكد رسمياً بأن جلالة السلطان لم يخضع للضغط الذى وقع عليه من الجيش الفرنسى وممثل فرنسا فى مراكش ولا الضغط الأكبر الذى قام به مساء يوم الجمعة ١٤ أغسطس الحالى المسيو فيمون مدير مكتب وزير الخارجية الفرنسية باسم حكومة باريس .

• ولما فشلت فى ضغطها حولت وجهتها إلى مؤامرة جديدة ؛ وذلك بخلق شخصية صورية تتولى الرئاسة الدينية للمسلمين فى مراكش ، بينما تعمل بعد ذلك على أن تصبح السلطة الزمنية فى يد المقيم العام أو من يعينه رئيس الجمهورية الفرنسية باسم السلطان أو باسم رئاسة جمهورية صورية تسبح بحمد فرنسا وتقدها ؛ وقد قام بتنظيم هذه المؤامرة مجلس انعقد فى مراكش يتكون من المسيو فيمون مندوب وزير الخارجية الفرنسية والجنرال جيوم مقيم فرنسا العام والجنرال حاكم مدينة مراكش ومسيو بونيفاس

جلاد الدار البيضاء المشهور ومسيو روبلسون الوزير المفوض المعتمد للإقامة الفرنسية .

« بيد أن الشعب المراكشي الملتف حول مليكة وحول حزب الاستقلال الذي عرف كيف يجمع قواه للكفاح — رغم كل الظروف — لا يعترف أبداً ولن يعترف بأى ظلم تفرضه القوة والنار الفرنسيتان .

« وهو يعلن للعالم أجمع أن كفاح مراكش لن يزول وأن الغاية الأولى والأخيرة له ، هي الاستقلال التام وجلاء الجيوش الفرنسية والأجنبية عن أراضي المملكة المراكشية كلها .

« وحزب الاستقلال الذي يعلن تمسكه بجلالة سيدي محمد الخامس وتضامنه معه في محنته ، يؤكد أن نظام مراكش الحقيقي ، هو الذي يقرره الشعب المراكشي نفسه يوم يصبح حراً مستقلاً من غير أى تدخل أجنبي . وهو لا يعترف أبداً بأى مرسوم تصدره السلطة الفرنسية من لديها ، ولو وقعه الملك لأن حقوق الشعوب لا تضيع بحجة قلم . كما يعلن الحزب أن لا حق للفرنسيين وغيرهم من الأجانب في التدخل في شئون مراكش .

وقد اتهم الجنرال جيوم حزب الاستقلال المراكشي بإهانة الخواطر إذ صرح قائلاً « ولدى ما يثبت أن حزب الاستقلال المراكشي هو الذي أثار هذه الاضطرابات ولن نسمح بعد اليوم بإثارة الفتنة في مراكش ، وبعث حزب الاستقلال والشورى برقية إلى مسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية ناشداه فيها إطلاع حكومة فرنسا على خطورة الموقف في مراكش ، ووجه الحزبان في الوقت نفسه رسالة إلى السلطان أكد فيها ولاهما لجلالته .

١٨ أغسطس

أذاع الجلاوي في هذا اليوم بياناً اتهم فيه السلطان بأنه يعمل على إثارة حرب مقدسة ، يخوض غمارها المسلمون ضد فرنسا ؟ وطلب إلى الحكومة

الفرنسية خلعه عاجلاً ، وإلا شق عليها عصا الطاعة . وجاهر الجلاوى بأنه صديق فرنسا منذ عهد طويل . وقد ضحى بماله وابنه في سبيل الدفاع عن فرنسا ؛ ذلك لأن له ابناً مات في الحرب العالمية الأخيرة وهو يحارب في صفوف الفرنسيين . كما هدد الجلاوى بأنه لن يتردد في التخلي عن هذه الصداقة إذا لم تعاونه فرنسا .

ولقد كان لهذه التصريحات التي جاءت في بيانه وقع شديد في العاصمة المراكشية والفرنسية أيضاً . وأدركت فرنسا أخيراً بأن الحالة قد بلغت حداً كبيراً من الخطورة ، خاصة وأن ألوفاً من أنصار الفريقين قد تأهبت للاشتباك في معركة طاحنة قد تؤدي إلى حرب أهلية ، فمنذ يوم ١٦ أغسطس وأنصار السلطان محمد الخامس يتدفقون على العاصمة والمدن الكبرى ؛ بينما احتشدت جموع من قبائل البربر الموالية للجلاوى في أماكن متعددة وراابط مئات من فرسانها على أبواب مدينة فاس .

واجتمع رئيس الحكومة الفرنسية بالجنرال جيوم الذي وصل فرنسا أمس للتشاور في الموقف واتفق الطرفان على مساندة الجلاوى والعمل على عزل السلطان الشرعى . لأن الزمام قد أفلت من يدها وهى لا تجد بداً من مساندة صنيعتها . وبادرت الإقامة الفرنسية في المساء بإعادة فرض الرقابة على الصحف وجميع الأنباء .

٢٠ أغسطس

وصل الجنرال جيوم إلى مطار النواصر في الساعة الواحدة والنصف من صباح هذا اليوم ، وقابل الجلاوى في الساعة الخامسة والنصف ، واتفق الاثنان على تنفيذ الفصل الأخير من فصول المؤامرة . وقد قطعت السلطات الفرنسية المواصلات التليفونية عن القصر وحاصره قوات البوليس والجيش محاصرة قوية . وقابل جيوم السلطان للمرة الأخيرة لقبول المطالب برفض

رفضاً باتاً . فاتصل جيوم بوزير الخارجية يخبره بذلك . فما كان من وزير الخارجية إلا أن قال له .

« اتخذوا كل الاحتياطات للحيلولة دون قيام اضطرابات . وامنعوا السلطان من الالتجاء إلى مراكش الأسبانية واطلبوا منه التنازل عن العرش لابنه الثانى . وإذا رفض فالابعاد فوراً بالطائرة إلى كورسيكا . »

نفي السلطان : وفى الساعة الثانية بعد ظهر هذا اليوم ، توجه الجنرال جيوم مع مدير الأمن فى موكبه العسكرى إلى القصر الملكى واقتحمه وجرّد الحراس من السلاح ، ثم صعد الجنرال ومرافقوه السلم الذى يؤدى إلى قاعة الاستقبال ، ثم سار متجهاً إلى غرفة السلطان الذى كان يعلم بما سيحدث وبأذنه جوان قائلاً :

« إن حياتك وعرشك يا صاحب الجلالة مهددان بالخطر ، ولدى أوامر مشددة بضرورة المحافظة على حياتك . ولكننى لم أعد أهتم بالمحافظة على عرشك . ولذلك فقد عهد إلى أن أعرض عليك التنازل عن العرش لمصلحة ابنك الأصغر ، ثم مد إليه يده بوثيقة التنازل فتناولها السلطان ومزقها قائلاً له « إننى أرفض ، فعاد جيوم يقول :

« فى هذه الحالة لدى أوامر بإبعاد جلالتك لحماية حياتك وحياة أسرتك ولذلك أطلب منك الانضمام إلى مدير الأمن الذى ينتظر فى الغرفة المجاورة . »

إن السلطان كان يتوقع كل هذا . لذلك فإنه أحرق جميع الأوراق التى يهمه ألا يطلع عليها أحد ، وأعد حقائبه منذ مساء ١٩ أغسطس . ثم طلب السلطان ولى عهده الأمير الحسن وأخاه الأمير عبد الله . وبقى جيوم فى الغرفة وهو يتأمل هذا الهدوء والشجاعة اللذين أبداهما السلطان .

وفى الساعة الثالثة وخمس دقائق ركب السلطان وأسرتة الطائرة التى

تحركت بعد ذلك بسبع دقائق تجاه كورسيكا حيث النفي والأسر .

وما أن سرى في البلاد خبر نفي السلطان حتى عم السخط جميع أرجائها وزادت الاضطرابات عما كانت عليه . وظلت البلاد مضربة اضراباً تاماً ؛ فالمحلات التجارية مقفلة والمرافق العامة معطلة والاصطدامات الدامية بين القوات الفرنسية المسلحة والأهالي العزل ما تزال مستمرة بل إزدادت عما كانت عليه من ذى قبل .

٢٢ أغسطس

وصل اليوم إلى الرباط السلطان محمد بن عرفة قادماً من مراکش يصحبه الجلاوى صديق فرنسا والرجل الذى اعتمدت عليه الحكومة الفرنسية كل الاعتماد فى إحداث هذه المؤامرة الخطيرة . وسار السلطان الجديد إلى القصر تحف به الدبابات والمدرعات الفرنسية وكتائب فرسان البربر الذين حشدهم الجلاوى . وقد خيم الحزن والأسى على المدينة فى عيد الأضحى . فكان المغرب كله قد لبس ثوب الحداد على مليكه الوطنى المجاهد الذى انتزعته القوة الغاشمة من عرشه لتحقيق أغراضها الاستعمارية متخفية وراء الزعم بأنها ما فعلت ذلك إلا حقناً للدماء بين أنصار السلطان وخصومه وتجنيب البلاد ويلات حرب أهلية . وقبل أن يتحرك السلطان الجديد إلى الرباط عاصمة البلاد التى تحميها الدبابات الفرنسية من غضبة الشعب ، أذاع بياناً أكد فيه صداقته الأبدية لفرنسا واستعداده التام لتنفيذ مشروعات الإصلاح التى رفضها السلطان وأصر على رفضها أعواماً لا يثنيه تهديد ولا وعيد عن مواقفه الوطنية الخالدة ، حتى جن جنون الاستعمار وأذنا به فأقدموا على خلعه ونفيه .

لقد بلغ عدد المعتقلين فى الدار البيضاء ١٣٠٠ معتقلاً . كما اعتقلت السلطات فى هذا اليوم ١٠٠ من أعضاء حزب الاستقلال خشية إقدامهم على إثارة الاضطرابات .

٣١ أغسطس

صرح الجلاوى اليوم بأن قوة الحزب الوطنى المراكشى (حزب الاستقلال) قد اضمحلت وأنه يجب أن تترك لفرنسا الحرية لإجراء أية إصلاحات جديدة فى البلاد . وقد أدلى الجلاوى بهذا التصريح معبراً عما يحول بخاطر السلطان الجديد ، وكان الجلاوى يجلس على مقعد مذهب موضوع فوق أرضية من المرمر الأخضر وأمامه تمثال لنمر من النمرور بالحجم الطبيعى .

ذهب الجلاوى لمقابلة الجنرال جيوم فى الدار البيضاء . وكان جيوم قد رجع من رحلته إلى باريس التى قام بها بعد خلع السلطان أى فى ٢٦ أغسطس . لقد جاء المقيم يحمل النظم الديمقراطية كما يقول والتى يزعم تطبيقها فى مراكش وكان يصحب الجلاوى فى هذه المقابلة الشريف الكتانى ساعد الجلاوى الأيمن فى المؤامرات .

تطورات الثورة بعد شهر أغسطس ١٩٥٤ : لم تكف العناصر الوطنية عن إبداء سخطها بشتى الطرق على ما قامت به الإدارة الفرنسية . ولم تتمكن القوة الغاشمة من تخصيص شوكتها أو القضاء على روحها المعنوية . بل إن الفدائيين نشطوا خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر نشاطاً ملحوظاً وتمكنوا من الإفلات من الكمين الذى نصبه لهم الغزاة الفرنسيون فى مختلف أنحاء البلاد واستطاعوا أن ينتقلوا بنشاطهم من المناطق الجبلية المنيعه إلى السهول حيث تمكنوا من إضرام حرائق هائلة فى مزارع المستعمرين فى شرق مراكش ونسف مستودعات الجيش الفرنسى الأول التى تقع فى تلك المنطقة . كما تمكنوا من نسف بلدية مدينة الرباط .

وبرز نشاط الفدائيين بشكل أثار الرعب فى قلوب أفراد الجالية الفرنسية فى مختلف أنحاء البلاد ؛ فقد دم خمسة محطة توليد الكهرباء فى الرباط

ووضعوا بها قنابل ما لبثت أن انفجرت ؛ فسمع لها دوى هائل في مختلف أنحاء المدينة .

وفي مدينة الدار البيضاء قدم القائد العيادي الرحمانى استقالته من منصبه محتجاً على اعتداء الفرنسيين على مليكة الشرعى . وقد كان هذا القائد من أكبر القوادى فى مراكش كلها . وأعلن تضامنه مع الملك الشرعى ضد الفرنسيين فاعتقله الفرنسيون . ويحكم القائد العيادى قبائل الرحامنة التى تعد من أكبر قبائل مراكش على الإطلاق .

لقد نفي الفرنسيون سيدى محمد بن يوسف إلى كورسيكا وضربوا عليه حراسة شديدة خوفاً من اختطافه كما كان يزعم هؤلاء المستعمرون . وفى الخامس من شهر سبتمبر انتقل السلطان وزوجاته وابناه وبناته الثلاثة من أجاكسيو مقره الأول فى المنفى بالجزيرة المذكورة إلى زونزا الواقعة على بعد ثلاثين كيلو متراً من أجاكسيو جنوباً .

وقد وجه السلطان الجديد محمد بن عرفة رسالة إلى الشعب يعبر فيها عن رغبته فى أن يجعل من مراكش دولة عصرية حريصة على التقاليد الإسلامية العريقة وعلى مبادئ الدين الحنيف . ويقول أنه سيتخذ من بساطة حياة النبى صلوات الله عليه مثلاً ؛ فيلغى عادة الإنحناء والسجود لإجلال الشخصيه كما سيلغى عيد الهدايا بالقرىء حتى لا يتكلفوا فوق ما يطيقون . وقال إن الإصلاحات القضائية الجديدة قد دخلت فى دور التنفيذ ، وأن هذه الإصلاحات تتناول الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية . كما إنه يعمل لإصدار قانون العقوبات وقانون التحقيقات الجنائية وقانون الإلزامات والعقود وإعادة تنظيم المحاكم المدنية . وفى النشرة الرسمية المراكشية الصادرة فى ٤ سبتمبر عام ١٩٥٤ أذيعت ثلاثة مراسيم خاصة بإنشاء مجلس للوزراء وطريقة تكوينه . ويتألف المجلس وفقاً لهذه المراسيم من رئيس الوزراء واثنين من الوزراء أحدهما للشئون الإدارية والثانى للشئون الاقتصادية

ومن سكرتير الإقامة الفرنسية وسكرتير الحكومة الوطنية ، ومدير الادارة الداخلية .

وقد كان لهذه المراسيم أسوأ وقع في نفوس الوطنيين المراكشيين الذين رأوا أن السلطان مكن للفرنسيين بدلا من أن يمكن للحكم الذاتي ؛ فصمموا على الانتقام من هذا السلطان المجلوب . وفي ١١ سبتمبر بينما كان محمد بن عرفه سائرا في موكبه لتأدية فريضة الجمعة ، انطلقت سيارة كانت منزوية في جانب الطريق وشقت طريقها بين الجماهير المتراصة واخترقت نطاق البوليس وانقضت على جواد السلطان فكسرت إحدى ساقيه الخلفيتين . فارتقى السلطان من على ظهر جواده . وفي تلك الأثناء وثب إلى السيارة أحد الحراس واشتبك مع سائق السيارة في عراك انتهى بقتله برصاص بندقيته السريعة الطلقات فمات لساعته .

ودب الذعر والهلع في قلوب الأهليين الذين كانوا يشاهدون الموكب فلاذوا بالفرار . أما السلطان فقد نهض من سقطة دون أن يصاب بشيء واستمر الموكب في سيره إلى المسجد حيث أم السلطان المصلين للمرة الأولى منذ توليته . وقد وقع هذا الحادث في الشارع الرئيسي الموصل بين القصر السلطاني والمسجد . ونقلت جثة الفدائي الشهيد إلى المشرحة تحت حراسة شديدة خوفا من المظاهرات . والشهيد هو جلال بن عبدالله من أهل الرباط ومتزوج من سيدة من العلويين الذين ينتسب إليهم السلطان المنفي . وله منها ولد .

وعلى الرغم من أن السلطان لم يصب بشيء ، فإن محاولة اغتياله هذه كفيلة بأن تدخل الفرع في قلوب السلطات الفرنسية وتبرهن على أن السلطان الذي لا يبدو أن يكون مجرد صنيعة للجلالوي زعيم قبائل البربر ، لا يتمتع بحب الشعب المراكشي . وقد صرح موظفو الإقامة الفرنسية العامة في الرباط بأنهم يعتقدون أن المراسيم الثلاثة التي وقعها السلطان في

شهر أغسطس ونزل بمقتضاها عن بعض سلطاته للفرنسيين في مجلس الوزراء والمديرين ، هي الباعث الاول على محاولة القتل .

وكانما الطبيعة أرادت أن تبدي سخطها على الفرنسيين في هذا اليوم فاجتاحت الفيضانات السدود والقناطر في شمال شرقي مراکش وسببت خسائر تزيد عن ٢٠٠ مليوناً من الفرنكات .

وعلى أثر هذا الحادث طافت دوريات البوليس الفرنسي المسلح بمدينة الرباط لتقمع أية حركة وطنية يمكن أن تحدث أثر محاولة الاغتيال . وأصدر الجنرال جيوم أوامره باتخاذ تدابير احتياطية في البلاد .

وقد أذاعت لجنة تحرير المغرب بياناً قالت فيه :

« من المعروف أن الشعب المراكشي ينظر إلى محمد بن عرفة على أنه صنيعة الفرنسيين ويكرهه كراهية شديدة . وقد بدت هذه الكراهية في أشكال مختلفة إلى أن تجلت يوم الجمعة الماضي في محاولة للقضاء على حياته قام بها الفدائي الشهيد بلال بن عبد الله حينما كان ابن عرفة في طريقه إلى المسجد للصلاة . »

وربما كان من البواعث على محاولة قتل السلطان أيضاً ، ذلك الخطاب الذي ألقاه منذ بضعة أيام ، وزعم فيه أن العناية الإلهية قد أجلسته على عرش آبائه ليهدى البلاد سواء السبيل . ولكن السبب المباشر والحقيقي هو توقيعه دون تردد على المراسيم التي حطم بها سيادة البلاد . لأنه وافق على التنازل عن سلطاته التشريعية لمجلس الوزراء والمديرين وهو المجلس الذي يتكون من أعضاء نصفهم من المراكشيين والنصف الآخر من الفرنسيين .

وقد داهم الجيش الفرنسي مدينة الرباط في الساعة الثالثة من مساء يوم الجمعة الذي وقع فيه حادث محاولة اغتيال السلطان ، واحتل أهم المراكز في المدينة . وقام قواده بتحقيق واسع النطاق في كل الأحياء واعتقلوا كل الذين

ثبت أنهم يعرفون القدائي الشهيد . ونقل المعتقلون جميعاً إلى مركز البوايس حيث استجوبوا استجواباً دام حتى منتصف الليل ، ثم نقلوا إلى سجن المدينة . وعلى الرغم من أن الفرنسيين بادروا إلى إعلان أن محاولة القتل واغتيال السلطان حادث فردي ، فقد بادروا في نفس اللحظة إلى إلقاء القبض على كل الذين يعلمون أنهم ينتمون إلى حزب الاستقلال .

وفي ١٥ سبتمبر وافق مجلس الوزراء الفرنسي على عدد من مشروعات الإصلاح لتنفيذها في مراکش ، وهي تناول أعمال السلطين القضائية والتنفيذية والتي من أجلها قام الفرنسيون بمؤامرتهم التي انتهت بنفي السلطان . وتشمل هذه المشروعات التي قدمها المسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسي على ما يأتي :

١ — إنشاء مجلس للوزراء والمديرين يتألف من ثلاثين عضواً من المراكشيين والفرنسيين . ولهذا المجلس رئيس هو رئيس الوزراء ونائب رئيس هو سكرتير الإقامة .

٢ — تأسيس مجلس مصغر من ستة أعضاء نصفهم فرنسيون للإشراف على الأعمال الإدارية .

٣ — تأليف مجالس بلدية نصف أعضائها من الفرنسيين مقرها الدار البيضاء والرباط والعوجة وفاس ومكناس ومراكش وأجادير .

٤ — تأليف مجلس لتحقيق مصالح الشعب المراكشي (في الواقع لتحقيق مصالح الشعب الفرنسي) يتكون من قسمين أحدهما فرنسي والآخر مراكشي .

٥ — إعادة تنظيم المحاكم .

٦ — إعادة النظر في القانون العام وتعديله بما يكفل للفرد حقوقه وحريته .

يلاحظ أن جميع هذه المشروعات تهدف إلى المشاركة الفعالة في شئون

البلاد ، وهى السياسة التى حاولت فرنسا تطبيقها منذ أن فرضت حمايتها على مراکش ، وبينما مراحلها فى الفصول السابقة من كتابنا .

وفى ١٨ سبتمبر الموافق يوم الجمعة اتخذت احتياطات شديدة لتأمين سلامة السلطان حين خروجه للصلاة فى مسجد الرباط . فوضعت الحواجز الخشبية على جانبي الطريق لمنع الجمهور من الاتصال بالموكب وأذاعت السلطات الفرنسية فى هذا اليوم نبأ اعتقال تسعة من زعماء حزب الاستقلال فبلغ عدد المعتقلين من أعضاء هذا الحزب فى هذا ٢٣ معتقلاً .

وفى ١٢ اكتوبر قام البوليس الفرنسى بحركة إرهابية فى الحى العربى بمدينة الدار البيضاء وألقى القبض على عشرين من الوطنيين .

وفى ١٣ اكتوبر اعترض أحد الفدائيين طريق الحاج احمد بن مبارك التاجر المراكشى الثرى المعروف بميوله الفرنسية وأطلق عليه النار وأصابه بإصابات خطيرة .

وفى غمرة الأحداث والدماء تسيل غزيرة فى كل مكان نرى السلطان الجديد يوقع على مرسوم من وضع الفرنسيين ، يقضى بإنشاء حكومة استشارية تحل محل المجلس الاستشارى للحاكم العام الفرنسى . وأذيع المرسوم بإنشائها فى الصحيفة الرسمية المراكشية الصادرة فى ١٥ اكتوبر ١٩٥٣ .

وقضى هذا المرسوم بأن تتألف الحكومة الاستشارية من عدد متساو من الوزراء الفرنسيين والمراكشين تنتخبهم الغرف التجارية والجمعيات الزراعية والاقتصادية . وحدد اختصاصها فى مناقشة المسائل المالية والاقتصادية والاجتماعية وتقديم توصيات بشأنها . وكذلك دراسة مشروعات الميزانية واتخاذ قرارات فى المسائل الإدارية الأقل شأناً على أن يظل المقيم العام محتفظاً بحق الاعتراض . ويقضى المرسوم كذلك بأن يعقد الوزراء جلستين فى العام على أن يشهد هاتين الجلستين وزراء الجانبيين . وكان

الجانب المراكشي والجانب الفرنسي في المجلس الاستشاري للحاكم العام يعقدان جلسات منفصلة مرتين في العام ، بين كل جلسة وأخرى أسبوع .

وفي يوم ٢٧ نوفمبر ساد مراكش الحزن والألم الشديدان لأن هذا اليوم يوافق ذكرى ارتقاء السلطان محمد بن يوسف عرش البلاد . ولم ينس السلطان هذه الذكرى ولم ينس شعبه ؛ فأذاع بياناً يخاطب فيه شعبه من مقر منفاه في كورسيكا جاء فيه .

« لقد كنا ساهرين على مصلحتك ثابتين في الدفاع عن سيادة البلاد ومصلحك المشروعة ، رائدنا في ذلك كله الصالح العام وإسعاد الوطن العزيز ورفاهيته . وقد رفضنا برنامج الإصلاحات التي عرضت علينا .

« وقد اشتدت الأزمة السياسية بين القصر والإقامة العامة بسبب تمسك الحكومة الفرنسية بسياسة الإصلاحات الرامية إلى تجزئة السيادة الوطنية والتقليل من اختصاصات الحكومة المراكشية ، فليجأت الإدارة إلى تدبير مؤامرة بواسطة بعض العصاة المتمردين الذين لا يمثلون شيئاً في مراكش . وطوقت القوات العسكرية قصرنا وعمد الجنرال جيوم إلى إبعادنا عن الوطن نحن وأسرتنا ، بعد أن رفضنا مطالبته لنا بالتنازل عن العرش الذي تمثل فيه أمان شعبنا العزيز ومصلحه .

« أيها الشعب الوفي

« إن شعورنا بالواجب وقداسة الرسالة الملقاة على عاتقنا نحو الوطن العزيز وما ألهمنا الله به من ثبات ومصابرة ، كل ذلك جعلنا نستعين بالصعاب وتحمل الشدائد ونضحي بكل شيء في سبيل ما تصبو إليه البلاد من عزة وكرامة وحرية .

« إننا بمناسبة هذه الذكرى العزيزة عليك التي تعرب فيها دائماً عن الولاء والإخلاص والمحبة نحونا نهيي بك أن تواصل الكفاح وتضاعف المجهود

وتمسك بحبل الله المتين في سبيل تحقيق ما تصبو إليه من عزة وكرامة وحرية . فإن ذلك وحده يخفف عنا آلام البعد عن الوطن ووحشة الغربة في هذه الجزيرة المنعزلة التي تحول بيننا وبين مشاركتك شرف الجهاد في سبيل تحرير البلاد .

لم يستقر الموقف في طنجة حتى أن مندوب السلطان الجديد اضطر إلى الفرار إلى الرباط عقب عيد الأضحى بدعوى إصابته بإرهاق ذهني بسبب كتب التهديد العديدة التي تلقاها .

وفي ٢٠ يناير عام ١٩٥٤ اتخذت القوات الفرنسية احتياطاتها بسبب الاجتماع المزمع عقده من زعماء القبائل المراكشية في تطوان عاصمة مراكش الخليفة في الشمال ، وحدد موعداً له يوم ٢١ يناير ، فألغيت أجازات الضباط والجنود الفرنسيين وصدرت الأوامر إليهم بالبقاء في ثكناتهم وانتقلت إحدى حاملات الطائرات وطراد وبعض المدرعات إلى قاعدة المرسى الكبير شرقي الحدود بين مراكش والجزائر . وعقد الاجتماع في موعده وكان شعبياً ضخماً حضره الجنرال جارسيا فالينو المندوب السامي الأسباني وألقى خطبة خطيرة ضد العمل الذي قامت به فرنسا في مراكش الشريفة . وقد تلى في الاجتماع بيان تاريخي موقع عليه من ٤٣٠ من الزعماء السياسيين والدينيين وقام الوزير الأكبر بتسليم نسخة منه إلى المندوب السامي الأسباني في الاجتماع لإبلاغه إلى الجنرال فرانكو رئيس الجمهورية الأسبانية كما سلمت نسخة أخرى منه إلى الخليفة الأمير حسن بن المهدي . وقد أعلن زعماء مراكش الأسبانية في هذا البيان أنهم يطلبون انفصالها عن مراكش الفرنسية ، ما دامت فرنسا ماضية في سياسة الجور والطغيان ، وينادون بالخليفة الأمير حسن بن المهدي حاكماً مستقلاً . وأكدوا ولائهم للسلطان محمد الخامس السلطان الشرعي الذي خلعته فرنسا قسراً ونفته إلى كورسيكا وجاهاروا بعدم اعترافهم بخلفه ابن عرفة الموالي للحكم الفرنسي .

وأهم ما جاء في بيان الزعماء :

أولاً — أننا نستنكر أشد الاستنكار السياسة المتبعة في المنطقة المراكشية الموضوعة تحت الحماية الفرنسية كما نستنكر الإجراءات التي أدت إلى خلع السلطان .

ثانياً — نعلن عدم اعترافنا بسلطان مراكش الحالي ابن عرفه الذي فرضته فرنسا ضد مشيئة الشعب المراكشي .

ثالثاً — نؤكد ولائنا لسيدى محمد الخامس سلطان مراكش الشرعى .

رابعاً — نطلب أن يكون أميرنا المحبوب مولاي حسن المهدي الخليفة حاكماً مستقلاً عن سلطة ابن عرفة السلطان غير الشرعى .

خامساً — نعلن أننا ندافع دائماً عن وحدة مراكش ولكن نظراً للظروف الحاضرة نطلب انفصال المنطقة الأسبانية عن المنطقة الفرنسية مؤقتاً ما دامت فرنسا تنهج في هذه المنطقة سياسة غاشمة .

سادساً — نعرب عن اعترافنا بحميل أسبانيا لما تبذله حكومتها من جهود حميدة في مراكش لمعاونة الشعب المراكشي على التقدم في سبيل الحرية والاستقلال .

إننا نكتفي بإيراد ما جاء بهذا البيان دون التعليق عليه أو التحدث عن سياسة أسبانيا في هذه المنطقة في الوقت الحاضر .

وفي ٢٢ يناير عقد مجلس الوزراء الفرنسى جلسة عاجلة قرر فيها إرسال مذكرة حاسمة دقيقة إلى الحكومة الأسبانية للإحتجاج على تأييد أسبانيا لحركة زعماء مراكش الأسبانية . وتضمنت هذه المذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية على الخطاب الذى ألقاه الجنرال فالينو المندوب السامى الأسباني وأتهم فيه فرنسا بأنها تنهج حيال مراكش سياسة مخالفة للاتفاقات الدولية .

وأعلن ثلاثة من خلفاء سلطان مراکش في مراکش نفسها عدم اعترافهم بمحمد بن عرفة تأييداً لموقف خليفة السلطان في مراکش الأسبانية وهؤلاء الخلفاء هم المولى إدريس خليفة مدينة مراکش والمولى جعفر خليفة فاس والمولى الحسن خليفة تزنيت فما لبث المقيم الفرنسي أن عزلهم من مناصبهم كما عزل معهم وزراءهم وفرض على الجميع إقامة إجبارية .

وقد استشاط ابن عرفة غضباً من هذا الاجتماع الذي عقد في تطوان وأذاع بياناً على المراكشيين قال فيه إنه نودى به سلطاناً بطريقة مشروعة وأن من يخرج عن طاعته إنما يخذل المسلمين كما قال أيضاً : إن عدداً قليلاً من المراكشيين قد وضع تحت الضغط والإكراه وشق عصا الطاعة وظهر بمظهر العصيان السافر ، وقد يشجع هذا المسلك على إشاعة الإرهاب في البلاد ، واستطرد قائلاً : لقد علمت من مصدر ثقة أن بعض الذين ضلوا يتحملون نصيبهم من المسؤولية في تلك الأعمال الإجرامية ، وعند ما يحين الحين سيلقى هؤلاء الرجال العقوبة التي يستحقونها . ثم قال : لقد أدت حكومتنا واجبتها كاملاً فوجهت احتجاجاً شديداً إلى فرنسا . وقد ردت الحكومة الفرنسية على الفور فلم تخيب آمالنا فيها ، وأطرى السلطان على أعمال فرنسا وسياساتها الحكيمة .

وبادرت الحكومة الفرنسية على أثر ما تردد من أن الفدائيين التابعين لجامعة الدول العربية اعتزموا تحرير السلطان المنفي ، إلى نقله من كورسيكا إلى جزيرة مدغشقر فوصلها في ٢٩ يناير ١٩٥٤ .

وعقد السيد علال الفاسي مؤتمراً صحفياً في يوم ٢٥ يناير وألقى البيان التالي :

« في هذا الطرف الدقيق الذي يتدفق فيه الشعور وتشدد الخلافات في أنحاء العالم حول قضية مراکش تتخذ الحكومة الفرنسية إجراء من شأنه أن يوسع شقة الخلاف ويزيد في إيقاد العواطف . فقد نقلت سلطان

مراكش الشرعى جلالة محمد الخامس سلطان مراكش الأسير من كورسيكا إلى مكان مجهول ، ولم يكن معروفا حينذاك أنه «مدغشقر» ، ومعلوم أن الجنرال جيوم المقيم الفرنسى العام فى مراكش كان قد دبر مؤامرة اختطاف السلطان الشرعى فى ٢٠ أغسطس الماضى حيث نقل إلى قرية زونزا ثم إلى قرية ليل روس فى نفس الجزيرة حيث بقى هو وأنجاله الأمراء وحاشيته معزولين عن بقية العالم تحت حراسة مئات من الجنود الفرنسيين المسلحين . وقد حاول الفرنسيون الضغط على جلالته بشق الوسائل فى منفاه بقصد حمله على توقيع وثيقة التنازل عن العرش ؛ الأمر الذى رفضه جلالته بكل إباء متمسكا بحقوقه وواجباته نحو شعبه العربى الذى أبى أن يتنازل هو أيضاً عن مليكه .

واختتم السيد علال الفاسى بيانه بقوله : « وإننا إذ نندد أمام الرأى العام العالمى بهذا الاعتداء الجديد الصارخ على سيادة الشعب المراكشى وكرامته لنؤكد أن من شأنه أن يزيد فى تفاقم التوتر القائم بين البلدين ... إن الشعب المراكشى ما فتئ يكافح للدفاع عن كيانه الذى يكيد له الاستعمار الفرنسى بقصد أن يجعل منه ومن بلاد المغرب العربى صورة جديدة لاتحاد أفريقيا الجنوبية . وأن حزب الاستقلال المراكشى المؤسس على مبادئ السلام والعدل ليعلم أن الشعب المراكشى لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الاعتداءات المتوالية ويحمل الحكومة الفرنسية مباشرة مسؤولية هذا الاعتداء الجديد كما يحملها مسؤولية كل خطر قد يصيب شخص الملك الشرعى محمد الخامس أو أحد أفراد أسرته » .

إن أعمال العنف التى تقوم بها السلطات الفرنسية فى مراكش لم تتوقف مطلقاً ، كما أن المظاهرات لا تفتأ تهدأ لحظة حتى تقوم مرة أخرى أشد عنفاً واحتماماً . وقد اعتقل رجال البوليس الفرنسى فى مكناس ١٠٤ من الوطنيين لأنهم لا يحملون الأوراق الخاصة التى تثبت شخصياتهم ، وكذلك استجوب

٣٠٠ آخرين في حملة تفتيشية قام بها في أحياء المدينة .

وفي ٤ فبراير ألقي البوليس القبض على ٤٠ من الثوار الوطنيين اعتقد أنهم اشتركوا في حادث نسف سوق الدار البيضاء عشية عيد الميلاد . وهو الحادث الذي قتل فيه ٢١ شخصاً . ونسف الثوار القطار الذي يسير بين الدار البيضاء والجزائر في يوم ١٧ نوفمبر الماضي وهو الحادث الذي أفضى إلى موت سبعة أشخاص . وقد اعتقل البوليس أكثر من مائة شخص أنهموا بالاشتراك في الحادثين السابقين . وقد حكمت المحكمة العسكرية في المدينة بالأعدام على ثمانية وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على شخص واحد . وفي فاس مثل أمام المحكمة العسكرية ١٢ وطنياً لاتهامهم بقتل خمسة ومحاولة قتل خمسة آخرين وارتكاب ستة حوادث من حوادث النسف ، كما عثر البوليس في المدينة على جثة محمد بن عبدالرازق ملقاة على شريط السكة الحديدية وهو من العمال المواليين للسلطة الفرنسية .

وبادرت الإدارة الفرنسية بإصدار ثلاثة مراسيم خاصة بالمفرقات

وهي : —

١ — على الأشخاص الذين يشتغلون بالمفرقات في المخازن والمصانع المراكشية أن يحملوا بطاقات خاصة لتحقيق شخصيتهم .

٢ — وعلى الأشخاص الذين يحملون مفرقات لنقلها أن يكون لديهم ترخيص بذلك وأن يبرزوا هذا الترخيص عند سؤالهم .

٣ — وعلى أي شخص يشتري مفرقات لأي سبب كان أن يكون على استعداد لإبراز إيصال مختوم به تفاصيل عن الكمية المشتراة وتاريخ شرائها .

وفي نفس اليوم أطلق أحد الوطنيين الرصاص على أحد كبار موظفي الحكومة المواليين للفرنسيين في الدار البيضاء فأرداه قتيلاً .

وفي ٢٨ فبراير تحطمت أربع عربات من عربات السكك الحديدية عندما أخرج بعض الوطنيين قطاراً عن قضبانه . ولم يصب أحد . كما انفجرت قنبلة في الدار البيضاء لم ينتج عنها إصابات .

وفي ٦ مارس هجم شاب من الوطنيين يعمل ميكانيكياً ويدعى أحمد بن علي بن محمد في الخامسة والعشرين من عمره على السلطان حينما كان يؤدي صلاة الجمعة في المسجد وأراد أن يقضى عليه ولكن الحراس أطلقوا على الشهيد عشرين رصاصة ، منها أربع رصاصات أطلقها الجلاوى بنفسه . وعلى أثر ذلك استجوبت السلطات جميع من كانوا في المسجد وقت وقوع الحادث ؛ فأغلقت أبواب المسجد في الحال ولاحظ رجال البوليس أن أحد الفدائيين يحاول أن يتخلص من قنبلتين كانتا معه فأطلقوا عليه الرصاص وقتلوه .

وبعد انصراف المصلين وجد البوليس بالمسجد قنبلة لم تنفجر وغادر السلطان المسجد والدم يقطر من جنيبه . وأصيب في الحادث ثلاثة أشخاص بينهم اثنان من سكرتيرية السلطان .

وفي ١١ مارس أطلق أحد الفدائيين النار على مدرس معروف بميله الاستعمارية فأرداه قتيلاً .

وفي ٢١ مارس صرح الكاتب الانجليزي روم لاندو Le Monde الذي وضع ستة كتب عن مراكش وكان عضواً باللجنة العربية بإدارة المخابرات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية ويشغل الآن منصب أستاذ بالأكاديمية الأمريكية للدراسات الآسيوية صرح بقوله : إن الشعور الوطني في مراكش قد يتزايد حتى يخلق لفرنسا هنداً صينية أخرى وأن سياسة فرنسا في شمال أفريقيا تشبه كل الشبه سياستها في الهند الصينية قبل الحرب التي بدأت في هذه البلاد . . . يجب على فرنسا أن تعترف بالوطنية المراكشية فهي كالشيوعية حقيقة لا سبيل إلى إنكارها وينبغي

عليها أن تهادن الوطنيين بمنح مراكش نصيباً أوفر من الحكم الذاتي ...
وسياسة فرنسا في مراكش هي مثار سخط الكتلة الآسيوية الأفريقية التي
تمثل ٧٠٠ مليون نسمة ، كما أنها موضع نقد كثير من الأمريكيين الذين يرونها
أشد خطراً من الشيوعية ، . وندد لاندو بالحكومة الأمريكية لتأييدها
فرنسا في الأمم المتحدة حين تقدمت الكتلة الآسيوية الأفريقية إلى الهيئة
بمشروع قرار يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في مراكش ، والذي
سيأتي تفصيله في فصل خاص بذلك . قال لاندو في هذا الصدد أن أمريكا
أرادت أن تملق فرنسا لتحملها على إقرار مشروع وحدة الدفاع الأوروبي
ولكن فرنسا لم تقرر المشروع ويبدو أنها لن تقره .

وفي ١٨ أبريل اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات مشددة ضد الوطنيين
فقد تدفقت على الأحياء العربية منذ صباح هذا اليوم قوات مسلحة بالبنادق
من البوليس المراكشي الاحتياطي قوامها ٤ آلاف رجل ورابطت في بعض
المراكز الهامة . وأذاع جيوم حديثاً من محطة الاذاعة قال فيه إن ثمة
إجراءات استثنائية قد اتخذت للمحافظة على الأمن وللقضاء على الاضطرابات
التي تقوم بها بعض العناصر .

ومما يحز في النفس أن هناك قوات قبلية جلبتها السلطات الفرنسية يشرف
عليها خمسة رؤساء من القواد ، مسئولين أمام باشا الدار البيضاء الذي
يدين بالولاء للفرنسيين . وتتلقى هذه القوات الأوامر مباشرة من الفرنسيين
وقد قسمت الدار البيضاء إلى خمس مناطق يربط في كل منطقة منها حوالي
٣٠٠ رجلاً من هذه القوات .

وقد اتجهت الحركة الوطنية والثورة منذ الأسبوع الثاني من شهر أبريل
عام ١٩٤٤ اتجاهاً عملياً ضد المراكشيين المواليين للفرنسيين . كما أعلن زعماء
الثورة مقاطعة البضائع الأوروبية وناشدوا المواطنين ألا يشتروا
ما يحتاجون إليه من أي أوروبي ، وألا يستخدموا وسائل المواصلات التي

يعود ربحها إلى الأجانب . وقد أوجس الأوروبيون خيفة من جلب هذه القوات القبلية التي ربما يثير منظرها في المدن مشاعر الوطنيين وتضيف وقوداً جديداً إلى الثورة .

وفي ٢٧ أبريل نفذ حكم الإعدام في ثلاثة من الفدائيين اتهموا بضرب قطار كان يسير بين الدار البيضاء ومدينة مراكش . وسلطت على مدينة الدار البيضاء سلسلة من حملات الإرهاب شنها بعض رجال قبائل البربر المسلمين فقاموا بتفتيش المنازل بحجة البحث عن السلاح ، ولكنهم في نفس الوقت انتهكوا الحرمات وسرقوا كل ما وصلت إليه أيديهم من متاع أو مال حتى ساد القلق جميع أنحاء البلاد واضطرت الجالية الأوروبية إلى أن تبعث برسالة إلى الميوكوتي رئيس الجمهورية الفرنسية تشرح ما آلت إليه حال البلاد ، وقد تضمنت هذه الرسالة ما يأتي : -

« نتوجه نحن المواطنون الفرنسيون المقيمون في مراكش والمقدرون لمسئوليتنا إليكم بوصفكم أكبر شخصية في الجمهورية الفرنسية لنعبر لكم عن قلقنا وخوفنا ؛ فلقد اتخذت إجراءات بوليسية شديدة بقصد حماية السكان الأوروبيين من « إرهاب » الوطنيين ، بيد أن شدة هذه الإجراءات لم يكن من شأنها غير إتساع شقة الفارقة بين الفرنسيين والمراكشيين الأمر الذي يستحيل معه تنفيذ أي إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يسير بسكان هذه البلاد نحو الحرية والكرامة ، ورفع مستوى المعيشة ؛ إذ أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن توضع وتنفذ إلا بمشاركة أولئك الذين يهمهم أمرها .

« وإننا لا مناص لنا من أن نمكن المراكشيين من التمتع بحقوق الحرية وبوسائل التعبير عن آرائهم والدفاع عنها ، حتى يكون في استطاعتهم أن يقدموا لنا مساعدتهم . والاعتراف بهذا الحق أساس كل سياسة إنشائية . وإن مما يبعث على « الإرهاب » الخلط بين المعارضة السلمية والثورة واعتبار أولئك

الذين يرون بخصوص سياسة بلادهم رأياً مخالفاً لرأى الساطات الفرنسية أعداء لفرنسا .

« وإن الضرورة تحتم علينا احترام المبادئ التي كانت فرنسا سباقة إلى إعلانها في وثيقة حقوق الإنسان ، ونوجب علينا المبادرة بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين اعتقلناهم من أجل مبادئهم السياسية .

« وإن السير في مثل هذه الخطة لسكفيل بتحسين الموقف ، ولو أدى الأمر إلى إعادة النظر في جميع التدابير التي اتخذت في هذه البلاد منذ عام ١٩٥٠ . »

وإزاء فشل سياسة جيوم اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي واختار في ٢٠ مايو ١٩٥٤ الميسو فرانسيس لاكوست مقبلاً عاماً لفرنسا في مراكش خلفاً للجنرال جيوم الذي عين مفتشاً عاماً للقوات الفرنسية في شمال أفريقيا ويبلغ لاكوست ٤٢ عاماً من العمر وعلى معرفة جيدة بمراكش ؛ إذ كان في عام ١٩٤٧ من أعضاء الإقامة الفرنسية بها . وقد سبق له تمثيل بلاده في بلغراد وبكين وستكهولم وواشنطن والامم المتحدة .

وسواء عينت الحكومة الفرنسية مقبلاً جديداً أم أبقّت على جيوم في منصبه ، فإن هذا لن يغير شيئاً في البلاد إذ أن المراكشيين قد حزموا أمرهم على التخلص من الاستعمار الفرنسي البغيض . وقد علقت جريدة ليموند Landau الباريسية على ذلك بقولها : « إن تغيير المقيم العام لن يكون كافياً لدعم السلم والعدالة في مراكش ... وأنه يجب على فرنسا أن تعلن عن عزيمتها منح البلاد سيادتها التامة . »

وأراد الوطنيون أن يودعوا جيوم الوداع الأخير ففجر الفدائيون في ٢٦ مايو قنصلتين عندما كان الجنرال في طريقه إلى القصر السلطاني قادماً من المطار ، ولكنه لم يصب بشيء . وأصيب ٣٦ من الجنود المدنيين من جراء هذا لانفجار . وكان جيوم يزور المدن مودعاً أنصاره وأذنا به من المراكشيين .

وقد أزعج هذا الحادث الإدارة الفرنسية ، فقام البوليس الفرنسى بحملة تفتيشية واسعة النطاق فى أحياء مدينة الدار البيضاء وألقى القبض على ٣٠ من الوطنيين اتهمهم بارتكاب جرائم قتل وإرهاب ضد الفرنسيين والمراكشيين الموالين لهم . وقد ساد الرعب والفرع جميع المدن وأقفرت الطرقات والشوارع من السابلة ، وهجرت الجمهير دور السينما والمطاعم ، ولزم الفرنسيون وأتباعهم دورهم خوفاً على حياتهم من اعتداء الفدائيين . وقام البوليس الوطنى بحملات تفتيشية للتحقق من شخصيات الأهالى وإلقاء القبض على من يشكون فى أمره . وساد القلق رجال الأعمال والتجار وخشوا الإفلاس إذا ما استمرت الحال على ذلك .

وفى ١٢ يونيه فجر الفدائيون قبيلة فى مكاتب رابطة المحاربين الفرنسيين القدامى الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الثانية وقد دمر الانفجار الدار ولم يصب أحد . وقد وقع هذا الانفجار على أثر نداء وجهته هذه الرابطة فى اليوم السابق نداء لتوحيد الصفوف ضد العناصر التى تثير الاضطراب فى مراكش .

ولما وصل المقيم الجديد إلى مراكش أذاع بياناً رجا فيه أن يتعاون المراكشيون والفرنسيون لفض هذا النزاع . ومما جاء فى بيانه : « إن فرنسا قد تعهدت لمراكش بإجراء الإصلاحات الجديدة العصرية فيما يتصل بإدارة شئون البلاد ونظام الحكم . وأنه فى هذا التطور الانقلابى ستراعى سلطة عظمة السلطان والزعماء . وهو أمر تقتضيه الضرورة ، وكما أن هذا التطور لن يفضل الأمانى المشروعة للشعبية فإنه لن يتم إلا على الأسس التى تكفل التعبير الصحيح عن سيادة مراكش ، » .

وهذا ما رفضه المراكشيون ويرفضونه وسيرفضونه مادام هذا الإصلاح لا يأتى عن طريقهم هم أصحاب الشأن فى تقرير مصير بلادهم ، ولن يطمئنون إلا إذا تم الاستقلال الذاتى للبلاد وأصبحت الأمة المراكشية مصدر السلطات .

ووجه حزب الاستقلال المراكشى فى طنجة بياناً أعلن فيه أنه ينبغي على المسيو لا كوست إذا كان يريد استقرار السلم والثقة فى مراكش أن يستوحى فى أعماله الأمور الآتية :

أولاً — إعادة السلطان الشرعى إلى عرشه .

ثانياً — منح المراكشين جميع الحريات الأساسية ومن بينها الحرية فى إصدار الصحف الوطنية وإعادة مديرى الحركة الوطنية المراكشية إلى ديارهم .

ثالثاً — إطلاق سراح جميع المعتقلين وإعادة المبعدين عن الوطن .

رابعاً — التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب المراكشى بشأن الأسس التى يقوم عليها احترام سيادة البلاد .

وفى أول يوليه اغتال أحد الفدائيين الدكتور إميل إيروود كبير الجالية الفرنسية . وقد أشاع هذا الحادث موجة من الفزع والرعب فى قلوب المستعمرين وأذنانهم .

وقضت المحكمة العسكرية العليا فى ٦ يوليه على ستة من الفدائيين بالإعدام وحكمت على ١٨ بالسجن .

وفى ٩ يوليه قتل أحد الفدائيين سى محمد بن جلال أحد شهود الإثبات الرئيسيين فى محاولة قتل الجنرال جان دوتفيل الفرنسى .

وفى ١٠ يوليه أذاع السيد احمد بلافريج سكرتير عام حزب الاستقلال المراكشى بياناً قال فيه أن المسيو لا كوست المقيم العام الفرنسى فى مراكش قد فشل حتى الآن فى إدراك حقائق المشكلة المراكشية وأن بعض الدوائر الفرنسية أدهشها أن تعيين مسيو لا كوست مقيماً عاماً لم يخفف التوتر فى مراكش . والواقع أن تغيير المقيم العام لا يمكن أن يخفف حدة التوتر إلا إذا اقترن بتغيير شامل للسياسة التى أدت إلى هذه الحالة الخطيرة القائمة

في مراكش ، ومن سوء الحظ أن التصريحات التي أدلى بها مسيو لاكوست لا تدل على أنه أدرك حقائق المشكلة المراكشية . وكل من تتبع هذه التصريحات يرى أن مسيو لاكوست قد وجه جهوده جميعها لغرض واحد هو طمأنة العناصر الرجعية الاستعمارية في البلاد . هذه العناصر التي يهتمها الاستمرار في إذلال الشعب المراكشي لتأمين امتيازاتها . وهي نفس العناصر التي ما كاد يبلغها نبأ تعيين مسيو لاكوست مقبلاً عاماً حتى نظمت المظاهرات احتجاجاً على هذا التعيين ، ووزعت منشورات مهينة للمقيم العام الجديد . ومضى السيد بلافريج في حديثه قائلاً : « لقد عبر مسيو منديس فرانس أمام المجلس الوطني عن أسفه لقطع المحادثات بين فرنسا ومراكش . ولكن الجميع يعرفون الحوادث المحزنة التي أدت إلى قطع هذه المحادثات ، ونحن نشاطر مسيو منديس فرانس أسفه وأمله في أن يتمكن من استئناف المحادثات مع الشخص الوحيد الذي له حق التكلم باسم الشعب المراكشي الذي وضع المراكشيون ثقتهم فيه ، وأعني به عظمة السلطان محمد الخامس المعتقل الآن في مدغشقر . »

« وحزب الإستقلال المراكشي لا يزال عند رأيه وهو أنه إذا أريد للمحادثات أن تثمر فيجب أن تراعى فيها سيادة مراكش ، كما اعترفت بها المعاهدات الدولية التي أقسمت فرنسا على احترامها . »

« تلك هي الوسيلة الوحيدة لخلق جو من الحرية والمساواة للوصول إلى تفاهم حقيقي بين الشعب المراكشي وفرنسا . تفاهم يعطي مراكش استقلالها ويؤمن فرنسا على مصالحها المشروعة . »

ومن الأحداث التي يجب أن نشير إليها في هذا المكان هو أن فرنسا أرسلت إلى تونس القطر العربي عدداً من الجنود المراكشيين لمقاتلة إخوانهم في الجهاد . وذلك في اليوم السادس من شهر يولييه . وكان قوام تلك القوة ٢٠٠٠ جندياً استعانت بهم السلطات الفرنسية هناك عندما انهزمت جيوشها أمام جيش التحرير الوطني . وقد أوهمت السلطات الفرنسية الجنود

المراكشيين بأنهم سيقاتلون أعداء لهم في الوطن والدين لتشجذ همتهم . علماً منها بأنهم يمتازون بغيرة دينية شديدة . ولكن الوطنيين في البلدين العريين أفهموا هؤلاء الجنود بأنهم مخدوعون وأنهم يقاتلون إخواناً لهم عرباً ومسلمين . فما لبث أن ثار الجنود المراكشيون ضد القيادة الفرنسية وهاجموا الضباط المعينين لقيادتهم ، ورفضوا رفضاً باتاً مقاتلة إخوانهم التونسيين ، وهددوا باستعمال القوة ضد الفرنسيين إذا ما أكرهوا على المضى في محاربة التونسيين . بل عمدت بعض الفرق إلى مهاجمة القيادة الفرنسية . وإزاء هذا التردد لم تجد القيادة بدأ من سحب الجنود المراكشيين من جبهات القتال في تونس .

لقد عمت الثورة كل مكان وزاد نشاط الفدائيين ؛ ففي ١٢ يولييه أشعل فدائي النار في إحدى سيارات البوليس ولاذ بالفرار . وقتل فدائي آخر خائناً في مدينة صافي بمدينة كانت معه . وفي الدار البيضاء انفجرت قنبلة بالقرب من جماعة من الخونة قتلت واحداً وأصابت ثمانية بجراح . وفي يوم ٣ أغسطس تظاهر مئات من المراكشيين في مدينة بتي جان petit Jean الموالية للسلطان المنفي . وطالب المتظاهرون بعودة السلطان محمد بن يوسف كما قتلوا أربعة من اليهود الخونة . وقد وقعت هذه المظاهرات على أثر ما أشيع عن قرب عودة السلطان المنفي لبلاده . واشترك في هذه المظاهرات ما يقرب من ألف مراكشي كانوا يحملون صورة السلطان المنفي . وفي أثناء سير المظاهرة تصدى البوليس للمتظاهرين واعتدى عليهم بالضرب ، فرجموه بالحجارة فأصيب أحد الضباط بإصابات مختلفة وقد أطلق البوليس النار على المتظاهرين فأصيب أحد الضباط بإصابات مختلفة . وقد أطلق البوليس النار على المتظاهرين فأصيب ثلاثة منهم فثارت فثارت نائرتهم وأشعلوا النار في أحد مراكز البوليس ، وهجموا على الحى اليهودى الذى يضم اليهود صنائع الاستعمار فوصلت نجدات بوليسية من بور ليوتى Port Lyautey أطلقت النار على المتظاهرين في بتي جان ومكناس فأصيب حوالى اثنا عشر منهم إصابات مختلفة بلغت بعضها حد الخطورة .

وفي فاس أطلق البوليس النار على الوطنيين الذين كانوا يطلبون عودة السلطان المنفى ، فأصيب عدد منهم بجروح . واعتقلت السلطات الفرنسية المولى عبد السلام شقيق السلطان المنفى وحددت إقامته في قصره ؛ ذلك لأنه هب يطالب بعودة السلطان الشرعي للبلاد .

وقد زاد في حدة المظاهرات ما تراهى إلى سمع المراكشيين بأن السلطان المنفى قد نقل إلى فرنسا للتفاهم مع مندس فرانس . فخرج عدة آلاف من الوطنيين إلى القصر الملكي للبطالية برأس ابن عرفه . ولقد كانت المظاهرات رائعة في هذا اليوم وأثبتت بحق أن الشعب جدير بالاستقلال وأنه مصمم على هذا الاستقلال مهما كلفه ذلك ، وقد زحفت جموع متراصة على القصر الملكي في فاس . وكانت النساء يسرن في مقدمة الزاحفين وقد حملن صورة ضخمة للسلطان محمد الخامس ولافتات كتب عليها : إرجعوا إلينا سلطاننا وخذوا سلطانكم ، و نريد رأس الخائن ، . وما كادت هذه الجموع المتحمسة تصل إلى القصر حتى أخذت طلائعها تتسلق الأسوار العالية محاولة اقتحامه فاعترض سبيلهم البوليس الفرنسي وأخذ يطلق عليهم وابلا من الرصاص . وما لبثت الأخبار أن سرت في أرجاء المدينة فعمت المظاهرات جميع أنحائها وحدثت عدة اشتباكات مع الوطنيين ، ودارت أشد المعارك بين بعض المتظاهرين الذين تحصنوا بمسجد القرويين وبين الجيش الفرنسي الذى كان يحاصر المسجد . وزحف المتظاهرون على القصر الملكي في مدينة الرباط ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أعلنوا أن ابن عرفة قد نقل إلى فرنسا بالطائرة . فتحولت المظاهرات عن القصر وجابت شوارع المدينة وهى توزع آلافاً من صور محمد الخامس وتلصق بعضها على الجدران . وفى الوقت نفسه ضرب البوليس نطقاً محكماً حول القصر لتفادى اعتداء الشعب على ابن عرفه .

وسارت مظاهرات ماثلة في الدار البيضاء وصفرو ومراكش ووجدة . وقد اضرم الفدائيون خمسين حريقاً هائلاً في المزارع التى يملكها الفرنسيون

وواصلوا اقتناص الخونة وقتلهم ، وخرّبوا السكة الحديدية وأعمدة التليفون وأحرقوا عدة عمائر وألقوا عليها القنابل الشديدة الانفجار .

إنه في العشرين من هذا الشهر الذي حدثت فيه هذه المظاهرات سيكون يوم ذكرى نبي السلطان . فأراد الوطنيون أن يجعلوا من هذا الشهر عيداً يقدمون فيه أكبر عدد من الضحايا الفرنسيين والخونة على مذبح الخيانة . لقد كانت الشهور الماضية سلسلة من العذاب لشعب مراکش ؛ فمن اعتقال للزعماء الوطنيين ، إلى إعدام وشنق ، إلى تحديد إقامة ، إلى نفي خارج الوطن . كل ذلك دون ما ذنب جناه هذا الشعب الذي يطالب بالحرية والسيادة ، ويريد أن يعيش حراً في بلاده دون ما سلطة استعمارية أو سيطرة أوروبية . إن المراكشيين ثائرون لحريتهم ، ويقابل الفرنسيون هذه الثورة بالسلاح كما قابلوها في الهند الصينية حيث كانت النتيجة وبالا عليهم وعلى سياستهم فهزموا شر هزيمة وقتل الشيوعيون منهم مئات الآلاف .

وفي ٥ أغسطس ذهب الجلاوى إلى الرباط حيث قابل محمد بن عرفة أثر المظاهرات العنيفة التي بدأت في ١٣ يولييه ، واجتمع أيضاً بالمقيم العام الفرنسي الذي كان قد تسلم من الجلاوى رسالة قال فيها بأن أقلية ضئيلة من الشعب المراكشى قامت بإثارة الاضطرابات ضد رغبة السواد الأعظم من الأمة ورؤسائها ، وطلب إليه فيها أن تقوم السلطات الفرنسية بإجراءات حازمة شديدة لوقف هذه الثورة ومعاقبة القائمين بها . وقد صرح الجلاوى بأنه يستنكر أشد الاستنكار حركة الاضطرابات التي تهدف إلى إعادة السلطان الشرعى الذى لعب الجلاوى دوراً رئيسياً فى خلعه . وقد أزعجت هذه المظاهرات الجلاوى وخاصة عند ما ترمى إلى سمعه بأن السلطان الشرعى للبلاد سيعود إلى عاصمة ملكه ويستأنف مباشرة سلطته .

وفي ٤ أغسطس قامت فى فاس مظاهرة من النساء المجاهدات من مختلف الطبقات ، واتجهت إلى مسجد المولى إدريس حيث خطب فيهن بعض النسوة ،

وكانت يدهن فتاة مراكشية تنتمي إلى أسرة كبيرة ، حثت الحاضرين والحاضرات على تنظيم مظاهرات أخرى ضخمة للمطالبة بعودة السلطان الشرعى .

وألقي لفيف من الوطنيين عدة خطاب فى جامع القيروان ، أعلنوا فيها أن السلطان المنفى قد عاد إلى الرباط . وطلبوا إلى الحاضرين أن يقوموا بمظاهرات سلمية للإعراب عن اغتباطهم بعودته ولكن البوليس تصدى لهم وأطلق عليهم الرصاص فأصيب بعضهم بجراح بالغة .

وفى الدار البيضاء أضرم الفدائيون النار فى ميناء المدينة ، ودمروا جزءاً كبيراً منه ، فأطلقت السلطات الفرنسية النار عليهم فقتلت وجرحت عدداً كبيراً منهم ودمر الحريق ما يقرب من مائة منزل .

وعلى أثر هذه المظاهرات أذاع المقيم الفرنسى بياناً فى الراديو ناشد فيه المتظاهرين والوطنيين من الثوار الخلود إلى السكينة لتتمكن السلطات من تحقيق أمانى مراكش القومية فى جو يسوده النظام . وقال إن العنف لا يجدى وتوعد الثوار بأشد العقوبات .

وفى ٦ أغسطس انفجرت قنبلة فى سيارة أوتوبيس مملوءة بالركاب فى أحد شوارع مدينة الدار البيضاء فأصيب كثيرون منهم . وبذلك بلغ عدد القتلى منذ بداية هذا الشهر ما يزيد عن مائة قتيل .

وقتل أحد الفدائيين أحد عملاء الاستعمار فى مدينة فاس وجروا جثته فى شوارع المدينة .

وفى ٧ أغسطس أذاع حزب الاستقلال المراكشى بياناً دعا فيه جميع المواطنين إلى إضراب عام لمدة أسبوعين ابتداء من اليوم تعزيراً للجهاد الذى يخوض غماره السواد الأعظم من الشعب المراكشى من أجل عودة السلطان الشرعى من منفاه . وناشد الحزب فى البيان الذى أصدرته الأمة المراكشية

أن تكف عن أعمال العنف إحباطا للدسائس التي يدبرها أعداء الوطن قصد إيهام الرأي العام العالمي بأن الحركة الوطنية تهدد حياة الأجانب والأقليات كاليهود وغيرهم .

واحتشدت قبائل البربر وعلى رأسهم الجلاوى الخائن حول الرباط وفاس والدار البيضاء وغيرها من المدن وذلك لكي يثيروا الشعب ضدهم واحتشدت الألوف في المساجد وهتفت بقوة بحياة السلطان المنفي . كما وقعت مصادمات خطيرة بين المتظاهرين والبوليس في مدينة يورليوتى أسفرت عن قتل ثلاثة وجرح ثمانية وعشرين . وكان المتظاهرون يهتفون بحياة السلطان المنفي ويطلبون إلى التجار في بعض الأحياء الأوروبية أن يغلقوا متاجرهم . وقد سدت قوات الجيش الفرنسى الطرق المؤدية إلى المدن الكبيرة . وكلما بادر التجار إلى إغلاق متاجرهم شرع رجال البوليس في إكراه أصحابها على إعادة فتحها . وقد جاء إغلاق الحوانيت تنفيذاً للدعوة إلى الإضراب العام . وهاجم فريق من المتظاهرين يبلغ عدده ألف شخص مكتب البريد في يورليوتى ، ثم اتجهوا شطرب يوت الأوروبيين في الحى العربى وهاجموها وأشعلوا النار في دار للسبينا يملكها أوروبى ، وقتل في الحادث أحد الأوروبيين .

أما في الدار البيضاء فقد نشطت الدعوة إلى الإضراب من يوم ٩ أغسطس حتى ١٦ منه فنادى الثوار أصحاب الحوانيت بإغلاقها وطالبوا الشعب المراكشى كله بمقاطعة المنتجات الأوروبية .

وفي فاس جرح ثلاثة من المتظاهرين وأصيب اثنان من الأوروبيين بجراح خطيرة ، وبلغ عدد المقبوض عليهم من رجال حزب الاستقلال في المدينة ١٤ شخصاً . وأذاع مكتب حزب الاستقلال المراكشى بالقاهرة البيان التالى :

« دأب قسم الدعاية والنشر التابع للإقامة الفرنسية العامة في مراكش

على إذاعة أخبار مدسوسة حول حركة الكفاح الوطني القائمة حالياً في هذه البلاد ، محاولاً بذلك أن يخرج هذا الكفاح الموحد الرائع في صورة مشوهة لا تمت إلى الحقيقة بسبب . وترمى الإقامة الفرنسية العامة من وراء ذلك إلى إشاعة الشك في رأى العام الدولى بالنسبة لإصرار الشعب المراكشى بأجمعه على ضرورة عودة مليكه من منفاه تمهيداً لتحقيق أهداف البلاد التى تنحصر فى حريتها واستقلالها .

« ويعلن حزب الاستقلال أنه سوف يوالى كفاحه معتمداً على قواه الشعبية للحيولة دون تربع أى مدع جديد على عرش مراكش ، كما فعل من قبل ، حتى ولو تربع على هذا العرش الابن الثانى لمحمد الخامس . وإن الحزب ينزه مولاي عبد الله عن مجرد التفكير فى خوض مثل هذه المغامرة .

« ولهذا فإن حزب الاستقلال يرى من واجبه أن يعلن من جديد بصفته الساهر على مصالح مختلف طبقات الشعب المراكشى — رفضه لآى حل وسط ، ما لم يكن على استعداد لمواجهة مطلب البلاد الرئيسى فى ضرورة عودة السلطان من المنفى تمهيداً لتحقيق حريتها واستقلالها .

وقد خيم الوجوم والسكون على البلاد فى يوم ١٣ أغسطس بعد أن ظلت سنة تقريباً مسرحاً لحوادث دامية ذهب ضحيتها عدد كبير جداً من الوطنيين . وقد أدهش السلطات الفرنسية ذلك الوجوم والسكون ، وساورتها الشكوك فى هذا الهدوء الذى ربما يسبق العاصفة لذلك قام البوليس باعتقال عدد كبير من أبناء مراكش الذين كانوا يحضون العمال والتجار على الإضراب . وفى اليوم الثانى ألقى الفرنسيون القبض على ١١ زعيماً من الوطنيين من بينهم وطنى حاول اغتيال السلطان ابن عرفة . كما حاصر الجنود الفرنسيون ٢٨٠ مراكشياً فى الحى الوطنى فى « بى جان » وفتشوا المنازل تفتيشاً دقيقاً .

وقد وقع صدام بين الوطنيين والبوليس فى الحى الوطنى بالدار البيضاء قتل فيه ثلاثة من أبناء مراكش وأصيب اثنان بجراح وفى هذا اليوم أذاع

مكتب تحرير المغرب بالقاهرة كلمة جاء فيها : « أذاع مسيو منديس فرانس
رئيس الوزارة الفرنسية أمس بياناً خطيراً تناول فيه تعقد المسألة المراكشية
الناجم عن إجماع شعب مراكش على المطالبة بضرورة عودة محمد الخامس
إلى عرشه ، وقد زعم هذا البيان أن سبب الأزيمة في القطر المراكشي يرجع
إلى الصراع القائم بين أنصار السلطان المنفي وخصومه . وأن فرنسا لا يمكن
أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الحال التي تمزق مراكش . ولذلك فسوف
تتعاون الحكومة الفرنسية مع محمد بن عرفة على إعادة الأمور إلى نصابها . »

وبذلك يبدو من الواضح أن رئيس الوزارة الفرنسية قد قرر التماذي
في تحمل مسئولية إبعاد السلطان الشرعي ، وهو الإبعاد الذي وصفته
الدوائر الجديدة أكثر من مرة بأنه غلطة كبرى لا سبيل للتراجع عنها .

وفي ١٥ أغسطس أرسل الفرنسيون جنودهم وسياراتهم المصفحة
وطائراتهم لتضرب الحصار على الوطنيين في مراكش . والغرض من هذه
الحركة هو شل قوى حزب الاستقلال قبل أن تتجدد حملة العنف . ولكن
هيات أن تتمكن فرنسا من قتل المبادئ التي يعتنقها المجاهدون ، وأعدت في
سبيل هذه المبادئ أسى ما يتمناه هؤلاء المجاهدون الذين باعوا أرواحهم
وحملوا رؤوسهم على أكفهم غير حافلين بالموت والاستشهاد في سبيل
الوطن .

ولقد ذاعت مدينة فاس من هذه التجريدة العسكرية ويلات كثيرة ؛ إذ
راح الفرنسيون المسلحون يفتشون الدور ويرهبون الأهليين يقودهم
الجنرال ليون دوفال قائد القوات الفرنسية ويشرف على المعركة من
الطائرة . ورغبة في الإمعان في التثكيل ، سدت كتائب السنغاليين من المشاة
والفرسان مداخل المدينة بينما أقامت قوات الجندرية المتاريس في الشوارع .
وكانت كل وحدة من وحدات الفرقة الأجنبية تحمل قائمة بأسماء الوطنيين .
ولم تمض سوى ست ساعات حتى كان ما يزيد عن ١٣٠ مهتماً وراء القضبان

في المعتقلات . وفي أثناء هذه التجريدة أخذت طائرتان من الطائرات الفرنسية تحلقان على انخفاض ، لتراقبا أية حركة مضادة قد تأتي من الشوارع المنحنية في المدينة . وقد فعلت السلطات ذلك ، لأن مدينة فاس تعتبر الموطن الروحي والثقافي لمراكش منذ عام ١٠٨٧ ميلادية . وهي معقل من معاقل الوطنية ، وحصن من حصون الغيرة الإسلامية ، وقد كانت مسرحاً لمظاهرات عدة قام بها الثوار منذ أوائل شهر أغسطس . بل تزعمت هذه المدينة حركة المطالبة بإعادة السلطان الشرعي . وهكذا ظلت المدينة محاصرة مدة ١٥ يوماً .

وفي مكناس اعتقلت السلطات ٦٥ وطنياً من بينهم أحد كبار الملاك و ١١ مجاهداً من حزب الاستقلال .

وفي ١٦ أغسطس تمكن بعض الثوار من الإفلات من قبضة السلطات ورجال الأمن ، واعتصموا بمسجد المولى إدريس القائم في قلب الحى العربى بمدينة الرباط وانضموا إلى ٤٠ رجلاً من العلماء الثائرين الذين أكرهتهم السلطات والجلالوى على قبول تنصيب السلطان محمد بن عرفة . فخاصرت القوات الفرنسية المنطقة التى يقوم فيها المسجد ومنعت المأكل والمشرب عن المعتصمين إلا في فترات محدودة كان يسمح فيها بإدخال رغيف واحد لكل أربعة أشخاص .

أما في الرباط فلا تزال الحوانيت مقفلة في هذا اليوم بناء على ما أصدره حزب الاستقلال منادياً بالإضراب العام .

وفي ١٨ أغسطس زحف حرس السلطان محمد بن عرفة إلى المنطقة الحرام المحيطة بمسجد المولى إدريس ، وألقى رجاله القبض على العلماء المعتصمين . واقتحام الحرس السلطاني لهذه المنطقة المقدسة يعد سابقة خطيرة في تاريخ مراكش ؛ إذ لم يسبق لأى جندي أن يقتحم منطقة مقدسة يخشاها المستعمرون أنفسهم ، ولا يجرؤون على انتهاك حرمتها . فهذا العمل من شأنه

أن يشجع الفرنسيين على ارتكاب أية حماقة تذهب بجرمة الدين وتطيح
برجال الإسلام . ونقل العلماء جميعاً ما عدا ثلاثة منهم تقدمت بهم السن
إلى قصر السلطان بالرباط حتى يفصل في أمرهم . ولم يقف افتئات السلطان
على حرمة الأماكن المقدسة ورجال الدين ؛ بل إنه أقصى من المسجد ثلاثين
رجلاً من أشرف العرب كانوا ينادون بعودة السلطان المنفي .

وفي ١٩ أغسطس طوقت القوات الفرنسية والبوليس منطقتي تفلت
وخميسة شرقي مدينة الرباط على طريق مكناس وأقامت حولها سياجاً حصيناً
وتولى البوليس والحرس تفتيش المنازل بدقة بحثاً عن الثوار ، واعتقلوا
عدداً منهم .

وقد أطلق الثوار النار على حاذق بن ناصر خليفة باشا الدار البيضاء
فمات لساعته بالرغم من وجود حرسه معه . كما أطلقوا النار على أحد الموظفين
الخونة فأردوه قتيلاً .

وفي يوم ٢٠ أغسطس — وهو اليوم الذي يوافق خلع السلطان محمد بن
يوسف ونفيه خارج وطنه في العام الماضي — كان الجو يندثر بقلقل
وعواصف شديدة ؛ إذ أن فرنسا قد فقدت السيطرة على الموقف . فانتهر
الجلالوى هذه الفرصة وطلب من المقيم العام الميسيو لاكوست أن يعهد إليه
بمقاليد الأمور في مراکش كلها ولو لمدة ٢٤ ساعة يقضى خلالها على كل من
يطالب باستقلال البلاد وعودة السلطان ، وذلك لكي يعيد البلاد إلى فرنسا
جثة هامدة ، ولا سيما بعد أن بدأ يشعر بأن فرنسا بدأت تغير سياستها نحو
مراكش ، وأنها تسعى للاتفاق مع حزب الاستقلال لكي تعيد إلى البلاد
سيادتها واستقلالها . ورفض بالطبع المقيم العام طلب الجلالوى فحدثت
مشادة عنيفة بينهما ، وأعلن الجلالوى العصيان والخروج عن سلطة الفرنسيين
فما كان من المقيم العام إلا أن أصدر أمراً بإبعاده إلى طنجة ولكنه هرب
والتجأ إلى قبائله وسار بتسعة آلاف من رجاله المسلحين تجاه مدينة فاس

حيث يقف الفدائيون والثوار من أهل مراکش من أخذوا على أنفسهم عهداً بإعادة سلطانهم الشرعى .

وهكذا كانت نتيجة سياسة فرنسا الخرقاء التى انتهجتها هى والجلاوى الذى شق عليها عصا الطاعة فى آخر الأمر . فقد كانت فرنسا فى أول الأمر تنهى نفسها بالجلاوى الذى لم يحاول أن ينتقد السياسة الفرنسية فى يوم من الأيام ، والذى كان يصدع لكل ما تأمره به الإقامة الفرنسية . ولو علمت فرنسا أن ما قامت به من تفريق بين عنصرى الأمة الواحدة وخلع للسلطان الشرعى ، يعد أكبر جريمة سياسية ترتكبها ، لكان الأمر ولأمكنها أن تمحو هذه الغلطة وتفتح الباب على مصراعيه للدخول فى مفاوضات مع أصحاب البلاد الشرعيين على أساس المساواة والاستقلال وإعادة السلطان .

لقد كان يوم ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٤ من أحلك الأيام التى مرت بمراكش وفى الوقت نفسه يوم الجهاد . فقد أعلن المراكشيون جميعاً الإضراب العام وشلت الحركة وتوقف سير الحياة الطبيعى ، ودارت معارك عنيفة فى الدار البيضاء والرباط وسلا وكانت فاس فى حزن عميق وقد لبست ثوب الحداد . وتقدم شيوخها وكبار رجالها إلى فرنسا بطلب رسمى لإعادة السلطان الشرعى . كما وقفت سيدة بمسجد المولى إدريس وهى حاسرة القناع — لأول مرة فى تاريخ مراكش — تدعو للجهاد ، وامتنع الخطباء فى المساجد عن الدعاء لابن عرفة بل دعا بعضهم لمحمد الخامس .

وفى سلا قدم الثوار عريضة يطالبون فيها بعودة السلطان الشرعى وكانت تحمل سبعة آلاف توقيع وقد ردت زنتها بكيلو جرام .

إن مراكش اليوم منقسمة على نفسها وتوشك الحرب الأهلية أن تضطرم ناراها ، فالجلاوى وأنصاره يقفون مستعدين والفدائيون يقفون تجاهه مستعدين أيضاً . فهل يتدارك الجلاوى خطاه ويحقن الدماء ويستغفر ربه ويمد يده لإخوانه وبني جلدته ، لأن العدو واحد . فليحزم الكل أمرهم ويخرجونه من ديارهم .

شخصيات وراء القضية المراكشية

السلطان محمد الخامس : اسمه الرسمي محمد الخامس ، ويعرف أيضاً باسم سيدي محمد بن يوسف أى أنه ابن السلطان مولاي يوسف . وكلمة (سيدي) ترادف في مراكش كلمة (مولاي) و (صاحب الجلالة) . وهو ينتمى إلى العائلة العلوية التي تولت عرش مراكش عام ١٦٦٤ . وقد تربع والده على عرش البلاد عام ١٩١٢ وتوفي عام ١٩٢٧ وكان رجلاً هادئاً متزاناً ترك أمر البلاد للفرنسيين وعلى رأسهم المقيم العام ليوتي الذي كان يتمتع بشخصية قوية . وعند ما توفي المولى يوسف خلفه ابنه محمد الخامس بإجماع العلماء الذين بايعوه في جامع القرويين بفاس في ١٨ نوفمبر عام ١٩٢٧ . وكان حدثاً صغير السن إذ كان يبلغ السابعة عشرة . وظن الفرنسيون أنهم سوف يجعلونه لعبة في أيديهم ، ولكن بفضل ذكاء السلطان ووعيه تمكن من أن يزيد في ثقافته وأن ينظر إلى العالم نظرة قوية فاحصة ، كما أنه كان يمعن في كل صغيرة وكبيرة يقوم بها المستعمرون في بلاده ، حتى آمن أخيراً بأنه لا يمكن لبلاده أن تتقدم إلا إذا أمكن تعميم التعليم ونشر الثقافة الإسلامية والحديث أيضاً . فبدأ السلطان ينشئ المدارس الجديدة على نفقته الخاصة لأن الفرنسيين لن يتمكنوا من الأموال التي تساعد على التقدم بالبلاد ، بل كان جل همهم في ذلك الوقت منصرفاً إلى جعل مراكش سوقاً فرنسية غنية دون أن يهتمهم أمر البلاد وأهلها . وكان يوجد في البلاد عدد كبير من الإقطاعيين الباشوات والقواد والأعيان الذين يصرفون الأموال في إقامة

الحفلات والولائم الفاخرة ، تماماً كما كانت أوروبا في عصر الإقطاع . فنظر السلطان إلى هذا النظام على أنه يقود البلاد لا محالة إلى الدمار . فأحاط نفسه بأفراد الطبقة المتوسطة المثقفين الذين يرجى منهم الخير على خلاف هؤلاء الإقطاعيين . ولقد صرح مرة بقوله : لو أن هؤلاء الإقطاعيين يصرفون على نشر التعليم في البلاد نصف ما يصرفونه على البذخ لا تقلبت مراکش جنة مزدهرة بالعلوم ، ولنال شبابها ثقافة عالية تؤهلهم من أن يفيدوا مواطنهم من الأثرياء . .

وعندما قامت الحرب في عام ١٩٣٩ قدم لفرنسا كل ما تحتاج إليه من المساعدات ولم يتدخل عنها في أخرج أوقاتها ، بل إنها لما استسلمت للألمان عام ١٩٤٠ لم ينتهز هذه الفرصة ضد فرنسا ، بل ظل على وفائه لها بالرغم مما بذله المحور من وسائل الإغراء . وفي أثناء الحرب تقابل مع الرئيس روزفلت والرئيس تشرشل مقابلات عدة برهن خلالها على الكرم العربي والشجاعة العلوية ، وأبدى استعداداه لكل ما يطلبه الحلفاء . ولم ينس في هذه المقابلات مستقبل مراکش وشعبها فتحدث بذلك إلى الرئيس روزفلت الذي وعده ببذل كل ما يستطيع لكي تنال مراکش جميع أمانها القومية .

ولما وضعت الحرب أوزارها وانتصر الحلفاء ود السلطان والمراكشيون أن يفهم الفرنسيون أمانهم القومية إعترافاً بالخدمات التي قدموها لهم أثناء الحرب ، حتى أن السلطان صرح في إحدى المناسبات بقوله : لقد قدرت فرنسا وحلفاؤها موقف مراکش أثناء الحرب ، ووفاءها للقضية العامة والشجاعة التي أبدتها الجيوش المراكشية . وقد أصبح من حق مراکش بعد القيام بجميع واجباتها أن تنال أمانها القومية الجديدة . . ولكن الفرنسيين لم يعترفوا بالجميل ، وصمموا على المضي في سياستهم التي اختطوها منذ معاهدة الحماية . وإزاء خيبة الأمل التي أصيب بها المراكشيون رأوا أنه لا مندوحة لهم من العمل الجدى ، فأسسوا حزب الاستقلال الذي يضم

جميع الأحزاب الصغيرة . وقد أعد إنشاء هذا الحزب إعداداً محكماً . ثم قدمت مبادئه ومطالبه السياسية إلى السلطان في نفس اليوم الذي أنشئ فيه ، فظهرت الأهمية التي أولاها جلالة الملك لهذا الحزب سريعاً ؛ إذ دعا وزراءه للإجتماع بعد ذلك بيومين ، كما دعا معهم معظم زعماء الباشوات والأعيان وألف لجنة خاصة للاتصال بزعماء حزب الاستقلال . ولقد كان لزيارة السلطان لمدينة طنجة في ٧ أبريل عام ١٩٤٨ أكبر الأثر في الأوساط الفرنسية التي تأكدت بأن السلطان محمد الخامس رجل ذو إرادة حديدية وأنه لا يمكن الاستهانة به .

كما أن زيارته لباريس عام ١٩٥٠ أقنعت الفرنسيين بأن الرجل ماض في خطته وأنه مؤمن بوطنه وقوميته ، فبدأت تحسب له ألف حساب وأصبح في نظرها عقبة كأداء في سبيل الإصلاحات الفرنسية ! !

ومحمد الخامس زعيم البلاد الروحي والزمني ، فهو رجل ورع متدين يعرف الله حق قدره ؛ ذلك لأنه ترعرع في ظل التعاليم الإسلامية الدقيقة ولهذا فهو يجد في الإسلام قوة معنوية .

أما حياته الخاصة ففي غاية البساطة ؛ فهو يبدأ يومه بصلاة الصبح ثم يمتطي صهوة جواده ويذهب إلى المزارع حيث يلحق به في الثامنة صباحاً أنجاله الأمراء ويتناولون معه طعام الإفطار . وفي أثناء الطعام يتحدث السلطان مع أبنائه حديث الأب الرحيم ، فيناقشهم في أمور الدنيا والدين .

وتتلقى كريمات السلطان ثقافة حديثة ويشاركن في الحياة العامة وتقوم كبراهن الأميرة عائشة بدور الزعامة في حركة تحرير المرأة وتذيع الأحاديث الوطنية وهي خطيبة ممتازة يقبل الجمهور كثيراً على خطبها .

ولا يظهر سيدى محمد بن يوسف بين الجمهور إلا بالزى الوطنى وهو الجلباب الأبيض ولا يغيره باللباس الأوروبى إلا فى الأوقات الخاصة .

ويعود السلطان إلى قصره فى الساعة التاسعة للنظر فى شؤون الدولة

فيقضى الصباح كله مع سكرتيريه ووزرائه . وفي الساعة الواحدة بعد الظهر يتناول طعام الغداء . وينام السلطان بعد ذلك ثم يصحو فيقرأ الصحف والكتب . أما بقية اليوم فيقضيه في النظر في شئون الدولة والمقابلات . وفي الساعة السادسة يبدأ رياضته اليومية كلعب التنس أو ركوب الخيل ، وهو مولع بالصيد والسباحة وركوب السيارات . وبعد الرياضة البدنية يذهب لصلاة العشاء . وبعد ذلك يتناول طعامه مع أفراد أسرته . وتسير حياته على هذا النمط ما عدا يومى الخميس والأحد حينها يذهب إلى الصيد .

والسلطان مولع بالعلوم الحديثة يدقق في هذه العلوم ويدرس بامعان ما وصلت إليه الاختراعات الحديثة ؛ لأنه يؤمن بأن البلاد لا تتقدم إلا عن طريق العلوم الحديثة ، وخاصة في خضم هذا العالم القوى المتطاحن وهو يؤمن إيماناً جازماً بأن الثقافة الحديثة لا تمس الدين من قريب أو بعيد . لأن الإسلام جمع فأوعى ، وهو متطور بتطور الأزمنة ويناسب كل مكان يحل فيه .

والسلطان محمد الخامس يمتاز بتفكيره الدقيق في كل شيء وهو لا يؤمن بالطفرة ، ويستشير كل من حوله فيما يريد أن يتخذه من قرارات لأنه يؤمن بقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » ، وقد يتناقش في موضوع ما مع أقرب مستشاريه .

وقد أبعدت الإقامة كما ذكرنا كثيراً من المقربين إليه ظناً منها أنهم هم الأداة الفعالة في تسيير السلطان ، ولكنهم مخطئون في ظنهم هذا ، فالسلطان رجل مستقل في رأيه لا يعمل إلا بما تمليه عليه مصالح بلاده وشعبه . وقد قرب السلطان إليه زعماء حزب الاستقلال لأنه وجد فيهم غيرة وطنية ودراية بالأمور السياسية الدقيقة التي يستنتجونها من وراء الكتابات الرسمية . وهو رجل يحكم عقله لا عاطفته في كل ما يأتيه من الأمور ، كما أن له قدرة على الرد المفعم المختصر في أى مناسبة تبدو له . فذات مرة بعث إليه الجنرال كاترو حاكم الجزائر المؤقت في عام ١٩٤٥ رسالة يشكو إليه

فيها من أن المراكشيين الخارجين عن النظام قد اقترفوا أعمال العنف بل وقتلوا بعض الفرنسيين . فأجابه السلطان على ذلك بقوله « إذا كان مثل هذا الأمر قد حدث بالفعل ، فإن المسئول عنه بالتأكيد لم يتمتع بأفضال الثقافة الفرنسية ، ذلك أنه ليس في استطاعة أحد من المثقفين أن يقترف جرائم تبلغ مبلغ القتل ، . وقد كان يشير بذلك طبعاً إلى إهمال الفرنسيين تعليم الأهالي .

ولما حدثت بعض المصادمات بين الفرنسيين والأهالي في فاس عام ١٩٤٤ شكوا مقيم فرنسا العام في ذلك الحين مسيو بيو من أن بعض المجرمين المراكشيين احتموا بالمسجد الأعظم ورفضوا الاستسلام . وختم شكواه بقوله : « وسوف يصبح من واجبي أن أصدر الأمر بضرب المدينة بالقنابل ، فأجابه السلطان في هدوء : « وإذا كنت أنا ملك البلاد فإن عليك ولا شك أن تبدأ بضرب هذا القصر ، .

السيد علال الفاسي : مؤسس حزب الاستقلال ورئيسه . وهو سليل عائلة كريمة في فاس وأستاذ سابق في جامع القرويين — ويعتبر بحق معلم الشعب المراكشي لمعاني الوطنية . مارس الحركة الوطنية ولم يزل شاباً في العشرين من عمره واعتقلته السلطات الفرنسية في ٢٥ أكتوبر ونفته إلى الجابون في الكونغو ، وظل في منفاه حتى أفرج عنه في مايو عام ١٩٤٦ . فاوض الفرنسيين أثناء الحرب العالمية الثانية في برازا فيل في الكونغو دون أن يصل إلى حل مرض لقضية بلاده . ويعتبر السيد علال من أنشط الزعماء الوطنيين ؛ إذ أنه لا تقل له عزيمة ، يتجشم متاعب الأسفار في سبيل قضية مراكش . وما زال به الفرنسيون حتى حرموا عليه دخول بلاده فجاء إلى القاهرة في عام ١٩٤٧ وظل بها مدة طويلة لا يحرم منه مجتمع في القاهرة يذهب إليه ويندد بأعمال الفرنسيين ويشرح القضية في وضوح وجلاء .

شاعر يقرض الشعر ويبرز فيه وأهم كتبه « الحركات الاستقلالية في المغرب العربي » ، وكتاب « النقد الذاتي » ، وقد عرض في الأول عرضاً مسهباً

لتاريخ الاستعمار في شمال أفريقيا والحركات الاستقلالية . ويعتبر عدو فرنسا رقم ١ في شمال أفريقيا كلها .

السيد احمد بلافريج : سكرتير عام حزب الاستقلال ومن الرعيل الأول الذين حملوا راية الجهاد مع السيد علال الفاسي . وقد نفته السلطات الفرنسية إلى جزيرة كورسيكا ، ومحرم عليه الآن دخول مراکش ، بل إن السلطات الفرنسية قبضت عليه وظل بالسجن حتى عام ١٩٥٣ .

السيد محمد اليازیدی : نائب السكرتير . نفي إلى صحراء المغرب وعاد إلى بلاده في مايو عام ١٩٤٦ وهو الآن نزيل السجن .

السيد عمر عبد الجليل : مدير عام الحزب ونزيل السجن . نفي إلى الصحراء وعاد في سنة ١٩٤٦ .

السيد الحاج احمد مكوار : عضو من أبرز الأعضاء في الحزب . لاقى أشد ويلات النفي والسجن .

السيد عبد الكريم بن جلون : عضو في الحزب ونزيل السجن .

السيد مهدي بن باركة : سكرتير الحزب يعاني مرارة النفي .

السيد محمد غازي : عضو الحزب ونزيل السجن .

السيد عبد العزيز بن إدريس : سكرتير الحركة الوطنية ولا يزال في منفاه .

ووراء هؤلاء المجاهدين يوجد كثيرون منهم بمكتب المغرب العربي بالقاهرة . ونخص بالذات السيد عبد المجيد بن جلون خريج كلية الآداب بجامعة القاهرة ومن الأعضاء المؤسسين للجنة بالقاهرة وله مؤلفات عدة في القضية المراكشية مثل « هذه مراکش » و « مأساة سلطان مراکش » . ويعتبر السيد احمد المليجي الذي يعمل مع السيد عبد المجيد بن جلون في المكتب من فتيان الطليعة في الحركة الوطنية .

القضية والمنظمات الدولية

جامعة الدول العربية : في ٢ سبتمبر عام ١٩٥٣ عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية أول اجتماع لها وحضر هذا الاجتماع شخصيات عربية جديدة لم يكن لها نصيب في اجتماعات الجامعة من قبل . فكان هناك السيد الفريد نقاش وزير خارجية لبنان والسيد خليل مردم وزير خارجية سوريا . ومثل العراق دولة توفيق السويدي ونجيب الراوى . وعن لبنان السيد فؤاد عمون والسيد نديم دمشقية وعن اليمن السيد على المؤيد وعن ليبيا السيد على الجربى والنيل ابراهيم السنوسى . ومثل الأمانة العامة للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونة والسيد احمد الشقيرى . وبدأت اللجنة اجتماعها برئاسة محمود فوزى وزير الخارجية المصرية ، وطرحت قضايا مراکش وتونس والجزائر على بساط البحث . وفى اليوم التالى استأنفت اللجنة بحثها فعرضت لأعمال فرنسا فى مراکش وموقف مجلس الأمن من القضية ومخالفة فرنسا لقرارات الأمم المتحدة ثم ما بدر منها من خلع السلطان والقيام بأعمال العدوان فى كل من تونس ومراكش .

ورأت اللجنة فى اجتماعها الرابع أن تفتح الباب على مصراعيه لمناقشة القضية من الناحية السياسية والعملية وما يمكن اتخاذه من اجراءات لوقف العدوان الفرنسى عند حده ، وتحقيق أمانى الشعب المراكشى الذى وثق بالدول العربية وعلق عليها آمالا كباراً لتأييد استقلاله . وليس أدل على هذا من أن السلطان محمد الخامس كان قد سلم إلى المقيم الفرنسى قبيل خلع رسالة موجهة منه إلى الدول العربية لتستمر فى تأييدها لبلاده والعمل على نصرة قضايا

المغرب . وقد أحيطت اللجنة علماً بأمر هذه الرسالة التي احتفظ بها مقيم فرنسا في مراکش . وقد جاء البحث السياسي نتيجة لموقف مجلس الأمن من القضية المراكشية وعدم إدراجها في جدول أعماله . ورأت اللجنة السياسية أن تقوم الدول العربية تعاونها في ذلك دول الكتلة الآسيوية الإفريقية باتصالات مع الدول الأوروبية بشأن قضية المغرب وإحباط كل ما تدعيه فرنسا من أن هذه القضية قضية داخلية بحته لاحق لأحد بالتدخل فيها . أما الأساليب العملية التي رأت اللجنة بحثها فأولها الاقتراح الخاص بمنع رسو البواخر والطائرات الفرنسية في الموانئ العربية عند مرورها إلى الهند الصينية عندما كانت الحرب مشتعلة بين فرنسا والشيوعيين . ولو تمكنت الدول العربية تساندها في ذلك الدول الآسيوية من تنفيذ هذا الاقتراح لكان ذلك وسيلة فعالة وعملية .

وتكونت لجنة فرعية قوامها دولة السيد توفيق السويدي والدكتور فوزي الملقى والدكتور فؤاد عمون والأستاذ أحمد الشقيري للنظر في التدابير العملية ومن بينها الاقتراح السابق . وعقدت اللجنة الفرعية اجتماعاً استمر زهاء ساعتين قلبت فيه الأمر على جميع وجوهه ثم قدمت توجيهاتها إلى اللجنة السياسية لمناقشتها وإقرار ما تراه .

وفي ٨ سبتمبر عقد مجلس الجامعة العربية جلسة استثنائية للموافقة على البيان الذي قررت اللجنة السياسية إذاعته بشأن الحالة في مراکش . وقد وافق المجلس على هذا البيان وفيما يلي نصه :

« استعرض مجلس جامعة الدول العربية الحالة العامة في كل من مراکش وتونس والأحداث الخطيرة التي تسود أرجاء هذين القطرين الشقيقين .

« وقد أحيط المجلس علماً بما أقدمت عليه السلطة الفرنسية من خلع جلالة سلطان مراکش سيدي محمد بن يوسف ونفيه وأسرته إلى جزيرة كورسيكا .

« وإن جامعة الدول العربية التي تعتبر القضية المراكشية قضية حرية تهدف إلى الحرية والاستقلال تستنكر أشد الاستنكار هذا العدوان على السيادة المراكشية .

« ويرى مجلس الجامعة أن هذا التدبير الجائر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، فضلاً عما فيه من انتهاك صريح للمعاهدات الدولية الخاصة بمراكش .

« وإن دول الجامعة العربية تأمل أن تحترم فرنسا القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن تونس ومراكش وتسلك سبيل عادل يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ولكن فرنسا قد تجاهلت مشيئة الأسرة الدولية .

« من أجل هذا رأى مجلس الجامعة بخطوة أولى أن تواصل الوفود العربية وإلى جانبها بقية وفود المجموعة الآسيوية الإفريقية لدى الأمم المتحدة الجهود السياسية لبسط سلامة هذين القطرين الشقيقين أمام الجمعية العامة في دورتها الحاضرة (سبتمبر عام ١٩٥٣) وتعبئة الجهود الدولية في أروقة الأمم المتحدة لتحقيق الحرية والسيادة لهذين القطرين الشقيقين .

« ومجلس الجامعة إذ يرقب الحالة في مراكش وتونس بالمزيد من الاهتمام والعناية يواصل تأييده لمراكش وتونس في كفاحهما الباسل لنيل الحرية والسيادة والاستقلال .

« ويأمل مجلس الجامعة أن تستطيع الجمعية العامة في دورتها الحاضرة حمل فرنسا على تلبية الأمانى المشروعة في مراكش وتونس تجنباً لاتخاذ تدابير معينة يلح الرأي العام العربي في اتخاذها .

ولكن للأسف لم تتخذ الجمعية العامة أو هيئة الأمم المتحدة أى شئ من شأنه نصره القضية المراكشية في ما سيأتى تفصيله بعد ذلك . وقد قامت الجامعة بنشاط ملحوظ لإزاء المشكلة ، فقد زار السكرتير العام المساعد

للجامعة السيد أحمد الشقيرى أسبانيا في ١٥ أكتوبر حيث تباحث مع السنيور مارتن أرتاخو وزير الخارجية والجنرال جارسيا فالينو المندوب السامي الأسباني في مراكش الأسبانية ، ثم استأنف هذه المباحثات عندما عاد من أمريكا إلى مدريد . وفي ٨ ديسمبر سافر إلى تطوان حيث تباحث مع الجنرال جارسيا فالينو واجتمع به في ١٠ ديسمبر مرة أخرى . كما اجتمع مراراً بمولاي حسن بن المهدي خليفة المنطقة الأسبانية ، وقابل زعماء الأحزاب السياسية في المنطقتين الأسبانية والفرنسية . وأسفرت هذه المباحثات على الاتفاق على مضاعفة الجهود لإعادة السلطان الشرعي ومحاولة توحيد مراكش خاصة وأن السيد أحمد بلافريج سكرتير عام حزب الاستقلال كان ممن شهدوا هذه الاجتماعات .

وقد خشيت السلطات الفرنسية هذا النشاط ، حتى أن صحيفة فرانس سوار France-Soir كتبت في عددها الصادر في ٢٠ يناير ١٩٥٤ مقالا زعمت فيه أن أسبانيا تدبر بالتعاون مع الجامعة العربية انقلاباً في مراكش الأسبانية لتجريد السلطان محمد بن عرفة الموالي لفرنسا من سلطته الشرعية في تلك المنطقة التي تحتلها أسبانيا . وقد نتج هذا الزعم كما سبق القول من الزيارة التي قام بها الأستاذ الشقيرى . كما زعم الكاتب أن زعماء الحركة ينتمون إلى هيئات مراكشية وطنية مختلفة في المنطقة الأسبانية ومنطقة طنجة الدولية ومن هؤلاء الزعماء السادة عبد الخالق الطريس ومكي الناصري وابن سوده .

وقد أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية ، استناداً إلى هذا الزعم أن فرنسا حذرت أسبانيا قائلة أن الحكومة الفرنسية ستقاوم بجميع ما لديها من وسائل أى حركة تستهدف إخراج مراكش الأسبانية من دائرة السلطة التي يتمتع بها السلطان محمد ابن عرفة . ولا ندري ما إذا كانت أسبانيا قد نفقت يديها من هذه المشكلة بعد هذا التحديد أم لا . . . ؟

هيئة الأمم المتحدة : في الواقع أن الدوائر الرسمية الأمريكية نهجت

إزاء حوادث مراکش نهجاً توخت فيه سياسة عدم التدخل . وفي الوقت نفسه أعربت عن أملها في عدم وقوع الاضطرابات بين الوطنيين والفرنسيين وأذنانهم . وقد اتخذت هذه الدوائر لنفسها هذا الموقف على أثر ما صرح به وزير الخارجية الفرنسية السابق ميسو روبير شومان مشيراً إلى وجوب عدم تدخل أية دولة أجنبية في شئون مراکش معلناً بأن فرنسا لن تتحمل أى تدخل من هذا القبيل ، وذلك كله على الرغم من أن الدوائر الأمريكية تهتم اهتماماً بالغاً بتجنب أى اضطراب في مراکش لما لها من المصالح الاستراتيجية الهامة في هذا الركن من أفريقيا وخاصة مطاراتها الحربية . كما يرجع تغاضى أمريكا عن أعمال فرنسا في مراکش إلى أملها في أن توافق هذه على إنشاء الجيش الأوروبي الذي لم توافق عليه فرنسا ولن توافق .

وفي ١٩ أغسطس عام ١٩٥٣ أذاع مكتب حزب الاستقلال المراكشي في نيويورك أنه قدم إلى ممثلي كتلة الدول الآسيوية الأفريقية طلباً عاجلاً ليعرض الحالة الخطيرة في مراکش على مجلس الأمن ، كما أصدر مندوب الحزب بياناً في نيويورك يتهم فيه فرنسا بخرق التعهدات الدولية المتعلقة بمراكش ويحملها مسؤولية الحوادث الدامية التي تعم هذه البلاد بسبب ضغوطها على جلالة السلطان لأجل توقيع المراسيم التي تنتقص من سيادة بلاده وبسبب تعديها على سلطته الدينية .

وفي يوم ٢١ أغسطس وجهت ١٥ دولة آسيوية وإفريقية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن طلبت فيها دعوة المجلس عاجلاً قصد البحث في تفادي الخطر الذي يهدد السلام العالمي من جراء إقدام السلطات الفرنسية على خلع السلطان ظلماً وعدواناً . وفيما يلي نص هذه الرسالة التي وجهت إلى رئيس مجلس الأمن الدكتور تسيانج مندوب الصين الوطنية في ذلك الوقت .

نحن ممثلو أفغانستان وبورما ومصر والهند وأندونيسيا وإيران والعراق ولبنان وليبيريا وباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية

وسوريا وسيام والبن نطلب إليكم بمقتضى المادة الخامسة والثلاثين دعوة مجلس الأمن إلى عقد جلسة عاجلة لتحرى الاحتكاك الدولى والخطر الذى يهدد السلام العالمى وأمنه ما نشأ من تدخل السلطات الفرنسية تدخل منافياً للقانون فى شئون مراكش وإقدامها على خلع سلطانها الشرعى ، حتى يتخذ المجلس على ضوء هذا التحرى الإجراءات المناسبة بمقتضى نص ميثاق الأمم المتحدة .

ولم توقع أثيوبيا على هذه الرسالة لأن مندوبها كان متغيباً عن نيويورك فى ذلك الوقت .

وبما يؤسف له أن متحدثاً بلسان الوفد الأمريكى لدى الأمم المتحدة أفضى بتصريح رسمى قال فيه أن حكومته قررت الاقتراح ضد طلب الكتلة الآسيوية الأفريقية وهو إدراج قضية مراكش فى جدول أعمال مجلس الأمن إذ صرح قائلاً ، إن الولايات المتحدة قررت التصويت ضد طلب الكتلة الآسيوية الأفريقية فى إدراج قضية مراكش لأن الموقف فى مراكش لم يترتب عليه قيام حالة من شأنها إذا استمرت أن تهدد صيانة السلام الدولى وأمنه . ومن ثم فإن ذلك الموقف لا يتطلب البحث والتحرى وفقاً للمادة الخامسة والثلاثين من مواد ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

وبذلك نفضت أمريكا يدها من مسألة مراكش منذ اللحظة الأولى واعتبرتها مسألة تعتمد كل الاعتماد على طبيعة العلاقات بين مراكش وفرنسا وفى الوقت نفسه أرادت أمريكا ألا تضعف موقف فرنسا وهى مشغولة بحربها فى الهند الصينية فى ذلك الوقت والتى يهم أمريكا أن يكون النصر فيها بجانب فرنسا ضد الشيوعيين .

وفى يوم ٢٧ أغسطس ١٩٥٣ اجتمع أعضاء الكتلة الآسيوية الأفريقية بسفارة أندونيسيا ونظروا فى ما يجب عمله لمناقشة قضية مراكش فى مجلس الأمن وما ينتظر القضية فيه من مصير . وقد حضر هذا الاجتماع سفير

الأفغان والسيد عوفى عبد الهادى سفير الأردن والقائم بأعمال السفارة الهندية والقائم بأعمال سفارة لبنان والقائم بأعمال سفارة سوريا . كما شاهده كذلك الأستاذ سامى أبو الفتوح وكيل وزارة الخارجية المصرية المساعد والأستاذ أحمد الشقيرى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية والأستاذ عمر لطفى .

وقد أدلى السفير الأندونيسى ببيان جاء فيه أن أندونيسيا لا تهدف إلى إقامة علاقات ودية مع الدول المجاورة فحسب ، بل ترمى إلى إقامة مثل هذه العلاقات مع الدول العربية الشقيقة كلها والتي تجمعها بأندونيسيا روابط روحية ودينية وثيقة وإيمان بالمثل الإنسانية العليا . وبحث المؤتمرون فى القضية المراكشية من أطرافها المتعددة وأبدوا عدم ارتياحهم لمجلس الأمن كما أعربوا عن تأييدهم التام للحركة الوطنية المراكشية .

وفى يوم ٢٧ أغسطس ألقى المستر لودج المندوب الأمريكى خطاباً فى مجلس الأمن قال فيه بأنه سيقترح ضد الطلب الذى تقدمت به الكتلة الآسيوية الافريقية لإدراج القضية فى جدول أعمال المجلس لمناقشتها . ومن الخطاب الذى ألقاه هذا المندوب اتضح أنه يتنصل من المسؤولية التى تقع على عاتق الولايات المتحدة ؛ لأن حكومته تعمدت أن تخرج المسألة من وضعها الطبيعى إلى وضع يتعلق بالإجراءات الشكلية ، رغبة فى تفادى إغضاب فرنسا وبذلك أهدرت الحكومة الأمريكية المبادئ الجوهرية نتيجة لمناصرتها النظم الاستعمارية ، بل بدا تشجيعها للعدوان الفرنسى على شعب أعزل واضحاً للعيان .

ولم يأت المندوب الأمريكى بأية حجة سليمة تبرر موقف بلاده من قضية مراكش ؛ إذ اقتصر بيانه فى جوهره على التأكيد بأن الولايات المتحدة ستقترح ضد طلب الكتلة دون ما سبب يقبله العقل والمنطق .

وفى يوم ٣١ أغسطس بدأ مجلس الأمن فى مناقشة مسألة إدراج القضية

في جدول الأعمال من عدمه . وكان أول الخطباء المسيو كير و مندوب اليونان فأعلن أنه سيتمتع عن الاقتراع . ثم حدثت مناقشة استغرقت حوالى ثلثي الساعة بين مندوب فرنسا ومندوبى الباكستان ولبنان ؛ ذلك لأن المندوب الفرنسى اعترض على وجود أحد أعضاء حزب الاستقلال المراكشى في قاعة المجلس فأوضح مندوب الباكستان ولبنان له بأنه عضو في الوفد الباكستانى وله صفة المستشار لهذا الوفد .

ولما أعطيت الكلمة للرفيق سيمون تسارابكين مندوب روسيا قال :
« إن الاتحاد السوفيتى يرى أن الموقف في مراكش يتطلب التفات مجلس الأمن وهو جدير ببحث هذه المشكلة . وعارض موقف أمريكا وفرنسا وبريطانيا التى كانت قد أوصت هى أيضاً بعدم إدراج المشكلة في جدول أعمال المجلس ، ونادت بذلك صحافتها جهاراً في إنجلترا .

وأخذ المندوب الروسى يصر على أن المشكلة المراكشية ذات طابع دولى وأن الواجب يحتم مناقشتها مناقشة كاملة أمام مجلس الأمن بوصفها مشكلة تهدد السلم والأمن . وقال إن روسيا لن تؤيد إدراج القضية في جدول الأعمال فحسب ، بل إنها ستقترح إلى جانب التصريح للدول الآسيوية الأخرى وعددها ١٣ دولة بالإدلاء برأيها في المجلس .

وأعلن مستر تينج فوتسيانج مندوب الصين الوطنية في مجلس الأمن أنه سيدلى بصوته مؤيداً إدراج القضية في الجدول قائلاً إنه قرر لنفسه هذا الموقف بغض النظر عما إذا كان من اختصاص المجلس أن يبحث هذه المسألة أم لا ، ولكن بلاده لن تؤيد الطلب الخاص بسماع الدول الآسيوية الإفريقية .

وعندما اجتمع المجلس في اليوم التالى وقف الدكتور شارل مالك مندوب لبنان فألقى بيانا رد فيه رداً مباشراً على الكلمات التى ألقاها مندوبو اليونان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكولومبيا والبرازيل وبلجيكا

ودلل على سابقة مناقشة مجلس الأمن لبعض المسائل دون أن يقرر مقدماً عما إذا كانت المسألة تدخل في اختصاصه أم لا . وأشار إلى أن المندوب الفرنسي السابق المسيو بارودي أصر أثناء مناقشته منذ بضع سنوات بشأن إيران على القول : إن المسألة المراد مناقشتها يجب أن تدرج أولاً في جدول الأعمال . وإذا ادعى مدع بأن الشكوى تفتقر إلى ما يؤيدها من حقائق فعلينا أن نبجثها على الرغم من ذلك لكي نصل إلى قرار في شأنها . وأصر مالك بقوله : إنه من المتعذر اتخاذ قرار فيما إذا كان المجلس مختصاً بنظر مسألة ما أو غير مختص ما لم تجر مناقشة في هذه المسألة . والمهم في الأمر أن كل مسألة يجب أن يتخذ بشأنها القرار الذي يتفق وأهميتها .

وناشد مالك الأعضاء جميعاً أن يؤيدوا طلب إدراج المسألة المراكشية بالجدول وقال : إننا لا نهدف إلى مجرد الفوز بأكثرية الأصوات ، بل نريد قراراً إجماعياً تشترك فيه فرنسا .

وفي ٢ سبتمبر انعقد المجلس وأعلنت كولومبيا اعتراضها على مناقشة القضية المراكشية وبذلك قضت على آخر أمل لدول الكتلة الآسيوية الإفريقية الخمس عشر في إرغام المجلس على بحث الموقف . وكانت كولومبيا خامسة الدول التي رفضت تأييد الكتلة ، والمعروف أنه يكفي خمسة أعضاء أو امتناعهم عن التصويت للحيلولة دون إدراج مسألة ما في جدول أعمال المجلس .

وفي مساء ٣ سبتمبر اجتمع المجلس لاستئناف المناقشة وكان أول المتحدثين السيد فيجار حمداني مندوب الباكستان . وانتقد في خطابه موقف مندوب كولومبيا . وأخيراً تقرر الاقتراع على المسألة . فاقترعت فرنسا وإنجلترا وأمريكا وكولومبيا والدانمارك برفض الطلب . وبذلك قضى على عرض القضية المراكشية في هذه الدورة .

ونحن نأمل في أن يناقش هذا المجلس قضية الوطن الشقيق عند عرضها عليه في دورته هذه لسنة ١٩٥٤ خاصة وأن فرنسا قضت على آخر أمل لأمريكا في الاشتراك في الجيش الأوروبي.

وفي ١٦ سبتمبر أدرجت القضية المراكشية والتونسية في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها الثامنة دون أية معارضة . وانعقدت الجمعية في ٢٥ سبتمبر وكان أول الخطباء السيد فريد زين الدين مندوب سوريا الذي انتقد خطاب جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية الذي تناول فيه شؤون العالم من كوريا إلى أوروبا دون أن يقف لحظة واحدة عند مراكش وما يجري فيها من الأحداث . وقال إن الولايات المتحدة ساعدت على الحيلولة بين مجلس الأمن وبين كل مناقشة ممكنة تتناول الموقف في شمال إفريقيا بغية استطلاع نوع الاحتكاك الداخلي هناك ، ومعرفة العلاج اللازم . ومن الواضح أن إغفال الإشارة إلى الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية في خطاب مستر دلاس إنما كان مقصوداً وقال : « إننا نعتقد أن أهل تونس ومراكش يجب أن يكونوا سادة مصيرهم على الوجه الأكمل . وأن الجمعية إنما تؤدي واجبها إذا ساعدتهم في تحقيق التطور المنظم على النهج الذي رسمه ميثاق الأمم المتحدة وخطته قراراتها . ولقد وقف وزير الخارجية الأمريكية في خطابه وقفه طويلة عند الهند الصينية . ويبدو أن مرد هذا إلى أنه لمح فيها رايات مصبوغة بالحمرة وإن لم تكن حمرة الشيوعية » . ثم تساءل قائلاً : هل يصح أن يستخلص سكان شمال إفريقيا من ذلك أنه يجب عليهم مجلبة لمثل هذا الاهتمام الكبير ، أن يستوردوا الشيوعية أو يلجأوا إلى العنف على نطاق واسع ؟ هل يجب عليهم أن ينجبوا زعيماً مثل هوشي منه قائد الشيوعيين في الهند الصينية أو هل يجب عليهم أن يعدوا من دواعي الأسف أن العرب لم يكونوا مجندين للشيوعية ؟ » .

وشدد السيد فريد النكير على الاستعمار الفرنسي في تونس ومراكش

وقال إن الإصلاحات الفرنسية في هذين البلدين انطوت على إراقة الدماء وقتل المئات من السكان وإعدام آخرين. وأضاف أن فرنسا أغفلت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي بشأن تونس ومراكش . وتساءل قائلاً : ماذا حدث منذ العام الماضي ؟ إن الحقائق الواضحة هي أن فرنسا أغفلت القرارات ، وأن تونس ومراكش تصران على المفاوضة مع الجانب الفرنسي بغية نيل الاستقلال والسيادة القومية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة . ولكن الحكومة الفرنسية آثرت فرض ماسمته بالإصلاحات . فلما رفض السلطان وأبى أن يطيع ، ووقف موقف البطولة تأييداً لآمال شعبه إذا بالفرنسيين يبعدونه وينفونه ، ويلقون في غياهب السجون بمئات من التونسيين والمراكشيين . وإذا بمئات آخرين يذهبون ضحية القتل والإعدام... إن العناصر الأساسية في الإصلاحات الفرنسية قد جعلت من المستعمرين الفرنسيين السادة الحقيقيين لتونس ومراكش . ووضعت هاتين المنطقتين في شكل «ملحق» للإمبراطورية الفرنسية... إن ثمة كثيرين يعتقدون أن فرنسا لم تكن لتغفل قرارات الجمعية وتبعد السلطان لو لم تكن تتوقع رضا حكومات أخرى وملاطفتها لها في سياستها متمشية مع سياسة أعضاء هذه الكتلة لتوحيد جهودها .

وأشاد بموقف أسبانيا وأشار إلى أنها لاتزال تعترف بالسلطان محمد الخامس سلطاناً لمراكش .

وفي ٩ أكتوبر أعدت وفود الكتلة الآسيوية الأفريقية مشروعاً بقرار لتقديمه إلى اللجنة السياسية للأمم المتحدة في اجتماعها في هذا اليوم يتضمن المطالبة باستقلال مراكش في غضون ثلاث سنوات ولكن الكتلة ارتأت إرجاء تقديم المشروع إلى أن تتمكن وفود أمريكا اللاتينية من الإعراب عن وجهة نظرها وقد صرح الدكتور محمود عزمي أحد أعضاء وفد مصر في ذلك الوقت بقوله : « إن جميع أعضاء الكتلة يريدون أن يعلنوا أولاً

موقف دول أمريكا اللاتينية من المشروع . ونحن نشعر أنه من الغرابة
بمكان أنه ما من أحد من ممثلي هذه الدول تكلم في هذا الشأن حتى الآن .
وفي اعتقادنا أن الولايات المتحدة قد أرجأت هي أيضاً إبداء رأيها إلى أن
تعرب أمريكا اللاتينية عن وجهة نظرها .

وقد جاء في مشروع قرار السكتة ما يأتي :

« تقرر الجمعية العامة التي تنظر في قضية مراكش بناء على طلب خمس
عشرة دولة من الدول الأعضاء والتي اتخذت بشأن هذه المسألة قراراً في ١٩
ديسمبر عام ١٩٥٢ أن الحكومة الفرنسية لم تنفذ شيئاً من هذا القرار ولا سيما
المادة الثالثة منه ، وتلاحظ الجمعية أن الحالة في مراكش قد ساءت منذ
اتخاذ القرار المذكور .

« ولما كانت الجمعية مقتنعة بأنه يجب أن يسترد الشعب المراكشي سيادته
باستخدام حقه المشروع في تقرير مصيره وحكم بلاده في أقرب وقت مستطاع
طبقاً لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه ، ولما كانت أيضاً ترى أنه يجب
إجراء المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب المراكشي ، قصد تحويل
جميع السلطات إليهم ، وهي السلطات التي تستند إلى حقوقهم المشروعة في
السيادة الكاملة فإنها أي الجمعية يجب أن تقرر : —

أولاً — إلغاء الأحكام العرفية والإجراءات الأخرى الاستثنائية .

ثانياً — إنشاء أجهزة النظام الديمقراطي والنيابي الصحيح في مراكش
عن طريق إجراء انتخابات حرة على أساس الاقتراع العام .

ثالثاً — العمل على تمكين الشعب المراكشي من استرداد كامل استقلاله
وسيادته في مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام .

رابعاً — الاتفاق على تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بالتفاوض
مع الحكومة الفرنسية لتنفيذ هذا المشروع وتقديم تقرير عن نتيجة تفاوضه
إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب .

وناشدت سوريا الأمم المتحدة في ١٢ أكتوبر أن تؤيد هذا المشروع حينما وقف السيد فريد زين الدين محذراً ومنذراً أن النزاع ليس قائماً بين فرنسا ومراكش فحسب ، بل بين فرنسا والدول الآسيوية الأفريقية الخمس عشر . وقد التزم رؤساء وفود أمريكا اللاتينية التحفظ إزاء قرار الكتلة وذكر السيد فريد أن مشكلة شمال إفريقيا تشمل جميع الأمم الآسيوية الأفريقية التي يسوؤها أن تقف الولايات المتحدة موقف العداء من شعوب شمال إفريقيا والتي ترى أن الحركة الاستقلالية في مراكش تنطوي على أخطار جسام ، وأن مسلك الفرنسيين ينذر بالخطر . كما أنه تحدث عن المعاهدات المبرمة بين مراكش وفرنسا وسائر الدول الكبرى . فقال بأن فرنسا لم تحترم نصوص تلك المعاهدات إذ أنها فرضت على مراكش الحكم المباشر ونالت من سيادتها وأساءت إلى ثقافة الشعب المراكشي .

وقد لوحظ في تلك المدة أن الوفد الفرنسي في دوائر الأمم المتحدة يضغط بشدة على كثير من الوفود ولا سيما وفود أمريكا اللاتينية لإقناعها بأنه من الخير ألا تتقدم بأي مشروع قرار بشأن مراكش .

وفي مساء يوم ١٣ أكتوبر اجتمعت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تستأنف البحث في القضية فقام مندوب الهند راجشفار دايال وطلب الموافقة على مشروع القرار الذي وضعته الكتلة لأنه خير وسيلة لتحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة فقال : إن سير التاريخ في مجراه الطبيعي لا يمكن وقفه ، كما أنه من العبث محاولة التغلب على تيار الوطنية الجارف بنقض المعاهدات وإهدار حقوق الإنسان والحريات السياسية . ولن يترتب على أعمال القمع والاضطهاد إلا اشتداد الضغينة والأحقاد المريعة .

ولم يحضر مندوب فرنسا اجتماع اللجنة السياسية في هذا اليوم مقاطعاً إياها دون مبرر معقول . فتجا عليه المندوب الهندي باللائمة وأعرب عن أمله

في أن يعدل عن موقفه . وانتقد السلطات الفرنسية فيما تتخذه من إجراءات تعسفية في مراكش والبلاد الأخرى التي تسيطر عليها في شمال أفريقيا . وقال إن الشعب المراكشي خاض غمار الحرب العالمية الثانية وعاون على صيانة حرية الشعوب التي يحضر ممثلوها اجتماع هذه اللجنة . وأشار إلى أن النقطة الجوهرية في هذه القضية هي أن ما يطلبه الشعب المراكشي من استرداد استقلاله واستخدام حقه المشروع في تقرير المصير هو مبدأ صريح من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ومضى المندوب الهندي فقال محذراً : إن السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط سوف يتعرض للخطر كما يستهدف التعاون الصادق بين الشعوب لأضرار جمة إذا لم تتخذ الأمم المتحدة قراراً عادلاً في قضية مراكش . وأوجز المندوب الهندي تاريخ مراكش ومساهمة البلاد العربية في الثقافة العالمية والنهضة الأوروبية في عصر النهضة . ثم قال إنه من المحزن حقاً بعد هذه الأعمال الباهرة التي سجلها التاريخ أن ينحدر الشعب المراكشي إلى هذه المرتبة المنخفضة في بلاده . ولقد استفاض الحديث عن المشروعات الإصلاحية التي نفذتها فرنسا في مراكش . والحقيقة أن هذه المشروعات عادت بالنفع على المستعمرين الفرنسيين لآعلى الشعب المراكشي . كما أشار إلى أن الفرنسيين يستخدمون مبدأ القوة بقوله : « إن الفرنسيين يتكلمون بلغة القوة بدلا من الثقة المتبادلة وحسن النية إذ يستخدمون أساليب العنف والقمع ضد الشعب المراكشي وفي مقدمته حزب الاستقلال الذي يطالب بالحرية والعدل . إن إثارة الشقاق بين العرب والبربر في مراكش ما هو إلا مظهر مصطنع تحتلقة السلطات الفرنسية عملا بسياسة « فرق تسد » وهي سياسة مفضوحة لم تعد تخفى معالمها على أحد في عصرنا الحاضر .

واتهم مندوب سوريا فرنسا بأنها نقضت معاهداتها مع مراكش وسلكت سياسة الجور والطغيان وأعلن تأييد بلاده لمشروع الكتلة .

والتى مندوب المملكة العربية السعودية بياناً معززاً بأسانيد قوية تفضح سياسة فرنسا الاستعمارية في مراكش وأهم ما جاء فيه :

- ١ - محاولة فرنسا في مناسبات عدة خلع سلطان مراکش .
 - ٢ - تحريض فرنسا لأذنانها على المطالبة بخلع السلطان .
 - ٣ - خلع المقيم الفرنسي للسلطان بعد أن رفض التنازل عن العرش .
ووضعت دول أمريكا اللاتينية مشروع قرار يخالف مشروع قرار الكتلة الآسيوية الأفريقية جاء فيه :
- أولاً - لم تنفذ فرنسا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في السنة الماضية (١٩٥٢) بخصوص مراکش .

ثانياً - يجب العمل على تمكين مراکش من الحصول في أقرب وقت مستطاع على حقها في الإعراب عن مشيئتها والتمتع بالحكم الذاتي (عبارة مطاطة لا تحدد موعد التمتع بالحكم الذاتي) .

ثالثاً - أن تعترف الجمعية العامة بأن المصلحة تقتضي التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب المراكشي بغية تمكينهم من الحصول على جميع السلطات المستمدة من حقهم الكامل في الاستمتاع بالسيادة القومية .

رابعاً - أن تطلب الجمعية العامة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أن يباحث الحكومة الفرنسية في تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً عن نتيجة مباحثاته إلى الجمعية في دورتها التاسعة التي تبدأ في سبتمبر عام ١٩٥٤ .

وفي يوم ١٥ أكتوبر واصلت اللجنة السياسية بحثها للقضية وكان ثاني الخطباء الدكتور شارل مالك مندوب لبنان الذي جاء في خطبته ما يلي ،
« إنني آمل أن يحىء اليوم الذي تصبح فيه مراکش مستقلة لتحل مكانها بيننا حول هذه المائدة ... ويبدو أن هدف السياسة الفرنسية هو ضم مراکش وتونس والجزائر في وحدة واحدة ، وفي سبيل تحقيق هذه السياسة عمد الفرنسيون إلى أعمال القمع والاضطهاد وارتكاب الفظائع ... ويبدو أن أمريكا وبريطانيا وغيرهما من دول الاطلنطي قد قررت تأييد سياسة فرنسا

في شمال أفريقيا بدرجة متفاوتة ... وإنني لا أعتقد أن المشكلة ستحل بطريق
التقدم بمشروعات قرارات معينة ولكن ربما أن مشروع القرار المقدم من
الكتلة الآسيوية الأفريقية يمكن أن يعد خطوة قد تؤدي إلى الحل النهائي .

وفي ١٦ أكتوبر أخذت اللجنة في بحث مشروع الكتلة وأعلن مندوب
جواتيمالا أنه سيقترح إلى جانب المشروع وعارضه مندوب هولندا . ثم تقدم
المسيو كارلوس لاسالانكا مندوب بوليفيا بمشروع قرار جديد وهو لا يختلف
عن المشروع الذي تقدمت به دول أمريكا اللاتينية والذي أشرنا إليه قبل
ذلك . ومؤدى المشروع البوليفي ، هو دعوة فرنسا إلى المضي في المباحثات
مع الشعب المراكشي الذي يتطلع إلى الحكم الذاتي . وتأييد الخطوات المؤدية
إلى ضمان الحرية في مراكش . وقد أيد هذا المشروع مندوبا البرازيل
والمكسيك . ولم يؤيد المندوب التركي مشروع الكتلة جرياً على عادته .
أما مندوب مصر الدكتور بهجت بدوي فلم يؤيد المشروع البوليفي لتفاهته .
ولكن على الرغم من ذلك فإن اللجنة السياسية وافقت على مشروع القرار
البوليفي لحل مشكلة مراكش بأغلبية ٣١ صوتاً لثمانية عشرة صوتاً وامتنع
تسعة عن الاقتراع . وهكذا خذلت هيئة الأمم المتحدة البلاد الآسيوية
الأفريقية كما خذلتها في مجلس الأمن من قبل .

ولقد كان لرد الفعل الذي حدث من جراء ذلك أثر عميق في نفوس
المراكشيين . فعقب سكرتير حزب الاستقلال السيد أحمد بلافيج على
موقف الدول العربية قائلاً : « لقد استخدمت الدول الغربية الكبرى
نفوذها لمعارضة حقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير . وفي هذا تنكر
للهداية التي ينادى بها ساستها بالسنتهم . إن موقف الدول من الاقتراع
يشجع السياسة الاستعمارية الجائرة . وهو لن يسفر إلا عن تدابير يائسة
يضطر إليها الشعب المراكشي . ولا شك أن ذلك الموقف كفيل بإضعاف
ثقة الشعوب الآسيوية الأفريقية في نوايا الدول الغربية » .

وقد عرض السيد بلافريج لمواقف مندوبى الدول الآسيوية الأفريقية فقال : « لقد كان خطاب ظفر الله خان من طراز قوى عال ، وقد أثبت فيه أن الهدف الأوحد للسياسة الفرنسية هو السيطرة على مراكش . أما الدكتور شارل مالك فإنه عرض قضية مراكش عرضاً وافياً فى أربع عشرة نقطة تألفت منها صورة صادقة للمشكلة المراكشية . »

ولم يفت ذلك فى عضد مندوبى دول الكتلة الآسيوية الأفريقية إذ أنهم فى يوم ١٤ يوليه ١٩٥٤ عقدوا اجتماعاً فى مقر الوفد المصرى بنيويورك واتفقوا على الخطوات التى يجب أن يخطوها ، وتحت أى بند يجب أن تثار قضية تونس ومراكش . ثم اجتمع المندوبون العرب بعد ذلك بمندوبى الدول الآسيوية . وتحدث السيد باهى الأدهم فى الاجتماع وفصل لرؤساء الوفود تطورات الموقف فى شمال أفريقيا . وفى ٢٦ يوليه تقدمت وفود الكتلة إلى داج همر شلد السكرتير العام للأمم المتحدة وطلبت إليه إدراج قضية تونس ومراكش فى جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة فى دورتها المقبلة فى سبتمبر ، أى فى هذا الشهر الذى نحن بصددده .

وقد أعدت الوفود مذكرتين ، إحداها خاصة بمشكلة تونس والأخرى تتعلق بقضية مراكش . وأهم ما تضمنته المذكرة الخاصة بمراكش هو أن الحالة بها لم تتحسن قط ، بل ازدادت سوءاً . ولم تكتف فرنسا بتجاهل توصيات الأمم المتحدة فى هذا الشأن فأغفلت علاوة على ذلك التقدم بأية خطوة جديدة فى سبيل ضمان الحريات الأساسية والنظام الديمقراطى السليم وأمعنت فى سياسة خاطئة ترتب عليها تفاقم الحالة .

هذا ما كان من شأن القضية المراكشية فى دوائر هيئة الأمم المتحدة التى لم تخط أية خطوة إيجابية لنصرة الشعب المراكشى الطامح إلى استقلاله وحرية . ولكننا نأمل أن تعيد هذه المنظمة النظر فى هذه القضية وتدرک الخطأ الذى ارتكبته إزاهما فى عام ١٩٥٣ .

بقي علينا الآن أن نقف على ما قامت به المنظمات الأخرى في أنحاء العالم
تجاه هذه القضية العادلة .

جامعة علماء الهند : أرسلت جامعة علماء الهند بدلهى برقية احتجاج
إلى حكومة فرنسا في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ جاء فيها :

« لقد صعدنا لدى سماع أنباء تدابير القمع التي عمدت إليها فرنسا في
مراكش وتونس وإننا نحتج لدى حكومة فرنسا على أساليب السياسة
الاستعمارية التي تتبعها في شمال إفريقيا ونترحم على الشهداء ونصلي من أجل
انتصار قضية الحق والعدل ونشارك العالم العربي شعوره .

حزب الشعب الجزائري : أذاعت اللجنة الإدارية العليا لهذا الحزب
البيان التالي :

« لقد تقبل الشعب الجزائري نبأ خلع السلطان باستنكار عميق . وكان
يتابع باهتمام أعمال جلالة الوطنية . وقد جعلته قيمته الروحية وتشبثه الشديد
بسيادة بلاده ملكاً محبوباً من شعبه ومحترماً في العالم . وتابع الشعب الجزائري
باهتمام كل المحاولات الاستعمارية لخلع السلطان الشرعي نتيجة تقديره الكامل
لمسؤولياته وإيمانه بوطنه وعزمه المتين على أن يقاوم القوة والعنف ، ويحبط
المناورات الشيطانية التي تدبرها الحكومة الفرنسية .

« ولذا يعرب الشعب الجزائري على لسان حركته الثورية الأولى حزب
الشعب الجزائري عن احتجاجه الشديد على الاعتداء الذي قامت به فرنسا
ضد سلطان القطر الشقيق وشعبه . ويعتبر بالإجماع خلع السلطان إجراء
غير شرعي .

« ويستنكر بشدة هذا العمل الاستبدادي الذي يعتبر خرقاً صريحاً
لمعاهدة الحماية والمواثيق الدولية وتحدياً للمسلمين يوم احتفالهم بعيد
الأضحى .

« إن الشعب الجزائري لا يستطيع أن يتجاهل هذا الاعتبار الذي سوف يكون له أثر بالغ على مستقبل العرب في المغرب كله .

« ويرى أن هذا الإجراء التعسفي يدخل ضمن الأهداف العاجلة للسياسة الاستعمارية ، وهي عزم حكومة لانييل على إيجاد مهرب في الميدان الاستعماري من الأزمة السياسية والاجتماعية المستحكمة في فرنسا في صورة انتصار فاشل ، كما يدخل ضمن الأهداف الأساسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية العليا وهي تأليف اتحاد فرنسي قوى دائم . وأن هذا البرنامج الذي أعد أثناء إهدار دماء ٤٥٠٠٠ جزائري في ستيف وجالما في مايو سنة ١٩٤٥ ، ودماء الملقاش والتونسيين والمراكشيين لا يمكن أن يتحقق إلا بالقضاء على كل مقاومة أياً كان نوعها . ولذا عمدت فرنسا بعد اعتدائها على السيادة التونسية وإبعاد زعيمها الوطني مصالي الحاج إلى خلع رمز السيادة المراكشية .

« ومن أجل هذا نطلب إلى أفراد الشعب أن يرد في قوة على اعتداء فرنسا على اخوانهم المراكشيين ، وأن يستنكروا بالطرق المناسبة وأن يؤكدوا تضامنهم الفعلي مع المراكشيين . »

المؤتمر الإسلامي العالمي : ناشد السيد انعام الله خان سكرتير المؤتمر الإسلامي العالمي مسيو جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسية لإجراء تدابير عاجلة للاستجابة للأمان القومية لشعب مراكش وتونس . وذلك بأن أرسل السيد إنعام رسالة إلى وزير خارجية فرنسا ذكر فيها أن المؤتمر الإسلامي العالمي ومركزه الرئيسي في كراتشي اهتم اهتماماً بالغاً بالأحداث التي تقع في شمال إفريقيا ، وطلب إلى وزير الخارجية الكشف عن جميع وسائل الضغط في تونس ومراكش .

الاتحاد الدولي لنقابات العمال : دعا هذا الاتحاد الأمم المتحدة لتأليف لجنة توفيق يباط بها السعي في تحقيق تسوية عادلة لمشكلة مراكش .

الجمعية البريطانية لتحرير المستعمرات : وتضم هذه الجمعية بين أعضائها ٥٩ نائباً عمالياً رفعت احتجاجها إلى مندس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية على اضطهاد الفرنسيين في مراکش . وقد جاء هذه الرسالة أنها تناشد رئيس الحكومة الفرنسية أن يتدخل لوقف أعمال القمع في مراکش وإعادة السلطان المنفي سيدى محمد بن يوسف إلى عرشه ومنح البلاد الاستقلال وفقاً لرغبة الشعب المراكشى . وقالت إن السلطات الفرنسية في مراکش اعتقلت أربعة آلاف وخمسمائة مراكشى خلال شهر أغسطس وذلك فضلاً عن ألوف الوطنيين الذين مازالوا موجودين في السجون والمعتقلات ، ولذا فيجب الكف عن اضطهاد الوطنيين وإطلاق سراح المعتقلين .

اتحاد المستوطنين الفرنسيين في مراکش : أعضاء هذا الاتحاد معروفون بنزعتهم الاستعمارية المتطرفة وبالرغم من هذا فقد وزعوا منشورات في الرباط وفي الدار البيضاء ضد الحكومة الفرنسية بسبب سياستها التي يرون فيها حركة ترمى إلى إقصائهم عن مراکش وحرمانهم من الامتيازات التي يستمتعون بها . وقد استأجر هذا الاتحاد طائرة واستخدمها في إلقاء المنشورات على المدينتين . وقد دعا الاتحاد في هذه المنشورات جميع الفرنسيين إلى التعاون مع المراكشيين الصادقين لمعاونة أولئك الذين يعملون في باريس وفي غيرها من بعض أنحاء العالم على إقصاء المستوطنين الفرنسيين عن مراکش .

القضية في الدول العربية : استقبل الرأى العام العراقي بوجوم واستنكار قرار الحكومة الفرنسية خلع سلطان مراکش وعبرت الدوائر العراقية عن أسفها لهذا الموقف العدائى .

وأصدر مركز الحزب الحر الدستورى التونسى في العاصمة الفرنسية في يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ بياناً عقب فيه على خلع السلطات الفرنسية

سلطان مراکش الشرعى جاء فيه :

« إن الشعب التونسى يستنكر هذا العمل الإجرامى الذى قامت به فرنسا فى مراکش والذى يعتبر خرقاً للمعاهدات المبرمة بين الدولتين والى ما زالت قائمة ، واعتداء صارخاً على القانون الدولى العام .

« وإن جلالة سيدى محمد بن يوسف الذى خلعه الاستبداد الفرنسى وأبعده بقوة السلاح عن عرشه شخصية عظيمة جديرة بالإعجاب والتقدير . »

وختم الحزب بيانه بقوله : « إن الشعب التونسى الذى يكافح من أجل الحرية والاستقلال يعرب لشقيقه شعب مراکش المجاهد عن تضامنه الكامل معه فى هذه المحنة الشديدة والفترة العصيبة فى تاريخه . »

وأصدر الحزب أمره إلى جميع التونسيين بالإضراب عن العمل ليعربوا عن استنكارهم لخلع السلطان . وقد نفذ الأمر فى جميع أنحاء البلاد رغم تهديدات السلطات الفرنسية والجنرال جاربى بمحاكمة كل من يضرب عن عمله أمام المحكمة العسكرية . وقد امتدت حركة الإضراب إلى جميع المدن والقرى ، وشملت المحلات التجارية والأسواق وتعطلت الحياة فى البلاد . وعم الغضب والاستياء كل الطبقات ، وخرج الشعب إلى الشوارع يعرب عن شعوره فى مظاهرات كبيرة ويؤكد تضامنه مع الشعب المراكشى المجاهد مثله فى سبيل الحرية والاستقلال . وقامت مظاهرات كبيرة شملت جميع أنحاء تونس فقابلتها السلطات الفرنسية بإطلاق النار ، فاستشهد عدد كبير من التونسيين ، كما اعتقلت مئات من المتظاهرين وأودعتهم السجون والمعتقلات وأمرت رجال الجيش والبوليس بإطلاق النار بدون إنذار على كل تونسى يحمل أى نوع من السلاح أو يظن أنه يحمل سلاحاً . فقامت على أثر ذلك بجازر عدة وخاصة فى الوطن القبلى وقابس والساحل .

أما فى مصر فقد عم السخط جميع أرجائها . وقد أعرب الشعب على

اختلاف طبقاته عن غضبه بشتى الوسائل . وفى يوم الجمعة الموافق ٢٣ أغسطس
وحينما كان يؤدى الصلاة الرئيس جمال عبد الناصر وبعض إخوانه من قادة
الثورة فى مسجد السيدة زينب صعد الخطيب وألقى خطبة الجمعة التى جاء
فيها ما يأتى : —

« أيها المسلمون فى آفاق الشرق والغرب يتربص الاستعمار بالعرب والعروبة
والشرق والشرقيين ، وقد انتهز الفرنسيون المستعمرون فرصة العيد فأسالوا
الدم الغالى فى أرض مراکش العربية المسلبة وضربوا ضربتهم الفاشلة فخلعوا
سلطان مراکش الشرعى ... إن هذا يوم الضحية وهو يقرئنا من يوم البذل
والقضاء على أسواق الاستغلال والاستعمار واسترداد كرامة الاسلام فى
الشرق والغرب وفى كل مكان حتى يعيش منهزمو الأمس أعزة على العالمين ،
وتسأل الخطيب قائلاً : أى عيد هذا الذى نحتفل به ؟ والعرب والمسلمون
يسامون سوء العذاب من كل جانب فكروا بسلطان مراکش وأعلنوا إخلاءه
وثار الشعب وسالت الدماء أنهاراً ... ورحمة الله عليكم أيها الشهداء وسلام
عليكم أيها الجرحى ولعنة الله عليكم أيها المستعمرون . »

كما هاجم الخطيب الجلاوى الخائن الذى وقف بجوار المستعمرين . وبعد
صلاة الجمعة صلى قادة الثورة وزعماء العروبة صلاة الغائب على أرواح الشهداء
فى مراکش العربية .

وصعد المنبر السيد علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال وألقى خطاباً
وطنياً قال فيه : « إن مراکش المسلبة الشقيقة تجتاز اليوم محنة كبيرة عظيمة
من أجل تمسكها بعروبيتها وإسلامها فقد اعتدى عليها المستعمرون الخائنون
فخلعوا السلطان ووضعوه تحت حالة إرهابية فاسدة ، إلى أن قال : « إن
التضامن الإسلامى والأخوة الإسلامية يقتضيان منكم أن تعلنوا استنكاركم
لهذا العمل الفاضح ... إن هذا العمل الاستعمارى هو إذلال لكل مسلم ومسلمة
وسيطر عاراً وشناراً فى نفوسنا ووصمة فى جبيننا ... لقد وقف رئيس

الجمهورية المصرية حول الكعبة منذ يومين ودعا الله وقال اللهم انتقم لمراكش
وقد ردد هذا الدعاء ليسمعه العالم كله ولنعمل بضداه هنا ... إن الانتقام
من الفرنسيين يقتضى منكم استنكار الأعمال الفرنسية إلى أن يحين يوم الجهاد
الأكبر ... أما نحن معشر المراكشيين فإننا نعاهد الله أننا لن نتأخر عن
إراقة الدماء في سبيل مراكش والعروبة وكفاحنا جزء من هذا الكفاح
الأكبر الذى تقوم به حكومتكم المباركة وإن النصر لقرىب بإذن الله والله
ينصر المؤمنين ... أيها المسلمون إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم
فقاطعوا المشتريات الفرنسية وهذا هو الدعاء الذى أطالبكم به والله ينصركم
في كفاحكم .

هذا عدا الاحتجاجات الرسمية التى رفعتها الحكومة المصرية إلى سفارة
فرنسا فى مصر وإلى وزارة الخارجية الفرنسية . وبعثت الهيئات والطلبة
فى الجامعات والمدارس الثانوية باحتجاجات عدة إلى السفارة الفرنسية وقاطع
الطلبة تلقى دروسهم فى اللغة الفرنسية فى الجامعات والمدارس .

أسبانيا : ألقى الجنرال جارسيا فالينو المندوب السامى الأسبانى خطاباً
فى مدينة تطوان فى المنطقة الأسبانية من مراكش انتقد فيه فرنسا انتقاداً
مراً على إغفالها استشارة أسبانيا قبل خلع السلطان وقال : « إن هذا تجاهلاً
لوجودنا فى هذه المنطقة وفى هذه اللحظات التى اعتبرها دقيقة والتى تؤثر
حوادثها فىنا وسيصبح من الصعب تهيئة جو من الثقة يسمح بالتعاون بين
الدولتين ...، إن أسبانيا لا يمكنها التغاضى عن الحوادث الهامة التى وقعت
فى هذه المنطقة المجاورة لها وما يترتب عليها من نتائج ويجب أن يكون معلوماً
أن المنطقة الأسبانية فى مراكش تعد محوراً للنشاط السياسى والدينى فى جميع
هذه البلاد ، ولذلك نعتقد أنه من الخطأ أن يتخذ أى إجراء سياسى فى
مراكش دون موافقة أسبانيا عليه .

وألقى المولى حسن خليفة السلطان فى المنطقة الأسبانية كلمة أعرب فيها

عن تأييده لما قاله المندوب السامي الأسباني ، وقال إن الأحداث العنيفة التي اجتاحت مراكش كلها ترتب عليها نتائج خطيرة كان لها أثر عميق في نفوس شعب مراكش كله . كما كان لها وقع شديد في مسائر أنحاء العالم الديمقراطي الحر .

وقد صرح الجنرال جارسيا المندوب السامي بقوله : « إن الأخطاء المقترفة في مراكش ترجع إلى أن فرنسا بالغت في العمل بمقتضى نصائح أفراد جالياتها المستعمرين في هذه البلاد دون أن تقيم وزناً لأبنائها الشرعيين ، ونصح فرنسا أن تبحث عن قاعدة جديدة تقيم على أساسها سياستها بمراكش في المستقبل يكون من شأنها أن تصل بقضية هذه البلاد إلى حل حقيقي ... إن أسبانيا التي تعرف ميول السواد الأعظم من أفراد الشعب المراكشي سوف تختار اللحظة المناسبة التي تعلن فيها قرارها بالنسبة لهذا الموضوع . والمعروف أنه ما يزال الدعاء في خطبة الجمعة يتلى في المنطقة الأسبانية للسلطان محمد الخامس .

وقد عقت جريدة الهرالد تريبيون الأمريكية على رفض أسبانيا الاعتراف بسلطة السلطان محمد بن عرفة في مراكش الأسبانية فقالت في مقال رئيسي نشرته في أحد أعدادها أن هذا الرفض يتفق مع مظاهر السياسة الأسبانية الجديدة التي ترمي إلى مضايقة فرنسا وجعل مراكش الأسبانية نقطة ارتكاز للوطنيين العرب في شمال أفريقيا إلى أن قالت : أن جميع الدلائل تدل على أن أسبانيا بسبيل مناورة غاية في الخطورة وإذا كان الجنرال جارسيا المندوب السامي الأسباني صادق الرغبة حقاً في النهوض بمستوى الحياة المراكشية وتثقيف المراكشيين ليهيئ لهم فرصة الاضطلاع تدريجياً بإدارة شؤون بلادهم فهذه ليست السياسة المثلى لتحقيق هذه الرغبة . إن الاضطرابات في مراكش الفرنسية اليوم قد تنهى أي برنامج تدريجي في مراكش الأسبانية غداً ، ومن الخير للحكومة الأسبانية أن تذكر الخدمات التي قدمتها الأسلحة الفرنسية لأسبانيا في حرب الريف .

وفي هذا دعوة سافرة من الجريدة اليهودية إلى التعاون الاستعماري ضد رغبة الشعب المراكشي . ولا نظن أن أسبانيا تبخل في يوم من الأيام على المراكشين بالحرية والاستقلال الذاتي إذا رأت فرنسا تجد في ذلك بعزيمة أكيدة ورغبة صادقة . ونحن نود ألا تنتظر أسبانيا حتى تجود فرنسا على المراكشين بشيء . فهم سينالون أمانهم دون شك إذا ما تعاونت أسبانيا معهم معاونة صادقة وسريعة .

الباكستان : وألقى السيد ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان خطاباً في حلقة من حلقات دراسة الأمم المتحدة قال فيه : إن مشكلتي تونس ومراكش لا يمكن اعتبارهما من المسائل التي تدخل ضمن نطاق الشؤون الداخلية لفرنسا . إن فرنسا لا تستمتع بأية سلطة تشريعية أو تنفيذية في تونس ومراكش وهما يعدان بلدان من البلدان صاحبة السيادة ، وعلى هذا فإن كفاح التونسيين والمراكشين في سبيل حق تقرير مصيرهم لا يعد عملاً داخلياً من شأن فرنسا لأن وظيفتها مقصورة على أمرين : تنظيم شؤون العلاقات الخارجية وكفالة الإصلاحات السياسية ، ونحن أمام مشكلة تدور حول حق شعب في تقرير مصيره وطبيعي أنه ليس في الإمكان استبعاد هذه المسألة من مجال المناقشة في الأمم المتحدة لا لسبب سوى أن دولة ما تزعم أن هذا الأمر يدخل ضمن دائرة شؤونها الداخلية .

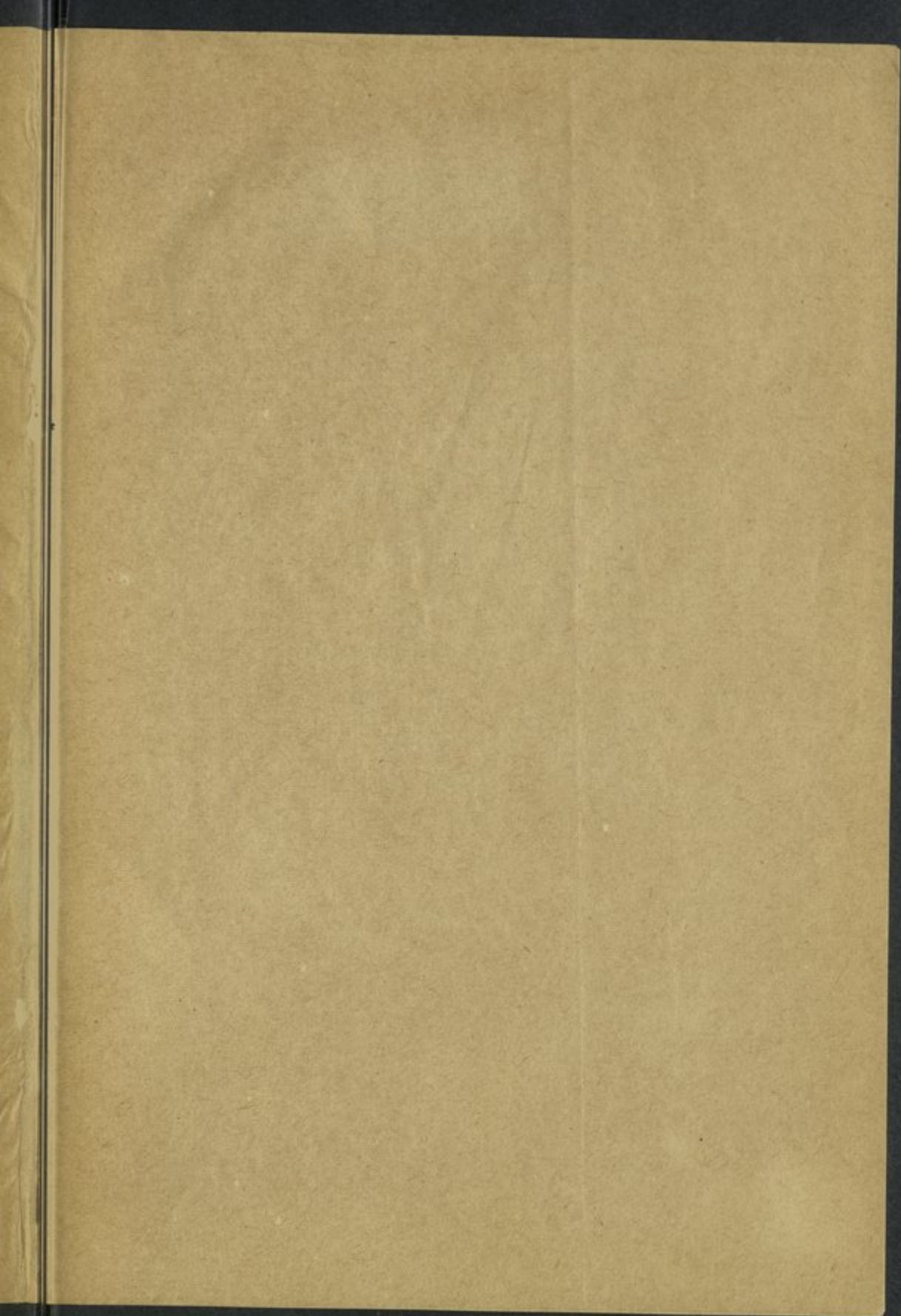
كما أدلى سفيرها السيد أغا محمد مصطفى في بغداد بقوله إن حكومته تنظر إلى التطورات الأخيرة في كل من إيران ومراكش بعين الاهتمام وأن مشكلة مراكش لم تقلق المسلمين بل أقلق شعوب العالم المحبة للسلام جميعاً ولهذا فقد فوضت الباكستان تمثيلها في الأمم المتحدة أن يثير هذه المشكلة في مجلس الأمن .

لبنان : وفي بيروت بدأ مجلس النواب إحدى جلساته بمناقشة المشكلة المراكشية وقد طلب خمسة من الأعضاء إلى الحكومة اللبنانية والدول

العربية الأخرى أن تتخذ تدابير شديدة ضد فرنسا .

وقد اقترح النائب ناظم قدري في ذلك الوقت أن ينسحب لبنان من الجامعة العربية إذا هي عجزت عن اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بحماية مصالح الشعوب العربية .

مانيلا : وأدلى السيد محمد مكي بحديث جاء فيه أن محاولة الاعتداء على سلطان مراکش الجديد تدل على أن المراكشيين قد عيل صبرهم من تصرفات الفرنسيين وأنهم قد بدأوا يتجهون صوب الثورة إن هذا الحادث يدل على أن الفرنسيين خلعوا السلطان الشرعي واستبدلوا به شخصاً جاءوا به على أسنة الرماح .

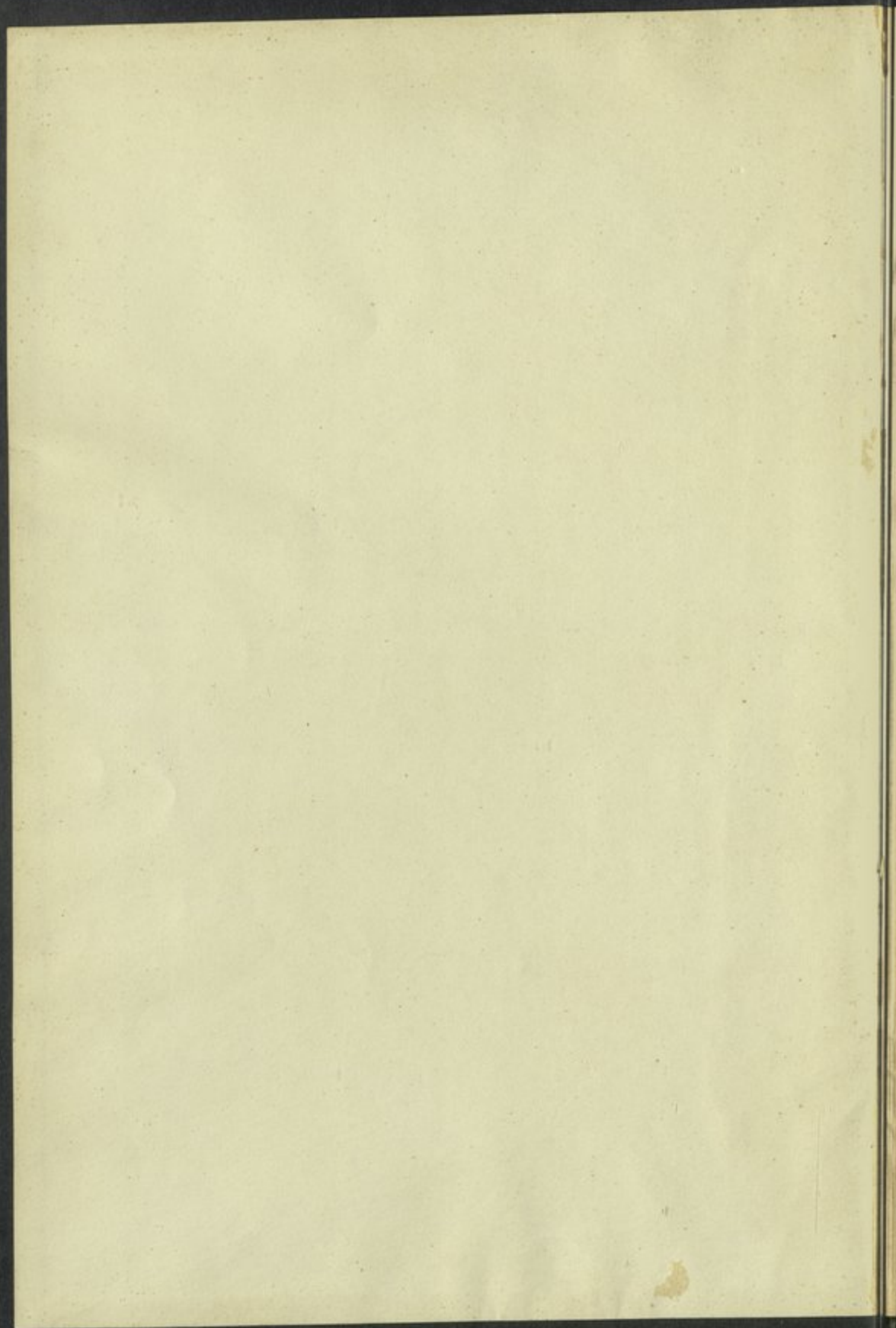


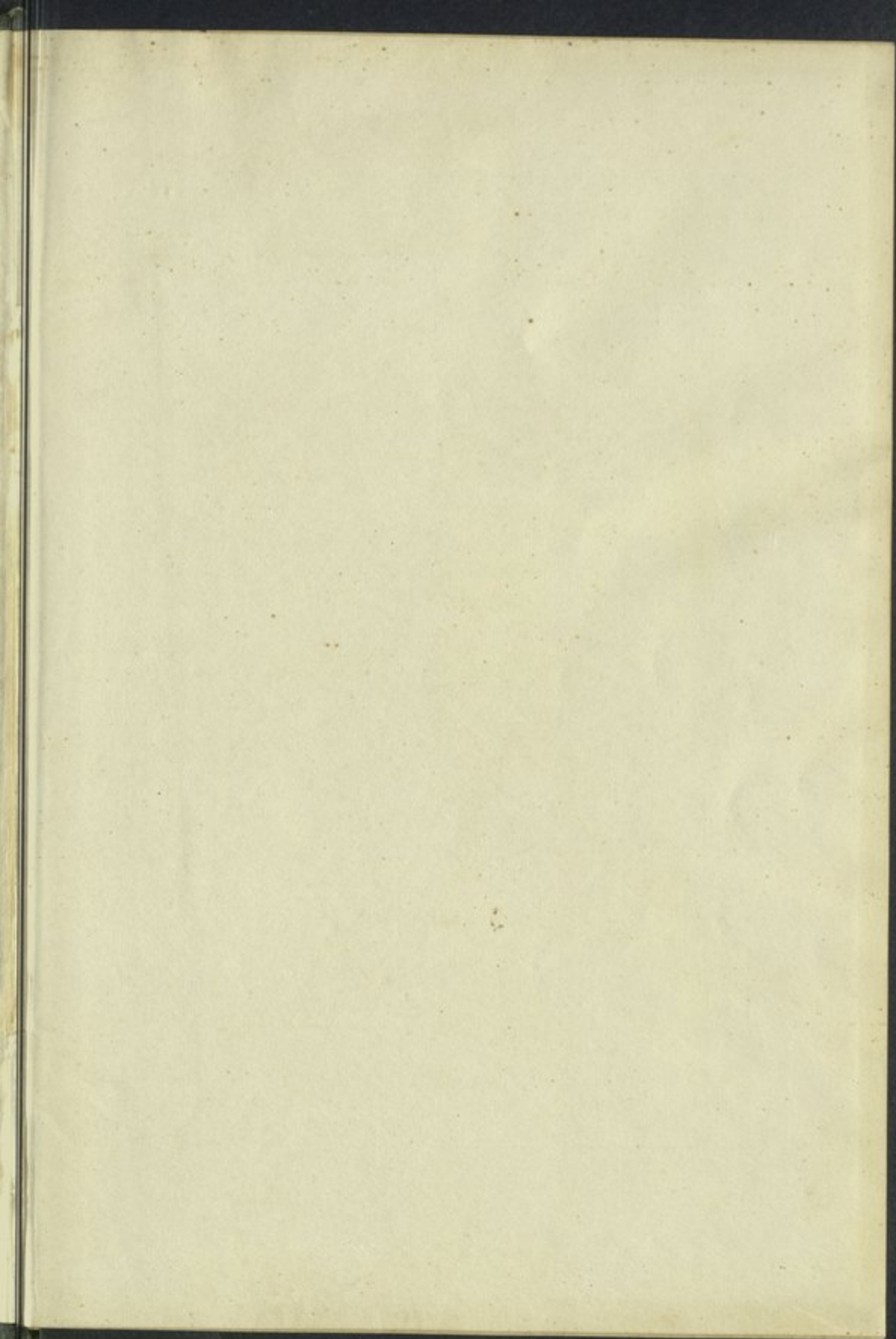
فهرس

صفحة

...	مقدمة لاسيد علال الفاسي	...
...	مقدمة المؤلف	...
١	جغرافية مراکش	...
١٠	مراكش منذ الفتح الاسلامي حتى أواخر القرن الثاني عشر	...
١٥	أوروبا في القرن التاسع	...
٢٠	مراكش في القرن التاسع عشر	...
٢٢	مراكش في القرن العشرين	...
٢٩	مراكش تحت الحماية	...
٤١	السياسة الاستعمارية	...
٧٠	الحركة الوطنية	...
٨٨	الأزمة المراكشية	...
٩٩	المؤامرة الكبرى	...
١١٣	الثورة	...
١٥٠	شخصيات وراء القضية المراكشية	...
١٥٦	القضية والمنظمات الدولية	...

الصفحة	الخطأ	الصواب	الخطأ	الصواب
٢	١	أولها	٦٨	٥
٢	٢	ثانيهما	٧٠	٨
٢	٤	ثالثهما	٧٨	٢٢
٢	٨	الثلاث	٨٠	١٣
٢	١٩	رابعها	٨٩	١٥
٤	٢٠	العرائش	٩٩	٩
١٢	٥	مبان	١٠١	٢٣
١٤	٢	مدينته	١٠٢	٥
١٧	٣	حلقا	١١٣	١٥
٢٣	٢٣	والمفكرين	١١٧	١
٢٤	٢	ست	١٢١	١٢
٣٢	١٢	١٩٢٥	١٢٣	١٧
٣٣	٢	خنيفرة	١٢٤	١٣
٣٩	٩	١٩٢٣	١٢٥	١٧
٣٩	١١	١٩٤٠	١٢٧	٣
٤٤	١١	خلفا	١٣٦	١٧
٤٦	٨	الشرعين	١٣٨	١٦
٤٧	٢١	فشلت	١٤٠	١١
٤٨	٢٠	خمس	١٤٠	١٣
٤٨	٢٠	خمسها	١٤٠	٢٤
٥٠	١٠	ابن عمير	١٤٠	٢٣
٥٠	١٣	ابن عمير	١٤٠	٢٤
٥٠	١١	وادي العبيد	١٤٣	٤
٥٤	٦	جرادا	١٥٤	١٦
٥٦	٢١	٦٦٠ مليون	١٥٥	٢١
٥٧	٩	٦٦٠ مليون	١٥٩	١٢
٥٩	١٨	٦٦٠ مليون	١٥٩	١٢
٦١	١٤	٦٦٠ مليون	١٥٩	١٢

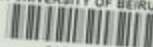




964:J2611A:c.1

جلال، محمد عبد العاطي
الاستعمار الفرنسي في مراكش (المغرب)

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000979

American University of Beirut



964

J2611A

General Library

